



الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة الشهيد حمه لخضر بالوادي

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم: العلوم الاقتصادية

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي

ميدان العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

الشعبة: العلوم الاقتصادية

التخصص: بنوك

أثر القروض الاستهلاكية على تطور حجم الواردات
في الجزائر

دراسة قياسية للفترة: 1990-2009

تحت إشراف الأستاذ:

إعداد الطالبة:

بغداد بينين

حسيبة شتحونة

لجنة المناقشة

رئيسا	أستاذ مساعد أ بجامعة حمه لخضر	أ/عمر مصطفىاوي
مشرفا ومقررا	أستاذ مساعد أ بجامعة حمه لخضر	أ/بغداد بينين
مناقشا	أستاذ مساعد أ بجامعة حمه لخضر الوادي	أ/ عقبة ريمي

السنة الجامعية: 2014/2015

الإهداء

بسم من تقدمت ذاته وجلت قدرته، أحمد

الله الذي علم بالقلم، علمتني معاناتي أن الحياة ألم

يخفيه أمل وأمل يحققه عمل، وعمل ينهيه أجل وبعد

يجزي المرء بما فعل.....

أهدي هذا العمل المتواضع، إلى من نزل فيهما قوله

تعالى "واخفض لهما جناح الذل من الرحمة وقل رب

ارحمهما كما ربياني صغيرا " صدق الله العظيم .

الوالدين الكريمين حفظهما الله ورحاهم.

إلى من هم سندي في الحياة إلى اخواتي وزوجاتهم.

إلى شموع حياتي: تاج الدين، مايا، روعة، السعيد

أمين.

إلى من اشتقت إلى لقاءها صديقتي الغالية: بربار أسماء

إلى الذين جمعني بهم القدر تحت رحاب العلم والأدب فكانوا

نعم الزملاء.

حسيبة

الشكر و التقدير

اللهم أنفعنا بما علمتنا اللهم لك الحمد

حتى ترضى، ولك الحمد بعد الرضا وصلى اللهم وبارك

على سيدنا محمد عليه أفضل الصلاة وأزكى التسليم.

نحمد ونشكر الله الذي وهبنا التوفيق والسداد ومنحنا

الرشد والثبات وأنار لنا طريق العلم لإتمام هذا العمل .

ومن هذا المنطلق أتقدم بالشكر الجزيل إلى الذي كان لي الأستاذ و

المرشد " بغداد بنين " من تفضله بالإشراف على هذه الرسالة، وعلى ملاحظاته
القيمة.

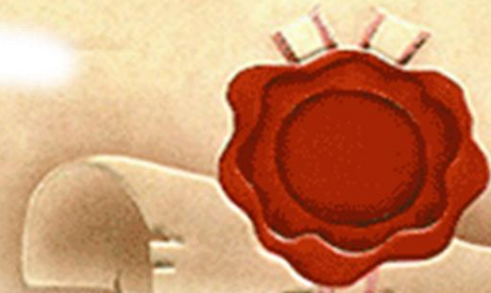
وأتمنى له دوام الصحة وكل التوفيق في مشواره المهني في ظل التعليم العالي
والبحث العلمي.

كما أتقدم بجزيل الشكر إلى كل من ساعدني و أفادني ولو بكلمة سواء من

قريب أو بكلمة أو بعيد وأخص بالذكر الأستاذ سعيد هتمات من جامعة

قاصدي مبراج

و الأستاذ ريمى عتبة .



الملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى إبراز أثر القروض الاستهلاكية على تطور حجم الواردات في الجزائر في الفترة الممتدة من 1990-2009، حيث يتضمن الجانب النظري لدراسة ماهية كل من القروض الاستهلاكية و الواردات، و تتبع مختلف مراحل التي مر بها كليهما في الجزائر، والتطرق إلى مختلف التعديلات القانونية التي قامت بها الدولة عليهما من أجل تحسين الاقتصاد الوطني بالإضافة إلى محاولة لاستنتاج العلاقة تربط القروض الاستهلاكية بالواردات.

أما الجزء التطبيقي فقد شمل عرض لمنهجية الاقتصاد القياسي ونمذجة القياسية لأثر القروض الاستهلاكية على تطور حجم الواردات في الجزائر، بإعتماد على طريقة الانحدار الخطي البسيط من أجل معرفة الأثر ومحاولة تحليله اقتصاديا من خلال النتائج المتحصل عليها.

الكلمات المفتاحية:

القروض الاستهلاكية، الواردات، الاقتصاد الوطني، الاقتصاد القياسي.

Résumé:

Les effet des prêts de la consommation sur le développement du volume des imports en Algérie

Le but étude est été montrer les effet des prêts de la consommation sur le développement du volume des imports en Algérie durant la période entre 1990-2009 sachant que la partie théorique de cette étude contient la représentation des prêt de la consommation et les imports en suivant les différentes étapes des leur développement aussi nous avons parlé de différentes modification juridiques qui ont été fait par l'état sur les prêts de la consommation et les imports dans le but d'améliorer l'économe nationale en plus nous avons cherché à détecter la nela entre les prêts de la consommation est les imports.

En fin la partie pratique trait de la méthodologie économétrique et la modélisation standard des effets des prêts de la consommation sur le développement de volume des imports en Algérie en basant sur la simple régression linéaire pour trouve les conséquences et en tentant d'analyser économiquement à travers les résultat.

Mots clés:

prêts de la consommation, imports, économe nationale, économétrique.

فهرس المحتويات

الصفحة	العنوان
I	الإهداء
II	الشكر والتقدير
IV	الملخص
X -IV	فهرس المحتويات
IV	قائمة الأشكال
IV	قائمة الجداول
IV	قائمة الرموز والاختصارات
ب- ج	المقدمة العامة
الفصل الأول: دراسة نظرية حول القروض الاستهلاكية	
2	تمهيد
3	المبحث الأول: عموميات حول القروض المصرفية
3	المطلب الأول: ماهية القروض المصرفية
4	المطلب الثاني: تصنيفات القروض المصرفية أهميتها الاقتصادية
7	المطلب الثالث: معايير وإجراءات منح القروض المصرفية
12	المطلب الرابع: مخاطر و ضمانات القروض المصرفية
16	المبحث الثاني: ماهية القروض الاستهلاكية
16	المطلب الأول: نشأة وتعريف القروض الاستهلاكية

17	المطلب الثاني: الخصائص التقنية للقروض الاستهلاكية
20	المطلب الثالث: أنواع القروض الاستهلاكية
22	المطلب الرابع: آثار القروض الاستهلاكية على الاقتصاد
23	المبحث الثالث: واقع القروض الاستهلاكية في الجزائر
23	المطلب الأول: نشأة القروض الاستهلاكية في الجزائر وإطارها القانوني
24	المطلب الثاني: أسباب انتشار القروض الاستهلاكية وأثارها على الاقتصاد الوطني
25	المطلب الثالث: إستراتيجية البنوك لتطوير قروض الاستهلاكية
27	المطلب الرابع: إلغاء القروض الاستهلاكية
29	خلاصة الفصل
	الفصل الثاني: دراسة نظرية حول الواردات في الجزائر
31	تمهيد
32	المبحث الأول: ماهية التجارة الخارجية
32	المطلب الأول: مفهوم وأهمية التجارة الخارجية
34	المطلب الثاني: نظريات المفسرة لقيام التجارة الخارجية
36	المطلب الثالث: السياسة التجارية
39	المطلب الرابع: تطور التجارة الخارجية في الجزائر
41	المبحث الثاني: واقع الواردات في الجزائر
41	المطلب الأول: السياسة الاستيرادية في الجزائر
43	المطلب الثاني: هيكل السلعي للواردات في الجزائر
44	المطلب الثالث: التوزيع الجغرافي للواردات الجزائرية
46	المطلب الرابع: آثار السياسة التجارية على الواردات في الجزائر
48	المبحث الثالث: العوامل المؤثرة في الواردات

49	المطلب الأول: محددات الواردات في الجزائر
51	المطلب الثاني: أليات تخفيض حجم الواردات في الجزائر
52	المطلب الثالث: أثار زيادة حجم الواردات على الاقتصاد الوطني
53	المطلب الرابع: علاقة الواردات بالقروض الاستهلاكية في الجزائر
55	خلاصة الفصل
الفصل الثالث: دراسة قياسية لأثر القروض الاستهلاكية على تطور حجم الواردات في الجزائر	
57	تمهيد
57	المبحث الأول: عرض منهجية الاقتصاد القياسي
58	المطلب الأول: مفاهيم أساسية حول الاقتصاد القياسي
59	المطلب الثاني: منهج البحث في الاقتصاد القياسي
60	المطلب الثالث: تحليل نموذج الانحدار الخطي البسيط
64	المطلب الرابع: تحليل نموذج الانحدار الخطي المتعدد
70	المبحث الثاني: محاولة بناء نموذج قياسي يوضح أثر القروض الاستهلاكية على تطور حجم الواردات
70	المطلب الأول: صياغة نموذج
71	المطلب الثاني: تقدير النموذج
75	المطلب الثالث: تحليل النموذج المقدر
77	خلاصة الفصل
79-78	المراجع
84-81	الملاحق
90-86	

قائمة الأشكال

رقم الشكل	العنوان	١١ ١٢ ١٣
1-1	تصنيفات القروض المصرفية	6
2-1	النموذج 5cs	8
3-1	النموذج 5ps	10
4-1	أنواع المخاطر الائتمانية	14
1-3	منهجية البحث في الاقتصاد القياسي	60
2-3	إختبار درين واتسن DW	69

قائمة الجداول

رقم الجدول	العنوان	الصفحة
1-2	التطور الهيكلي السلعي للواردات الجزائرية من 2000-2001	45
2-2	التوزيع الجغرافي للواردات الجزائرية	46
3-2	معدل الدخل الفردي الحقيقي في الجزائر 1990-2009	49
4-2	نسبة أسعار الواردات إلى الرقم القياسي لأسعار الاستهلاك: 1990-2009	50
5-2	معدل سعر الصرف في الجزائر من 1990-2009	50
6-2	معدل تغطية الصادرات للواردات في الجزائر 1990-2009	51
7-2	معدل نمو الواردات للفترة الممتدة من: 1990-2009	54
8-2	معدل القروض الاستهلاكية في الجزائر للفترة الممتدة من 2002 إلى 2009	54
1-3	نموذج يبين تقدير المعادلة	71
2-3	معاملات ارتباط المتغيرات المستقلة بالمتغير التابع	72
3-3	النموذج المقدر	75

قائمة الرموز والاختصارات

الرمز	الشرح	الصفحة
OMC	Organisation mondiale du commerce المنظمة العالمية للتجارة	51
IMP	importations الواردات	69
PHR	Le revenu par habitant réel par معدل الدخل الفردي الحقيقي	69
TAUX	TAUX DE COUVERTEUR معدل تغطية الصادرات للواردات	69
TCH	TAUX DE CHANGR معدل سعر الصرف	69
CPI	Indice des prix à l'importation à l'indice des prix à la consommation نسبة أسعار الواردات إلى الرقم القياسي لأسعار الاستهلاك	69
PRET	prêts à la consommation القروض الاستهلاكية	69



المقدمة العامة

تتجه معظم الدول النامية إلى إقتصاد السوق ويظهر ذلك في الأدوات و الوسائل التي تعمل على توفير الأموال للتنمية الاقتصادية، من خلال تنشيط الأدوات المالية واستحداث أساليب جديدة تتوافق مع المرحلة التي تمر بها، كما تسعى إلى توطيد علاقتها الاقتصادية الدولية من أجل زيادة الاعتماد الاقتصادي المتبادل بين الدول، كما أن ربط الدول مع بعضها أصبح نتيجة حتمية لتفعيل وتقوية نشاطات الاستيراد والتصدير بالإضافة إلى فتح المجال أمام الإستثمارات الأجنبية.

و الجزائر كغيرها من الدول النامية أستوجب عليها النهوض باقتصادها، حيث شهدت من مطلع السبعينيات إلى غاية 2015 تحولات جذرية مست جميع القطاعات الاقتصادية والمالية للبلاد، حيث قامت بالعديد من إصلاحات في النظام المصرفي كانت ابرزها قانون النقد والقرض 10/90 الذي أعطى الحرية للبنوك الحرية الاقتصادية في التنوع وتطوير وسائل عملها.

وعلى غرار كل تلك الوسائل التي تقدمها البنوك سواء كانت موجهة للاستثمار أو الاستغلال هناك منتج جديد يعرف بالقروض الاستهلاكية التي تعتبر حديثة النشأة في الجزائر وهي قروض موجهة للأفراد الطبيعيين بهدف إقتناء مواد إستهلاكية أو لمواجهة عجز مالي مؤقت بالإضافة الى تشجيع المنتج المحلي، وكانت أغلب هذه القروض موجهة لشراء السيارات، حيث عملت البنوك على تطويرها و التوسع في منها من أجل رفع المستوى المعيشي للأفراد ودفع لعجلة الاستهلاك وتنمية الاقتصاد الوطني .

غير أن التوسع المفرط لهذا النوع من القروض أدى إلى زيادة مديونية الأسر بحيث خرجت عن نطاقها المحدد والمتمثل في تشجيع الإنتاج المحلي، كما ساهم في الرفع من الاستيراد بشكل رهيب، مما أدى بالحكومة إلى إلغاء القروض الاستهلاكية بموجب المادة 75 الصادرة في 30 جويلية 2009.

الإشكالية:

ومن خلال ما سبق نحاول طرح الإشكالية الرئيسية على النحو التالي:

إلى أي مدى تؤثر القروض الاستهلاكية على تطور حجم الواردات في الجزائر؟

ومن أجل ذلك ارتأينا تجزئة الإشكالية الرئيسية إلى أسئلة فرعية وهي كالأتي:

✓ ماهية القروض الاستهلاكية، و أثرها على الاقتصاد الوطني؟

✓ ما هي أهم الاستراتيجيات المتبعة لتطوير القروض الاستهلاكية في الجزائر؟

- ✓ ما هي أهم محددات الطلب على الواردات في الجزائر؟
- ✓ هل تساهم القروض الاستهلاكية في زيادة حجم الواردات؟

فرضيات الدراسة:

للإجابة على هذه التساؤلات قمنا بطرح الفرضيات التالية:

الفرضية الأولى: القروض الاستهلاكية هي عبارة عن منتج تقدمه البنوك بهدف زيادة القدرة الشرائية للأفراد، مما يؤدي إلى زيادة الطلب الفعال.

الفرضية الثانية: توجد عدة عوامل تتحكم في الطلب على الواردات في الجزائر "الدخل الفردي الحقيقي، نسبة تغطيت الصادرات للواردات،..." حيث أن محاولة ضبط هذه العوامل يخفف من حجم الاستيراد.

الفرضية الرابعة: أن التوسع في منح القروض الاستهلاكية يساهم في ارتفاع حجم الواردات.

مبررات اختيار الموضوع:

هناك عدة دوافع لاختيار الموضوع أهمها:

- ✓ التعريف بقروض الاستهلاكية باعتبارها منتج جديد تقدمه البنوك الجزائرية، وهدف من تبنيه في الجزائر.
- ✓ لدراسة ومعرفة أسباب إلغاء هذا النوع من القروض في الجزائر.
- ✓ لمعرفة الارتفاع الهيب في فاتورة الاستيراد في الجزائر.
- ✓ هل توجد علاقة متبادلة بين القروض الاستهلاكية والواردات.
- ✓ إثراء المكتبة بدراسة جديدة حول القروض الاستهلاكية والواردات.

أهداف الدراسة وأهميتها:

تتجلى أهداف هذه الدراسة في تسليط الضوء على القروض بصفة عامة، والقروض الاستهلاكية بصفة خاصة وذلك بتعريفها وتبين أنواعها و واقعها في الجزائر منذ النشأة إلى إلغائها، بالإضافة إلى اعطاء دراسة نظرية حول التجارة الخارجية في الجزائر، وتدقيق في الواردات ومحاولة معرفة العلاقة التي تربطها بالقروض الاستهلاكية أما أهمية البحث تكمن في معرفة آثار القروض الاستهلاكية على الواردات في الجزائر.

الدراسات السابقة:

للحصول على اجابة للإشكالية المطروحة اطلعنا على العديد من الدراسات حول القروض الاستهلاكية والواردات في الجزائر، نذكر منها ما يلي:

✓ رسالة ماستر للطالب عطا الله ياسين، الذي تناول أثر إلغاء القروض الاستهلاكية على البنوك الإسلامية في الجزائر.

✓ رسالة ماستر لطالب مراح سليم، حيث تطرق في رسالته إلى إلغاء القروض الاستهلاكية الموجهة لشراء السيارات وأثرها على البنوك التجارية.

✓ رسالة ماجستير للطالبة منى مسغوني، التي تعالج علاقة سياسة الواردات بالنمو الداخلي للاقتصاد الوطني.

✓ مقال للباحث جبار التبي بابو، يوضح فيه أهم محددات الطلب على الواردات.

الإطار المكاني والزمني للدراسة:

الإطار المكاني للدراسة هو الجزائر، أما الإطار الزمني للدراسة كان ممتد بين الفترة 1990 - 2009 حيث نقوم دراسة احصائيات هذه الفترة اعطاء تحليل اقتصادي جديد لها.

المنهج المتبع في الدراسة:

للإجابة على الإشكالية المطروحة والوصول إلى النتائج المرجوة اعتمدنا المنهج الوصفي والتاريخي في الجانب النظري حيث قمنا بسرد مسار السياسة التجارية في الجزائر بالإضافة الى تطور الواردات الجزائرية عبر الزمن كما اعتمدنا على المنهج التحليلي حيث قمنا بتحليل معطيات آثار القروض الاستهلاكية على الواردات في الجزائر .

صعوبات الدراسة:

✓ تتمثل الصعوبات في قلة الدراسات السابقة عن الموضوع.

✓ صعوبة الحصول على معطيات الدراسة.

محتوى الدراسة:

من أجل الوصول إلى الاجابة على الإشكالية المطروحة، قسمنا الدراسة إلى ثلاثة فصول وهي كالآتي:

❖ الفصل الأول: دراسة نظرية حول القروض الاستهلاكية في الجزائر

تم تقسيم هذا الفصل إلى ثلاثة مباحث، عالج المبحث الأول ماهية القروض المصرفية وتصنيفاتها وأهميتها واجراءات منحها، أما المبحث الثاني فأختص بدراسة القروض الاستهلاكية من ناحية النشأة وأنواعها وهدف منها، أما المبحث الثالث فقد عرج عن واقع القروض الاستهلاكية في الجزائر من ناحية اطارها القانوني واستراتيجيات المتبعة لتطويرها بالإضافة إلى أسباب إلغائها.

❖ الفصل الثاني: دراسة نظرية حول الواردات في الجزائر

تم تجزئة هذا الفصل إلى ثلاثة مباحث، تناول المبحث الأول ماهية التجارة الخارجية وتعريف بنظريتها و سياسات التجارية مع تعريف عن التجارة الخارجية في الجزائر، أما المبحث الثاني فقد شرح واقع الواردات في الجزائر بالتطرق الى سياسة التجارية التي اتبعتها الجزائر وتحليل أهم معطيات الواردات، أما المبحث الثالث كان العوامل ومحددات الطلب على الواردات.

❖ الفصل الثالث: دراسة قياسية لأثر القروض الاستهلاكية على الواردات في الجزائر

تم تقسيم هذا الفصل إلى مبحثين، يدرس المبحث الأول عرض منهجية الاقتصاد القياسي، انطلاقا من تعريفه ثم أهدافه ثم منهج البحث في الاقتصاد القياسي، أما المبحث الثاني فهي عبارة عن دراسة قياسية لأثر القروض الاستهلاكية على تطور حجم الواردات باعتمادا على عديد من المؤشرات.

الفصل الأول: دراسة نظرية حول القروض
الاستهلاكية

تمهيد:

تعد القروض المصرفية أكثر مجالات الإستثمار جاذبية للبنوك التجارية، نظرا لإرتفاع الفوائد المتحققة عنه مقارنة بالإستثمارات الأخرى، فهي الإستثمار الأكثر فاعلية في تحقيق هدف الربح، وتهدف إلى المحافظة على تواجد البنك، كما تعمل على مساعدة الأفراد والمؤسسات على تغطية احتياجاتهم المالية وتمويل مشروعاتهم حيث تقوم البنوك بوضع عديد من وسائل الائتمان، ومن بين هذه الوسائل القروض الاستهلاكية فهي موجهة للأفراد على عكس القروض الأخرى وخاصة لذوي الدخل البسيط وهي عبارة عن منح تسهيلات للأفراد تمكنهم من تلبية احتياجاتهم من سلع الاستهلاكية خاصة السيارات، وهي تعتبر منتج مالي جديد دخل للسوق الجزائرية في أواخر قرن 20 م، انتهجت الجزائر سياسة القروض الاستهلاكية من أجل رفع المستوى المعيشي للأفراد وبدأت العمل به ابتداء من 1999/01/01 بقواعد مختلفة عن الدول الأخرى، غير أن الإفراط في الإقبال على هذه القروض أدى إلى تفجير فاتورة الواردات الأمر الذي استدعى التدخل السريع للدولة لإلغاء القروض الاستهلاكية سنة 2009. وبناء على ما سبق ستمحور دراسة هذا الفصل على المباحث التالية:

- ❖ المبحث الأول: عموميات حول القروض المصرفية.
- ❖ المبحث الثاني: ماهية القروض الاستهلاكية.
- ❖ المبحث الثالث: واقع القروض الاستهلاكية في الجزائر.

المبحث الأول: عموميات حول القروض المصرفية

تعتبر القروض المصرفية أهم أوجه استثمار الموارد المالية للبنك إذ أنها تمثل الجانب الأكبر من الأصول كما يمثل العائد المتولد عنها الجانب الأكبر من الإيرادات، نظرا لارتفاع الفوائد المتحققة عنه مقارنة بالاستثمارات الأخرى.

المطلب الأول: ماهية القروض المصرفية

توجد عدة تعاريف للقروض المصرفية نطرح منها:

تعرف القروض المصرفية بأنها تلك الخدمات المقدمة للعملاء والتي يتم بمقتضاها تزويد الأفراد والمؤسسات والمنشآت في المجتمع بالأموال اللازمة على أن يتعهد المدين بسداد تلك الأموال وفوائدها.¹

إن القروض المصرفية هي مطلوبات بالنسبة للشخص أو الشركة التي تستلم القرض، ولكن ذلك القرض هو الرصيد أو أصل للبنك وذلك لأنه يوفر للبنك دخلا.²

ورغم اختلاف الشروح حول المفهوم الاقتصادي إلا أنه مبلغ مالي يقدمه الجهاز المصرفي للأفراد و منشآت الأعمال بهدف تمويل نشاط اقتصادي في فترة محددة ومقابل هذه الخدمة يحصل البنك على فائدة للمبلغ المقرض، وبالتالي فإن القرض يمكن أن يعرف على أنه الثقة التي يضعها البنك في عميله فيقرض رؤوس الأموال، مقابل هذا يمنح له العميل التعهد بتسديده كاملا أو على دفعات مع الفوائد.³

ومنه نستنتج أن القروض المصرفية هي عبارة عن مبالغ معينة يمنحها البنك للعميل بطلب منه لإستخدامها لأغراض معينة سواء كانت إستغلائية أو إستثمارية، مع تحديد فترة استرداد القرض ويتم سدادده بشروط معينة مقابل عائد متفق عليه.

¹ عبد الحميد عبد المطلب، البنوك الشاملة عملياتها وإدارتها، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2002، ص:103.

² محمد صالح القريشي، اقتصاديات النقود والبنوك والمؤسسات المالية، اثرء لنشر والتوزيع، ط1، الأردن، 2009، ص:38.

³ أحمد بوسهمين، بلحاج فراجي، دور البنوك في تنمية المؤسسات المصغرة في منطقة بشار، ملتقى المنظومة البنكية في ظل التحولات القانونية والاقتصادية المركز الجامعي بشار، 24-25 افريل 2006، ص:5.

المطلب الثاني: تصنيفات القروض المصرفية وأهميتها الاقتصادية

أولاً: تصنيفات القروض المصرفية

تختلف القروض المصرفية من حيث المدة والغرض منها والضمان حيث تصنف كالآتي:

1. تصنيف القروض على أساس طول أجلها: يمكن تقسيم القروض على أساس أجلها إلى ما يلي: ¹

1.1. قروض قصيرة الأجل: وهي التي تكون مدتها عادة أقل من سنة والتي تستخدم أساساً في تمويل النشاط الجاري للمنشآت مثل شراء المواد الخام وسداد النفقات المختلفة، وتتمتع هذه القروض غالباً من مدخرات و ودائع العملاء ونظراً لقصر أجل استحقاقها فإن أسعار الفائدة تتسم عادة بالانخفاض.

2.1. قروض متوسطة الأجل: وهي التي يمتد أجلها إلى 5 سنوات بغرض تمويل بعض العمليات الرأسمالية التي تقوم بها المشروعات مثال استكمال آلات المصنع بوحدات جديدة أو إجراء تعديلات جوهرية تؤدي إلى تطوير الإنتاج كما تمنح أيضاً لأغراض التوسع.

3.1. قروض قصيرة الأجل: وهي التي تزيد مدتها عن 5 سنوات والتي تمنح بغرض تمويل مشروعات الإسكان والمشروعات العقارية واستصلاح الأراضي وبناء المصانع و شراء الآلات.

✓ وقد يشارك البنك في منح القروض متوسطة الأجل مع عدد من البنوك الأخرى فيما بينها تعرف بقروض المشاركة حيث يساهم كل بنك في قيمة القرض بمبلغ معين وذلك لتوفير المطلوب والذي قد يستحيل عملياً الحصول عليها من بنك واحد فقط، نظراً لضخامة قيمة هذه القروض وكذلك لتوزيع مخاطر عدم السداد على عدد كبير من المصارف وخاصة أن العميل واحد. ²

2. تصنيف القروض على أساس الغرض منها: ونجد في هذا التصنيف:

1.2. القروض منتجة: وهي قروض التي تقدم لتشغيلها في القطاعات الاقتصادية المختلفة، أي قطاع الصناعة، التجارة والخدمات. ³

2.2. القروض غير منتجة (قروض استهلاكية): يقصد بها القروض المقدمة إلى الأفراد لتمويل احتياجاتهم ومشترياتهم الاستهلاكية وخاصة السلع المعمرة وقد انتشرت هذه الوسيلة في إطار نمو مجتمع الاستهلاك وبذل الجهود من أجل البيع مع ازدياد انخفاض الدخل الفردية و عجزها عن مواجهة الاحتياجات

¹ محمد سعيد أنوار سلطان، إدارة البنوك، دار الجامعة الجديدة، مصر، 2005، ص: 406.

² عادل هبال، إشكالية القروض المصرفية المتعثرة، رسالة ماجستير (منشورة)، جامعة الجزائر3، 2012، ص: 7.

³ أحمد علي ديعم، اقتصاديات البنوك، دار النمر، مصر، 1989، ص: 68.

الاستهلاكية المتزايدة مثل السيارات... إلخ فيلجأ الأفراد إلى ما يسمى بالدخل الافتراضي، وهو شراء قوة شرائية من البنوك مقابل بيع قوتهم الشرائية المستقبلية مضافا إليها سعر الفائدة.¹

3. تصنيف القروض على أساس الضمان: يعتبر الضمان تأميناً للبنك ضد الأخطار التي قد تنتج عن عمليات الاقتراض حيث أنه يمكنه من استرجاع قرضه أو على الأقل جزء منه و يمكن تقسيمها إلى:²

1.3. القروض غير المكفولة بضمان: يتم تقديم هذا النوع في حالات معينة أو خاصة كإعطاء قرض لعميل يتعامل بصفة دائمة مع البنك وذو ملاءة ويكون البنك على إطلاع بمركزه المالي وقدرته على التسديد وبالتالي فإن مدته تكون أقل من سنة وعادة يتم تسديده على دفعات شهرية.

أ- القروض المكفولة بضمان: ويمكن تقسيمها إلى:

✓ القروض المكفولة بضمان شخصي: حيث نجد في هذا النوع من القروض الضمان يتمثل في تعهد من شخص غير المقترض تكون سمعته جيدة ذو ملاءة مالية، بأن يسدد المستحقات المالية للمقترض في حالة عجزه عن السداد.

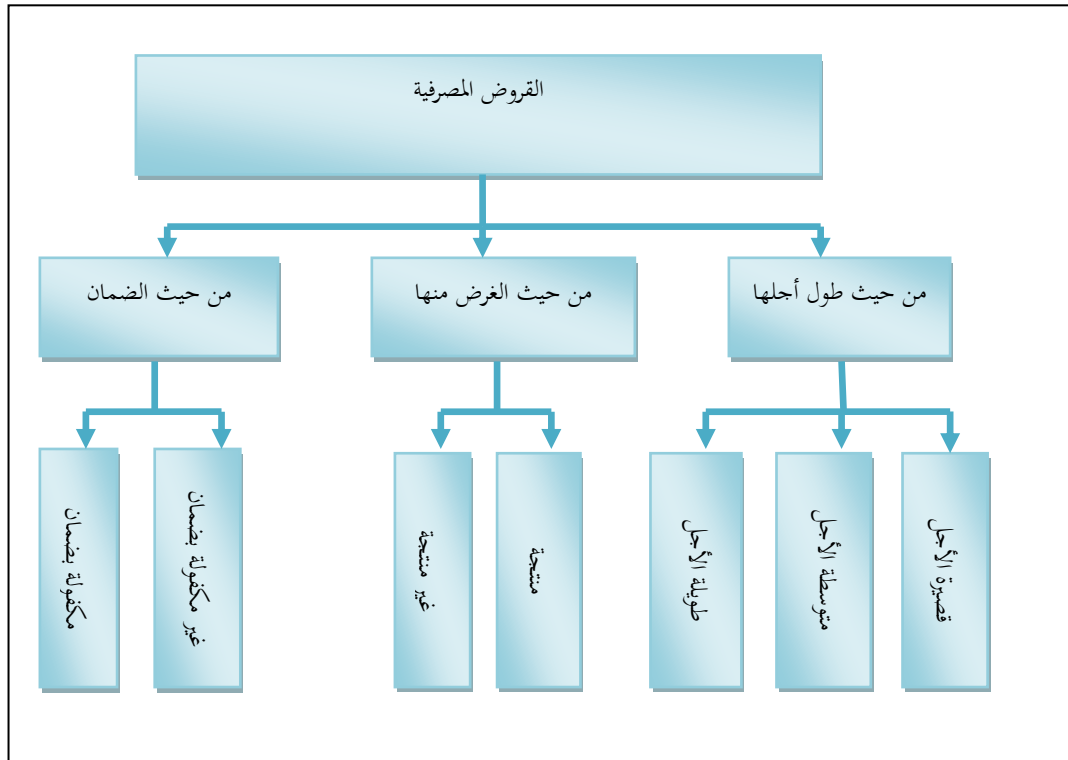
✓ القروض المكفولة بضمانات عينية: وتتمثل في الأصول المالية التي يقدمها المقترض للمقرض مقابل الحصول على القرض وتكون هذه الأصول تحت تصرف البنك حتى إرجاع القرض في الموعد المتفق وتأخذ عدة أشكال:

- رهن عقاري: وهنا الضمان يتمثل في عقار مرهون لصالح البنك.
- رهن المنقولات: وهنا الضمان قد يكون بضاعة، أوراق مالية وهنا يمكن للبنك التصرف فيها في حالة عدم قدرة المقترض على الوفاء لدينه.

¹ مصطفى رشدي شيحة، النقد والمصارف والائتمان، دار الجامعة الجديدة، مصر، 1999، ص: 611.

² سماح ميهوب، الاتجاهات الحديثة للخدمات المصرفية، رسالة ماجستير (منشورة)، جامعة منتوري، قسنطينة، 2005، ص: 16.

الشكل رقم (1-1): تصنيفات القروض المصرفية



المصدر: من إعداد الطالبة

ثانيا: الأهمية الاقتصادية للقروض المصرفية

تعد وظيفة منح القروض و التسهيلات المصرفية من الوظائف الأساسية للعمل المصرفي، حيث يتم استخدام نسبة من موارده المتاحة والمختلفة (ودائع، مدخرات) في شكل قروض للجهات المقترضة وتحقق عدة فوائد تعود على الاقتصاد نجد منها:¹

- ✓ زيادة الكفاءات.
- ✓ زيادة حجم الإنتاج في المجتمع ومنه زيادة مردودية المنتجين والذي يؤدي إلى زيادة الدخل القومي.
- ✓ تحقيق التنمية الاقتصادية خاصة في ما يخص القروض الخارجية وهذا لتغطية الحاجات للعمولات الاجنبية في عملية الإستيراد.
- ✓ القضاء على البطالة.
- ✓ محاربة التضخم.

¹ شاكور القرويني، محاضرات في اقتصاد البنوك، ط2، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1992، ص: 113.

بالإضافة إلى فوائد أخرى توضح لنا أهمية القروض والدور الذي تلعبه:¹

- يساعد الائتمان النقود القانونية في استحداث قدر من الوسائل الدفع يناسب حجما و نوعا مع متطلبات الحياة الاقتصادية للمجتمع.
- يلعب الائتمان دورا كبيرا في زيادة كفاءة عملية تخصيص الموارد في المجتمع سواء في مجال الاستهلاك أو مجال الإنتاج، ففي مجال الاستهلاك يسمح لأفراد بتوزيع إنفاقهم عبر الزمن بالطريقة التي تحقق لهم أقصى اشباع كلي ممكن.
- وبذلك تعتبر القروض المصرفية من أهم مصادر إشباع الحاجات التمويلية للقطاعات الاقتصادية المختلفة، ولكن على الجانب الآخر يعتبر أداة حساسة قد تؤدي إلى حدوث أضرار كبيرة بالاقتصاد إذا لم يحسن استخدامها.

المطلب الثالث: معايير وإجراءات منح القروض المصرفية

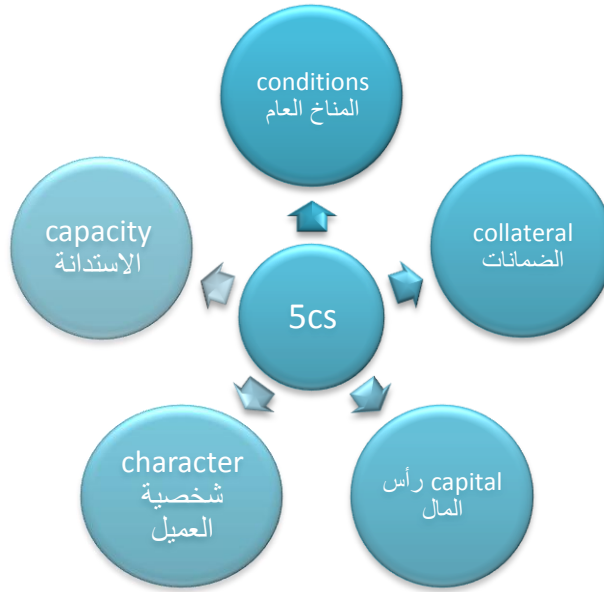
أولا: معايير منح القروض المصرفية

تسعى إدارة الائتمان قبل إتخاذ القرار الائتماني إلى الإحاطة بالمخاطرة التي سيتعرض لها البنك عند منح الائتمان وأيضا تحديد مصادر تلك المخاطر، خاصة وأن هذه المخاطر هي وليدة عدد من العوامل تشترك جميعا في تحديد حجم الخطر الذي سوف تتعرض له إدارة الائتمان، إلا أن العامل الجوهرى ناتج عن رغبة العميل في تسديد ما بذمته من قروض و فوائد لها أو عدم قدرته تحقيق الدخل المناسب لغرض إعادة القروض.

1. نموذج المعايير الائتمانية (5cs): من الأمور المتعارف عليها عند إدارة الائتمان وعند تقييم الائتمان ضرورة تحديد درجة المخاطر المرتبطة به من خلال تحليل مجموعة من المعايير المعروفة بنظام 5cs of credit.

¹ أسامة محمد الفولي، زينب عوض الله، اقتصاديات النقود والتمويل، دار الجامعية الجديدة، مصر، 2005، ص:127.

الشكل الرقم (1-2): نموذج 5cs



المصدر : محمد داود عثمان، أثر مخفضات الائتمان على قيمة البنوك، أطروحة دكتوراه (منشورة)، الأكاديمية العربية للعلوم المالية والصرفية، الأردن، 2008، ص:44.

وهذا النموذج ينطوي على تقييم 5 عناصر هي:¹

1.1. شخصية العميل: يقصد بها مجموعة السمات الشخصية التي تكشف عن نمط إستجابة العميل المحتمل نحو سداد التزاماته المالية (شخصية ملتزمة أو غير ملتزمة) وتكمن أهمية هذا العامل في أن منح الائتمان ينطوي ضمناً على وعد من المقترض بالسداد عند حلول أجل الدين وبالتالي من الضروري التأكد من أن العميل الحاصل على الائتمان هو من الشخصيات الملتزمة نحو الغير، ويعتمد محلل الائتمان في الكشف عن جوانب شخصية العميل على ما يعرف بالتاريخ الائتماني ويقصد به سمعة العميل من حيث قيامه بسداد ما عليه من التزامات سابقة تجاه الغير.

2.1. القدرة على الاستدانة: تقيس الطاقة الافتراضية للعميل ومدى قدرته على توليد الأموال الكافية لخدمة الدين (فوائد القروض) ويمكن لمحلل الائتمان الوصول إلى تلك الطاقة من خلال التحليل المالي لقوائم العميل المالية، ربحية النشاط لعدد من السنوات السابقة متوسط رصيد النقدية.

3.1. رأس مال العميل: يعبر هذا العنصر عن الوضع المالي للعميل وفقاً ما أسفرت عنه نتائج

تحليلات قوائمه المالية وهناك بعض النسب المالية التي يمكن الاستعانة بها في هذا الإطار.

¹ محمد داود عثمان، أثر مخفضات الائتمان على قيمة البنوك، مرجع سابق، ص: 44.

أ- نسبة التداول: تقيس مدى قدرة العميل على سداد الالتزامات المتداولة من الأصول المتداولة في الأجل القصير.

ب- معدلات الاقتراض: وتعطي مؤشرات حول المدى الذي وصل إليه العميل في تمويل أصوله من أموال الاقتراض.

ت- معدلات تغطية الفوائد: وتكشف عن مدى إمكانية قيام صافي ربح العمليات بتغطية الفوائد المستحقة على العميل.

✓ الضمان: يأتي الضمان بمثابة تعزيز أو حماية من مخاطر معينة تتعرض لها إدارة الائتمان في البنك عندما يتخذ القرار بمنح الائتمان، ولذا فإنه كلما زادا احتمال الخطر الذي يحيط بالعملية الائتمانية كلما كانت الضمانات المطلوبة أكبر حماية لحقوق البنك، ويقصد بالضمان مقدار ما يملكه العميل من موجودات منقولة وغير منقولة والتي يرهنها العميل لتوثيق الائتمان.

✓ الظروف الاقتصادية (المناخ العام): تؤثر الظروف الاقتصادية على مدى قدرة العميل على سداد التزاماته والتي قد تكون غير مواتية فقد تتوفر الصفات 4 السابقة في طالب الائتمان، ولكن الظروف الاقتصادية المتوقعة تجعل من غير المنطقي التوسع في منح الائتمان لذلك على إدارة الائتمان التنبؤ بهذه الظروف مسبقا خاصة إذا كان الائتمان طويل الأجل.

2. نموذج المعايير الائتمانية (5ps): تعزز إدارة الائتمان القرار الائتماني بتحليل يعتمد على عدد من العناصر تعرف ب 5ps وتحليل هذه العناصر 5 يعطي لإدارة البنك ذات الدلالة التي يعطيها نموذج 5cs ولكن بأسلوب أخرى، وهذه العناصر هي:¹

¹ محمد الزوام السنوسي، إدارة مخاطر الائتمان المصرفي في ظل الأزمة المالية العالمية، مرجع سابق، ص: 15.

الشكل رقم (1-3): نموذج 5ps



المصدر: محمد الزوام السنوسي، إدارة مخاطر الائتمان المصرفي في ظل الأزمة المالية العالمية، مؤتمر تداعيات الأزمة الاقتصادية العالمية على منظمات الأعمال، جامعة الزرقاء الخاصة، الأردن 10-11 نوفمبر 2009، ص:15.

1.2. نوع العميل: تقييم الوضع الائتماني للعميل من خلال تكوين صورة كاملة و واضحة عن شخصية العميل وحالته الاجتماعية و مؤهلاته وأخلاقياته.

2.2. الغرض من الائتمان: والغرض من الائتمان يحدد إحتياجات العميل التي يمكن تلبيتها والتي لا تتناسب مع سياسة البنك وصلاحياته.

3.2. القدرة على سداد: أي قدرة العميل على تسديد القرض و فوائده في موعد المتفق عليه.

4.2. الحماية: أي اكتشاف احتمالات توفر الحماية للائتمان المقدم للعميل وذلك من خلال تقييم الضمانات المقدمة من العميل.

5.2. النظرة المستقبلية: أي اكتشاف حالة عدم التأكد التي تحيط بالائتمان الممنوح للعميل ومستقبل ذلك الائتمان، أي اكتشاف الظروف البيئية والمستقبلية المحيطة بالعميل سواء داخلية أو خارجية.

ثانيا: إجراءات منح القروض المصرفية

تسعى إدارة الائتمان قبل اتخاذ قرار الائتمان القيام بعدة اجراءات هي كالتالي :

1. الفحص الأولي لطلب القرض: يقوم البنك بدراسة طلب العميل لتحديد مدى صلاحيته المبدئية وفقا لسياسة الاقراض في البنك وخاصة من حيث الغرض من القرض وأجل الاستحقاق وأسلوب السداد وتعتبر الانطباعات التي يعكسها لقاء العميل مع المسؤولين في البنك والتي تبرز شخصيته وقدراته بوجه عام وخاصة من حيث حالة أصوله وظروف تشغيلها ذات أهمية بالغة في الفحص الأولي لطلب القرض، وعلى ضوء هذه

الأمر يمكن إتخاذ قرار مبدئي إما بالاستمرار في استكمال دراسة الطلب أو الاعتذار عنه مع توضيح الأسباب للعميل حتى يشعر بالجدية في معاملة طلبه.¹

2. التحليل الائتماني للقرض المصرفي: تساعد عملية التحليل للحسابات الختامية لطالب القرض في تحديد الملاءة المالية للعميل، وفيما إذا كان في وضع يسمح له بالحصول على الائتمان، كما أن عملية التحليل الائتماني تمثل الامام بجميع المعلومات التي يمكن الحصول عليها من مصادر مختلفة لمعرفة إمكانية العميل الائتمانية (المذكورة سابقاً).²

3. التفاوض مع المقترض: بعد التحليل المتكامل لعناصر المخاطر الائتمانية المحيطة بالقرض المطلوب بناء على المعلومات التي يتم تجميعها و التحليل المالي للقوائم المالية الخاصة بالمقترض، يمكن تحديد مقدار القرض و الغرض الذي سيستخدم فيه، كيفية صرفه، طريقة سداذه، مصادر السداد، الضمانات المطلوبة، سعر الفائدة، العملات المختلفة، ويتم الاتفاق على كل هذه العناصر من خلال عمليات التفاوض بين البنك و العميل لتوصل إلى تحقيق مصالح كل منها.³

4. اتخاذ القرار: في ضوء ما تسفر عنه الدراسات المالية و الاقتصادية و البيئية لطلب المقترض يتم تحديد النتيجة التي يقترحها البنك فإما القبول بالشروط أما عدم القبول ففي حالة القبول يبدأ جهاز الائتمان للوحدة المصرفية بإعداد مذكرة عرض التسهيل الائتماني فتلك المذكرة يتعين أن تتضمن البيانات و المعلومات اللازمة عن المقترض وبناء على هذه المذكرة يتم الموافقة على منح القروض من السلطة الائتمانية المختصة.⁴

5. صرف القرض: يشترط لبدء استخدام القرض توقيع المقترض على اتفاقية القرض وكذلك تقديمه ل ضمانات المطلوبة و استفاء الالتزامات التي ينص عليها اتفاق القرض.⁵

6. متابعة القرض: من الضروري متابعة القروض التي يتم تقديمها لاكتشاف أي صعوبات محتملة في السداد بما يسمح باتخاذ الإجراءات المناسبة، وقد تتمثل المشكلات في انخفاض القيمة السوقية للأصول المرهونة أو عدم قدرة العميل على سداد في الموعد أو على الإطلاق.⁶

¹ شاكور القزويني، وأخرون، القروض المصرفية، مجلة إضاءات مالية ومصرفية، معهد الدراسات المصرفية، العدد 11، جوان 2011، ص: 2.

² عادل هبال، إشكالية القروض المصرفية المتعثرة، مرجع سابق، ص: 12.

³ محمد صالح الخناوي، عبد السلام عبد الفتاح، المؤسسات المالية البورصة والبنوك التجارية، الدار الجامعية، مصر، 1998، ص: 281.

⁴ منير ابراهيم هندی، إدارة المصارف التجارية مدخل اتخاذ القرارات، المكتب العربي الحديث، الإسكندرية، 2000، ص: 196.

⁵ عبد الحق أبو عتروس، الوجيز في البنوك التجارية، ط2، المكتب العربي الحديث، الإسكندرية، 1999، ص: 78.

⁶ منير ابراهيم هندی، إدارة البنوك التجارية مدخل اتخاذ القرارات، ط3، المكتب العربي الحديث، 2002، ص: 217.

7. تحليل القرض: إن من أهم الإجراءات التي تهتم بها إدارة الاقراض تحصيل القرض وفقا لجداول السداد المتفق عليها في عقد الائتمان، ولضمان متابعة عملية السداد و التحصيل فإنه من الضروري فتح ملف لكل عميل توضح فيه كافة المستندات الخاصة بالقرض.¹

المطلب الرابع: مخاطر و ضمانات القروض المصرفية

أولاً: مخاطر القروض المصرفية

تواجه البنوك عدة مخاطر تعرقل السير الحسن لأنشطتها وأغلبيتها ناتجة عن المحيط الداخلي والخارجي للبنوك، وبفعل تحولات هذه الأخيرة تظهر مشاكل وصعوبات في التكيف، الشيء الذي يفسر تحمل البنوك دوما لمخاطر في تنفيذ أنشطتها المختلفة.

1. تعريف المخاطر: لقد تعددت تعريف المخاطرة ومن أهم هذه التعاريف نجد:

☞ المخاطر حسب المفهوم العام ووفقا لنظرية الاحتمالات هي احتمال اختلاف العائد الفعلي بصورة عكسية عما كان متوقعا وتنشأ في مجال العمل المصرفي كنتيجة طبيعية لتعامل المصارف مع الآخرين.²

☞ وتعرف المخاطر أيضا هي تقلب في العائد المستقبلي.³

☞ ومنه نستنتج أن المخاطر هي درجة تقلب العائد الفعلي للعملية الاقراضية عن العائد المتوقع عليه كنتيجة للأسباب الداخلية ومتمثلة في ضعف إدارة البنك أو لأسباب خارجية وناجمة أما لعدم قدرة العميل على السداد أو حتى تأخر على السداد أو بسبب ظروف الاقتصادية.

2. تعريف مخاطر الائتمانية:

☞ تتحدد المخاطر الائتمانية من خلال الخسائر في حالة عجز مقترض ما عن سداد الدين أو في حالة تدهور الجودة الائتمانية للمقترض.⁴

☞ وتتعلق المخاطر الائتمانية دوما بالسلفيات (القروض) و الكشف على الحساب أو أي تسهيلات ائتمانية تقدم للعملاء وتنجم المخاطر عادة عندما يمنح البنك للعملاء قروضا واجبة السداد في وقت محدد في

¹ محسن أحمد الخصري، الائتمان المصرفي، مكتبة الإنجلو المصرية، القاهرة، 1987، ص: 317.

² علي عبد الله شاهين، إدارة مخاطر التمويل و الاستثمار في المصارف، مؤتمر الاستثمار والتمويل في فلسطين، الجامعة الإسلامية، غزة، 8-9 ماي 2005 ص: 4.

³ منير ابراهيم هندی، الفكر الحديث في إدارة المخاطر، مكتبة العربي الحديث، الإسكندرية، 2003، ص: 5.

⁴ طارق عبد العال حماد، إدارة المخاطر، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2003، ص: 243.

المستقبل ويفشل العميل في الإيفاء بالتزاماته بالدفع في وقت حلول القروض أو عندما يفتح المصرف خطاب اعتماد مستندي لإسترداد بضائع نيابة عن العميل في توفير المال الكافي لتغطية البضائع حين وصولها.¹

● إذن المخاطر الائتمانية هي مخاطرة تخلف العملاء عن الدفع أو يعجزون عن الوفاء بالتزاماتهم بخدمة الدين وينجم عن هذا العجز في السداد خسارة كلية أو جزئية لأي مبلغ مقرض إلى طرف الآخر.

3. أسباب المخاطر الائتمانية : تعود أسباب إخفاق المصرف في إسترداد القروض أنها كالتالي:²

✓ عدم كفاية نظام الرقابة.

✓ تركيز القروض في قطاع واحد.

✓ تجاوز القروض الممنوحة لبعض العملاء الحدود المقررة بموجب الأنظمة.

✓ منح القروض بدون تحليل ائتماني مناسب.

✓ ضعف التوثيق القانوني.

✓ عدم مناسبة نظام إدارة القروض.

4. أنواع المخاطر الائتمانية: من التعاريف السابقة نلاحظ أنه هناك عدة أنواع من مخاطر يمكن تصنيفها كما يلي:³

1.4. المخاطر المتعلقة بالعميل:

أ- تنشأ هذه المخاطر بسبب السمعة الائتمانية للعميل.

ب- مدى ملائمة المالية التي يؤدي ضعفها إلى عجز عن التسديد.

ت- سبب حاجته للائتمان و الغرض منه.

2.4. المخاطر المتعلقة بالقطاع التي ينتمي إليه العميل:

أ- تتعدد وتنوع هذه المخاطر في ضوء الظروف المحيطة باللائتمان المطلوب و الضمانات

المقدمة، فمثلا مخاطر الائتمان بضمان أوراق مالية يختلف عنه بضمانات عقارية.

ب- ومن أمثلة المخاطر التي ترتبط بطبيعة النشاط عمليات تمويل بضمان بضائع، عمليات

التمويل بضمان الأوراق المالية عمليات التمويل بضمان كمبيالات.

¹ محمد عبد الفتاح الصبري، إدارة البنوك، ط1، دار المنهاج لنشر والتوزيع، الأردن، 2006، ص:66.

² بن عزوز بن علي، وآخرون، إدارة المخاطر، دار الورق، الأردن، 2013، ص:124.

³ ميرفت علي أبو كمال، الإدارة الحديثة لمخاطر الائتمان في المصارف وفقا لمعايير الدولية بازل 2، رسالة ماجستير(منشورة)، الجامعة الإسلامية، غزة، 2007، ص:81.

3.4. المخاطر المتعلقة بالظروف العامة:

أ- ترتبط هذه المخاطر عادة بالمخاطر المرتبطة بالظروف الاقتصادية و التطورات السياسية و الإجتماعية و غيرها.

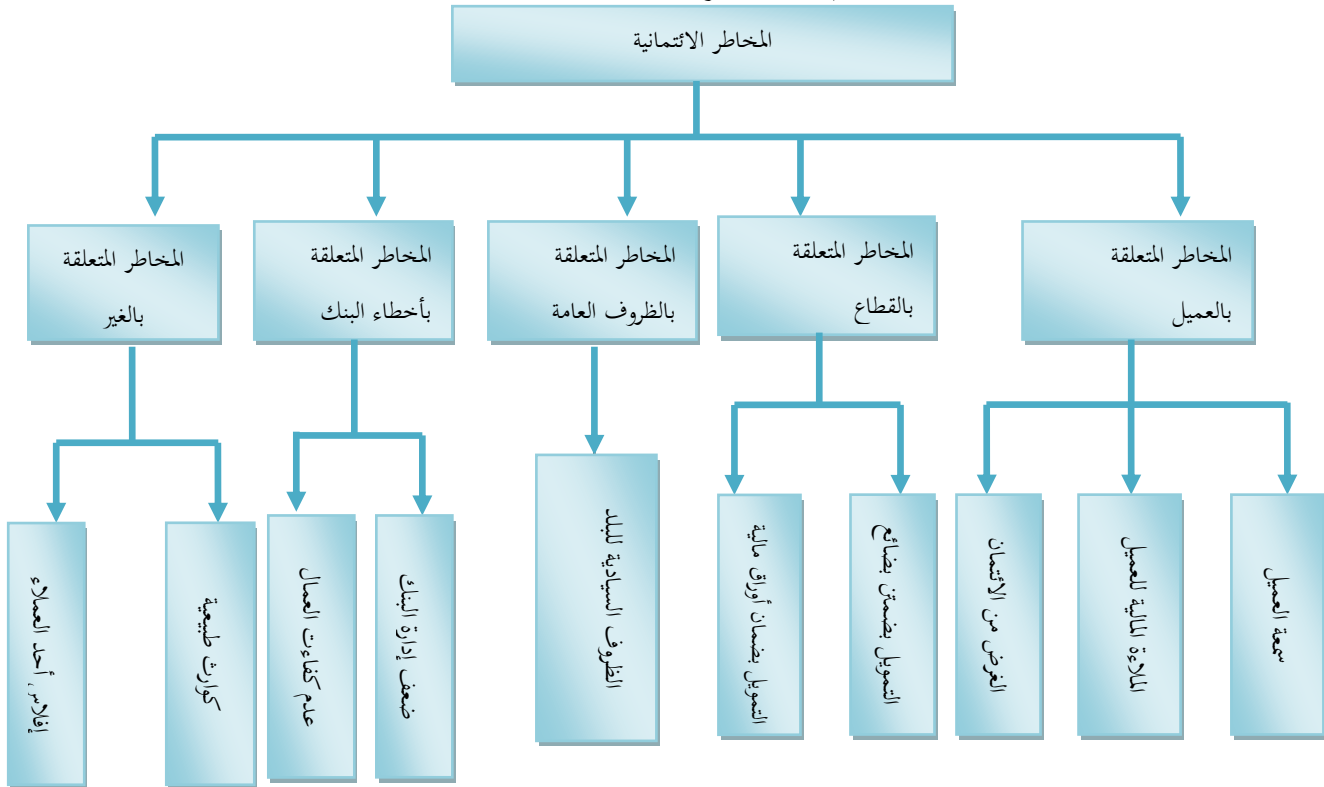
4.4. المخاطر المتعلقة بأخطاء البنك:

- أ- ضعف نظم العمل الداخلية و الإجراءات الرقابية.
- ب- قصور أجهزة المتابعة.
- ت- عدم توافر الخبرات المتخصصة والتي تتمتع بالكفاءة التي تمكنها من القيام بعملها على خير وجه.
- ث- عدم سلامة صياغة التوصية و الرأي لمنح التسهيلات المقترحة.

5.4. المخاطر المتعلقة بالغير:

- أ- إفلاس أحد عملاء البنك ذو المديونية العالية.
- ب- فشل في الصناعة التي يمارسها العميل.
- ت- كوارث طبيعية تؤثر على نشاط البنك أو نشاط العميل.

الشكل رقم (1-4): أنواع المخاطر الائتمانية



المصدر : من إعداد الطالبة

ثانيا: ضمانات القروض المصرفية

إن القروض المصرفية نادرا ما تكون بدون ضمان، فالأصل في القروض المصرفية أن تكون بضمان خاصة إذا كان الخطر جسيماً.

1. تعريف الضمانات البنكية: تعتبر الضمانات البنكية وسيلة من خلالها يمكن للمتعاملين تقديمها للحصول على قروض من البنك هذا من جهة، ومن جهة أخرى هي أداة إثبات حق للبنك إلى حصوله على أمواله التي أقرضها بالطريقة القانونية وذلك في حالة عدم تسديد العملاء أو الزبائن لديونهم.¹

2. أنواع الضمانات: هناك عدة أنواع لضمانات نذكر منها:

1.2. الضمانات الشخصية: في هذا النوع من الضمان يؤخذ في عين الاعتبار عند منح القرض سمعة وسلامة المركز المالي للعميل ومقدرته على السداد.²

2.2. ضمان مقابل بضائع: تراعي البنوك عادة أن تكون البضائع المرتهنة لها مقابل التسهيلات الائتمانية التي تقدمها للعملاء من السلع سهلة التصريف التي لا تتعرض لتلف، حتى يتسنى لها تصنيفها إذا ما تعثر المدين في الوفاء بالتزاماته، ويتم تحديد قيمتها على أساس فواتير شرائها أو تكلفة إنتاجها.³

3.2. ضمان بالأوراق التجارية المخصوصة: يقصد بها خصم الكمبيالات و بيعها للبنك وفي هذه الحالة يتقاضى البنك فوائد لغاية الإستحقاق بالإضافة إلى بعض المصاريف البنكية وتصبح الكمبيالة بعد ذلك ضمن أصول البنك و توظيفاته، ومن ثم فإن البنوك تحرص على أن تكون الأوراق التجارية التي تخصمها من الأوراق التي تتوفر فيه شروط إعادة الخصم لدى البنك المركزي.⁴

4.2. ضمان برهن عقاري: لما كانت البنوك التجارية تعتمد في تمويل عملياتها على الودائع بصفة أساسية وأجلها يستحق الدفع عادة لآجل ما يجاوز سنة، فهي تعرض عن تجميد هذه الموارد في السلفيات العقارية التي تتسم بطابع طويل الأجل والتي تحتاج إلى خبرة معينة وإجراءات قانونية إذا ما دعت الحالة إلى نزع ملكية العقار وفاء لدين.⁵

¹ عبد الحق أبو عتروس، الوجيز في البنوك التجارية، مرجع سابق، ص: 57.

² عبد الغفار حنفي، عبد السلام أبو قحف، الإدارة الحديثة في البنوك التجارية، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2004، ص: 151.

³ عبد الغفار حنفي، عبد السلام أبو قحف، تنظيم وإدارة البنوك، المكتب العربي الحديث، الإسكندرية، 2000، ص: 138.

⁴ محمد سعيد أنور سلطان، إدارة البنوك، مرجع سابق، ص: 411.

⁵ عبد الغفار حنفي، عبد السلام أبو قحف، الإدارة الحديثة في البنوك التجارية، مرجع سابق، ص: 158.

المبحث الثاني: ماهية القروض الاستهلاكية

من الواجب تنمية الادخار والتشجيع عليه وهنا تكمن الحكمة في التوفير ويجب أن تكون الثقافة المالية والاقتصادية هي في عدم الاسراف، وبناء قنوات توفير شخصي لمقابلة الظروف الطارئة التي قد تتعرض لها الافراد وفي بعض الحالات يتم اللجوء إلى الاقتراض من المؤسسات المالية ومن بين القروض المتاحة أمام العميل قروض الاستهلاكية الذي يعتبر تمويل يحصل عليه بغرض تمويل احتياجاته الخاصة.

المطلب الأول: نشأة وتعريف القروض الاستهلاكية

أولاً: نشأة القروض الاستهلاكية

إن عملية إقراض الأشخاص كانت معروفة منذ القدم بل كانت من أهم النشاطات الاقتصادية آنذاك(ق 17)، ويتجلى ذلك واضحاً في الاقتصاد الحديث فيما عرف بقانون (حامورابي) 1790 ق م. بحيث جعل هذا القانون للقروض قانون تسيير عليه وذلك من خلال تكريس بنود كثيرة لتنظيم النزاع بين الدائن و المدين كما يعالج كل مظاهر تكوين القرض، لكن بعد التطورات التي جاءت بها الثورة الصناعية في سنوات الخمسينيات والستينيات في الجانبين الاقتصادي والاجتماعي خاصة في و.م.أ أدت إلى ارتفاع المستوى المعيشي للأفراد ومنه ازدياد حاجياتهم الشخصية المنزلية والتجهيزية مما أدى إلى تطور تقنيات جديدة للتمويل كالقروض الاستهلاكية.¹

ثانياً: تعريف القروض الاستهلاكية

توجد عدة تعاريف للقروض الاستهلاكية نستعرض منها.

كـ المقصود بالقروض الاستهلاكية قروض موجهة لتمويل المشاريع الشخصية الخاصة مثل شراء سيارة، أثاث ويخضع هذا القرض لقواعد محددة.²

كـ وتعرف أيضاً على أنها قروض تستخدم في الحصول على السلع للاستهلاك الشخصي أو لدفع مصروفات مفاجئة لا يمكن للدخل الحالي للمقترض من مواجهتها ويتم سدادها من دخل المقترض في المستقبل أو تصفية لبعض ممتلكاته وتقديم ضمانات لها مثل تحويل الموظف لمراقبة على البنك، ضمان شخصي آخر أوراق مالية، رهن عقاري.³

¹ عطا الله ياسين، أثر إلغاء القروض الاستهلاكية على البنوك الإسلامية في الجزائر، رسالة ماستر(غير منشورة)، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2011، ص:57.

² Christine chadozeau , le crédit à la consommation ,FED ration bancaire française ,PFEC ,paris ,september 2011 ,p:2.

³ عبد المطلب عبد المجيد، البنوك الشاملة وعمليتها وإدارتها، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2002، ص:114.

كـ القروض الاستهلاكية تعتبر أيضا تمويل مقدم للمستفيد على أساس أغراض التمويل غير المرتبطة بأعمال المستفيد التجارية أو المهنية.¹

☞ ومنه نستنتج أن القروض الاستهلاكية موجهة للأفراد لإشباع حاجاتهم من السلع والخدمات أو مواجهة الطوارئ ويختلف القرض الاستهلاكي عن القرض الاستثماري في أن مستفيد منه مستهلك وليس منتج.

المطلب الثاني: الخصائص التقنية للقروض الاستهلاكية

غالبا ما تكون القروض الاستهلاكية قصيرة ومتوسطة الأجل لأنها موجهة لتلبية الحاجات الشخصية بشكل أساسي التي تتراوح بين تمويل المشتريات الغذائية وتمويل السلع المعمرة مثل السيارات تتميز هذه القروض بعدة خصائص تميزها عن غيرها من أنواع القروض الأخرى التي تجعل الفرد يلجأ إليها لتحقيق أغراضه الاستهلاكية ولنلخصها في ما يلي:²

أولا: الخصائص المالية والقانونية

1. الخصائص المالية: إن صفة القروض الاستهلاكية جد بسيطة تركز على 3 عناصر أساسية هي:

1.1. مدة القرض: تتحدد مدة القرض على حساب نوع المنتج المحصل عليه أو المقتضى وقدرة التسديد الزبون وبالتالي فهو يتراوح بين 6 أشهر و 48 شهرا.

2.1. نسبة الفائدة: نسبة الفائدة المطبقة على قرض الاستهلاك تختلف من بنك إلى آخر فأغلب الأحيان نجد أنها تتراوح ما بين 7% إلى 13%.

3.1. كيفية التسديد: يعتبر قرض الاستهلاك قرض قصير الأجل ويتم تسديده شهريا ونسبة التسديد تكون حسب قيمة القرض مدته، وأجر الزبون وقد يكون التسديد بشهريات متساوية وقد تكون متزايدة أو متناقصة حسب الاتفاق المبرم بين الزبون والبنك وقدرة التسديد تنحصر بين 25% و 40% وذلك حسب درجة المدخول.

2. الخصائص القانونية:

يتوفر قرض الاستهلاكي على خاصيتين أساسيتين قانونيتين هما العقد والمخاطرة وهما كالتالي:

1.2. العقد: في الجزائر فإن العقد أو الاتفاقية تتم بين البنك والبائع أو بين البنك والزبون حسب كل حالة وتمثل في:

¹ مؤسسة النقد العربي السعودي، ضوابط التمويل الاستهلاكي، تقرير الإدارة العامة لمراقبة البنوك، السعودية، جوان 2014، ص:4.

² Rapport sur revenus bancaire, n°567 Alger, février 1995, p:51.

أ- الإتفاقية بين (البنك/البائع)

✓ موضوع الاتفاقية.

✓ معلومات خاصة بالبائع (الاسم، اللقب، العنوان...).

✓ نوعية السداد.

✓ واجب البائع.

✓ مدة العقد.

ب- الإتفاقية بين (البنك/الزبون)

✓ شروط و مدة العقد.

✓ كيفية السداد.

✓ الضمان والتأمين.

✓ معلومات خاصة بالزبون والبنك.

2.2. المخاطرة : إن عدم الملائمة تعود لعدة أسباب تتمثل في ما يلي:

أ- إرتفاع التكاليف الجارية.

ب- إهمال الزبون.

ت- البطالة.

ثانيا: خصائص مخاطر وضمانات القروض الاستهلاكية

1. مخاطر القروض الاستهلاكية:

رغم أن المخاطر الرئيسية التي تتعرض لها المصرف تتجسد في هذا النوع من القروض "القروض الاستهلاكية" من خلال المخاطر الائتمانية والتي تنشأ بفعل عوامل متعددة إلا أن هناك مخاطر أخرى وهي:

1.1. المخاطر الائتمانية: يعتبر التوسع في منح الائتمان النشاط الرئيسي للبنوك وهذا يتطلب منها الإنتباه

إلى المقدرة الائتمانية للمقترضين عند منحهم الائتمان، إذ من المحتمل أن تتغير تلك المقدرة وتنخفض بعد فترة زمنية معينة نتيجة لعوامل مختلفة وبالتالي تنعدم قدرتهم على السداد و تعتبر، مخاطر الائتمان من أهم المخاطر التي تواجه البنوك إضافة إلى مخاطر التركيز الائتماني التي تنشأ بسبب تركيز تعامل البنك مع عميل واحد أو مجموعة محددة من العملاء أو نتيجة عدم التنويع والإهتمام بصناعات محددة أو قطاعات اقتصادية أو إقليمية جغرافية حيث إذا أفلس أحد هذه الأنشطة وعجز عن سداد المستحق عليه تنتقل العدوى إلى

الانشطة الاخرى المرتبطة وهناك أيضا المخاطر الناجمة من عدم الدقة في إعداد دراسة الجدارة الائتمانية للعميل.¹

2.1. مخاطر التشغيل: تنشأ نتيجة التغيرات في مصاريف التشغيل بشكل مميز عن ما هو متوقع وينتج عنها انخفاض في صافي الدخل وقيمة المنشأة فبعض البنوك لا تمتلك الكفاءة للرقابة على التكاليف المباشرة.²

3.1. مخاطر أسعار الفائدة: ويقصد بها تلك المخاطر الناتجة عن عدم التأكد أو تقلب الأسعار المستقبلية للفائدة فإذا ما تعاقد المصرف مع العميل على سعر الفائدة معين ثم ارتفعت بعد ذلك أسعار الفائدة السائدة في السوق وبالتالي ارتفاع سعر الفائدة على القروض التي تحصل نفس درجة مخاطرة القرض المتفق عليه فذلك يعني أن المصرف قد تورط في استثمار يتولد عنه عائد يقل عن العائد الحالي السائد في السوق.³

2. ضمانات القروض الاستهلاكية

للقروض الاستهلاكية ضمانات خاصة بها و هي كالآتي:⁴

1.2. الضمانات الشخصية: تركز الضمانات الشخصية على التعهد الذي يقوم به الأشخاص والذي بموجبه يعدون بتسديد المدين في حالة عدم قدرته على الوفاء بالالتزامات في تاريخ الاستحقاق وعلى هذا الأساس فالضمان الشخصي لا يمكن أن يقوم به المدين شخصيا ولكن يتطلب ذلك تدخل شخص ثالث للقيام بدور الضامن ويمكن أن نميز بين نوعين من الضمانات الشخصية الكفالة والضمان الإحتياطي.

2.2. الكفالة: هي نوع من الضمانات الشخصية التي يلتزم بموجبها شخص معين بتنفيذ التزامات المدين تجاه البنك إذا لم يستطيع الوفاء بهذه الالتزامات عن حلول أجل الاستحقاق.

3.2. الضمان الإحتياطي: يعتبر الضمان الإحتياطي من بين الضمانات الشخصية عن

القروض، يمكن تعريفه على أنه التزام مكتوب من طرف شخص معين يتعهد بموجبه على تسديد مبلغ ورقة تجارية أو جزء منه في حالة عدم قدرة أحد الموقعين عليها على التسديد.

وبناء على هذا التعريف يمكن استنتاج أن الضمان الإحتياطي هو شكل من أشكال

الكفالة ويختلف عنها في كونه يطبق فقط في حالة الديون المرتبطة بالأوراق التجارية.

¹ حنان باكور، الجهاز المصرفي الجزائري و متطلبات العولمة المالية، رسالة ماستر(منشورة)، جامعة أكلي محمد أولحاج، البويرة، 2014، ص: 91.

² محمد داود عثمان، أثر مخفضات مخاطر الائتمان على قيمة البنوك، أطروحة دكتوراه(منشورة)، الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية، الأردن، 2008، ص: 16.

³ السنوسي محمد الزوام، مختار محمد إبراهيم، إدارة مخاطر الائتمان المصرفي في ظل الأزمة المالية العالمية، مؤتمر تداعيات الأزمة الاقتصادية العالمية على منظمات الأعمال جامعة الزرقاء الخاصة، الأردن، 11 نوفمبر 2009، ص: 12.

⁴ طاهر لطروش، تقنيات البنوك، ط4، ديوان المطبوعات الجامعية، 2005، الجزائر، ص: 165-167.

المطلب الثالث: أنواع القروض الاستهلاكية

يتميز تمويل النفقات الاستهلاكية في بعض جوانبه عن تمويل النفقات الإنتاجية والاستثمارية لمنشآت الأعمال في تأثيره المباشر على الإنفاق الاستهلاكي ويتضمن التعجيل بالحصول على الموارد (نقدية أو عينية) لقاء التزام المستهلك بأن يرد هذه الموارد في وقت لاحق، ومن أكثر الأمثلة شيوعاً تمويل السلع المعمرة والأثاث المنزلي والسيارات وعلى هذا الأساس قامت البنوك والمؤسسات المختصة على وضع آليات تمويل تلبي الحاجيات وتنقسم القروض الموجهة للأفراد إلى:

أولاً: السلفيات بضمان رواتب وأجور

تعتبر السلف بضمان رواتب لموظفي الحكومي من التطورات الحديثة لتوظيف المصارف وتتم بأن توافق المصلحة الحكومية على تحويل راتب الموظف الذي يستوفي الشروط التي تطلبها المصارف من ناحية السن ومدة الخدمة إلى المصرف أي أنه يستلم راتبه من المصرف ويقوم المصرف بصرف باقي الراتب للمتعامل بعد خصم القسط المستحق عليه وتكون هذه القروض بحد أقصى لا تتجاوز في معظم الأحوال راتب 3 شهور وتستحق الدفع على أقساط شهرية تخصم من الراتب خلال سنة هذا وتلجأ بعض المصارف إلى أخذ توقيع الموظف على كمبيالات تبلغ قيمة الواحدة منها قيمة القسط المستحق دفعة وتستحق بتاريخ استحقاق القسط.¹

ثانياً: القروض مقابل ذهب

في بعض الدول العربية تمنح المصارف التجارية قروض مقابل ذهب وهو نوع من الإقراض الشعبي البسيط ويغلب على هذه القروض الطابع الاستهلاكي.

وعموماً فإن كثيراً من الدول العربية تحاول تنظيم هذا النوع من القروض مصرفية هامة بغرض منح القروض لأصحاب الدخل المحدود بضمان أوراق مالية أو غيرها من الأموال المنقولة وبغير ضمان عيني بالنسبة للمتعاملين معه من موظفي الحكومة أو العاملين أو المتعاقدين بالمعاش.²

ثالثاً: الشيكات والسحوبات برسم القبض

وهذا بند هام من بنوك توظيف المصارف لأموالها فعندما يودع أحد المودعين في حسابه شيكات مسحوبة على مصرف آخر تمنح بعض المصارف لهذا المودع تسهيلات بأن تسجل له قيمة الشيك في حسابه الجاري

¹ زياد رمضان، مخطوط جودة، الاتجاهات المعاصرة في إدارة البنوك، ط3، دار وائل لنشر، الأردن، 2006، ص: 142.

² زياد رمضان، إدارة الأعمال المصرفية، ط6، دار صفاء لنشر والتوزيع، الأردن، 1997، ص: 181.

وتضع هذه القيمة تحت تصرفه فوراً وقبل أن تحصل قيمة الشيك خلال عمليات المقاصة. وقد تشترط بعض المصارف أن لا يقوم المودع بسحب قيمة الشيك إلا بعد أن يحصلها المصرف ولكن الإتجاه الحديث هو منح التسهيل السلف الذكر وتشكل الأموال الموظفة على الشكل عبئاً على المصرف حيث أنها عبارة عن قروض بدون فوائد ولكن المصارف توازن هذا العبء بتوظيف فائض الأموال التي تتجمع عندها بعد تحصيل قيمة الشيك.¹

رابعاً: التنسيق على حساب الودائع

هو يشبه القروض البنكية التي تلجأ إليه المؤسسة في حالة تسجيل نقص في الخزينة ويتجسد في إمكانية ترك حساب الزبون لكي يكون مديناً في حدود مبلغ معين ولفترة أطول قد تصل إلى سنة كاملة.²

خامساً: البطاقة الائتمانية أو بطاقة الاعتماد

تتلخص هذه الخدمة في منح الأفراد بطاقات من البلاستيك تحتوي على معلومات من إسم المتعامل ورقم حسابه وبموجب هذه البطاقة، يستطيع المتعامل أن يتمتع بخدمات عديد من المحلات التجارية المتفقة مع المصرف على قبول منح الائتمان لحامل البطاقة على أن يقوم بسداد قيمة هذه الخدمات إلى المصرف خلال 25 يوماً من تاريخ إستلامه فاتورة بمختلف المشتريات التي قام بها خلال الشهر المنصرم حيث يرسل المصرف هذه الفاتورة في نهاية كل شهر ولا يدفع المتعامل أية فوائد على هذا الائتمان إذا قام بالسداد خلال الأجل المحدد إلا أنه يدفع فوائد مقدارها 15% في الشهر على الرصيد المتبقي بدون سداد بعد فوات الأجل المحدد للسداد.³

¹ زياد رمضان، محفوظ جودة، الاتجاهات المعاصرة في إدارة البنوك، مرجع سابق، ص: 143.

² كريمة بوسنة، البنوك الأجنبية كمصدر لتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالجزائر، رسالة ماجستير (منشورة)، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، 2011، ص: 22.

³ علا نعيم عبد القادر، وآخرون، مفاهيم حديثة في إدارة البنوك، ط1، دار البداية، الأردن، 2009، ص: 89.

المطلب الرابع: أثار القروض الاستهلاكية على الاقتصاد

بغض النظر على أشكال التمويل وأطراف المقدمة له ، فإن القروض الاستهلاكية تؤثر على السلوك الاستهلاكي للفرد كما أن لها أثار على الاقتصاد الكلي وعلى المؤسسات التمويلية، في ما يلي نتناول الأثار المترتبة على القروض الاستهلاكية:¹

أولاً: ارتفاع القوة الشرائية الفورية للمقترض

عند إتمام عملية التمويل ولا بد من سداد الأموال المقترضة في مرحلة لاحقة مما يجعل الزيادة في القوة الشرائية مؤقتة وبالتالي لا تتغير بشكل عام القدرة الشرائية للمقترض كما أنه لا بد من دفع تكلفة التمويل المتمثلة في مقابل إستخدام أموال الغير، هذه التكلفة في الحقيقة ما هي إلا تكلفة الانتفاع باستخدام هذه الأموال، ونظرا لقيام المقترض بدفع هذه التكاليف، يترتب على ذلك انخفاض قدرته الشرائية في فترة لاحقة. وبرغم من ذلك يعمل على تحسين مستوى المعيشة بصفة عامة، وتحريك عجلة النشاط الاقتصادي في المجتمع.

ثانياً: زيادة الطلب الفعال

يعتبر نشاط تمويل المستهلكين من النشاطات المهمة للمؤسسات المالية إذ أنها تؤدي إلى زيادة الطلب الفعال في الاقتصاد مما يؤدي إلى زيادة الناتج القومي وإلى زيادة العمالة في حالة عدم وجود تشغيل كامل، كما أنه قد يؤدي إلى التضخم في حالة وجود تشغيل كامل للموارد.

ثالثاً: زيادة الإيرادات

إضافة إلى ذلك فإن إيرادات تمويل المستهلكين تعتبر من أهم إيرادات المؤسسات المالية وذلك للتفاوت الكبير بين فوائد القروض الآمنة نسبياً مثل الإقراض بين البنوك.

¹ محمد نجيب غزالي، دالة الطلب على التمويل الاستهلاكي، مجلة الإدارة والاقتصاد، جامعة الملك عبد العزيز، جدة، 1 ماي 2006، ص:ص: 8-9.

المبحث الثالث: واقع القروض الاستهلاكية في الجزائر

عملت الجزائر كغيرها من الدول الأخرى على إدخال هذا النوع من القروض إلى جهازها المصرفي وذلك من أجل تحسين مستوى المعيشة للأفراد. وهذا ما تطلب منها وضع قوانين ومبادئ تحكم وتوضح عملية منح القرض.

المطلب الأول: نشأة القروض الاستهلاكية في الجزائر وإطارها القانوني

أولاً: نشأة القروض الاستهلاكية في الجزائر

إنعقدت في الجزائر العاصمة الثلاثية التي جمعت رئاسة الحكومة بأرباب العمل ونقابة العمال، وخرجت بمجموعة من التوصيات ترمي إلى تحسين الوضعية الاقتصادية والاجتماعية لعمال الجزائر، وكان هذا في تاريخ 29.25 أبريل 1997 تطبيقاً لهذه التوصيات، صدر عن رئيس الحكومة تعليمتين رقم 079.064 في 1997/09/08 تم بموجبها إنشاء مجموعة عمل تتكون من خبراء في المجال المالي والاقتصادي، وضعت تحت وصاية وزير التجارة، وأكلت لهم مهمة إعداد و وضع نظام لقروض الاستهلاك لصالح العمال يسمح بإقتناء السلع الاستهلاكية الدائمة المنتجة كلياً أو جزئياً بالجزائر.¹

ثانياً: الإطار القانوني للقروض الاستهلاكية في الجزائر

تنص المادتين 122 و 124 من القانون 10/90 المتعلق بالنقد والقرض. فيما يخص القروض المخصصة للأشخاص أنه يجوز للمؤسسات أن تمنح من مواردها الخاصة لعمالها قروض وشروط تفضيلية لإعتبارات إجتماعية كما يمكنها أن تمنح لعمالها أجل للدفع أو قروض في إطار ممارسة نشاطاتها المهنية إصدار سندات أو بطاقات لصالح عملائها تسمح لهم بشراء سلعة معينة.²

¹ سليم مراح، إلغاء القروض الاستهلاكية الموجهة لشراء السيارات وأثرها على البنوك التجارية، رسالة ماستر (غير منشورة)، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة 2011 ص: 65.

² قانون 14 أبريل 1990، المتعلق بالنقد والقرض المادتين: 122-124.

المطلب الثاني: أسباب انتشار القروض الاستهلاكية وأثارها على الاقتصاد الوطني

توجد عدة أسباب لدخول القروض الاستهلاكية للسوق الجزائرية وهذا ما أثر على الاقتصاد الجزائري.

أولاً: أسباب انتشار القروض الاستهلاكية

ساعدت القروض الاستهلاكية عدة عوامل لإنتشارها في الجزائر منها ما يرجع للمقرض والبعض الآخر يرجع للمقترض كما هو واضح فيما يلي :¹

✓ رفعت متطلبات الحياة وجود الأجر مقابل غلاء المعيشة الكثير إلى محاولة توفير حاجياتهم عبر أقصر الطرق، وهي القروض التي بدأت وتوسعت خلال السنوات 20 الأخيرة.

✓ الركود الاقتصادي واتساع دائرة الفقر التي باتت تغطي جزء كبير من السكان تعد من الأسباب تدفع بالمواطن للاقتراض.

✓ البنوك ومنافساتها في تقديم التسهيلات لهذه القروض حيث أصبحت اجراءات الحصول على القرض الاستهلاكي أكثر سهولة من قبل.

✓ حجم الاعلانات الدعاية و الاغراءات التي تقوم بها البنوك.

✓ غزو المنتجات المستوردة للسوق الوطني لذا فلا بد من إيجاد أداة لحماية الاقتصاد الوطني والمتمثلة في القروض الاستهلاكية.

ثانياً: أثار القروض الاستهلاكية على الاقتصاد الوطني

إن منح القروض الاستهلاكية من طرف البنوك والمؤسسات المالية المتخصصة لا بد أن يخلق ورائه أثار ولهذا سوف نقوم بدراسة أهمية هذه القروض بالنسبة للاقتصاد الوطني من الناحيتين الجزئية الكلية:²

1. أثر منح القروض الاستهلاكية على اقتصاد جزئي

نحاول في العرض التالي كشف دور وأهمية قرض الاستهلاكية من الجانب الجزئي وهذا خلال النقاط التالية:

1.1. أثره على استهلاك العائلات: إن قروض الاستهلاكية لها أهمية قصوى في إحداث التوازن في سوق السلع عن طريق تلبية حاجات الأفراد والعائلات فيما يخص تمويل عملية شراء المنتجات الدائمة بالقرض فالبنك يلعب دور الوساطة بين البائع والمشتري حيث يمكن للعائلات من تحقيق فرصة لرفع مواردها لكي تمول املاك تريد الحصول عليها (اثاث منزلي، سيارات أجهزة كهربومنزلية الكترونية... إلخ).

¹ عطا الله ياسين، أثر إلغاء القروض الاستهلاكية على البنوك الإسلامية في الجزائر، مرجع سابق، ص: 66.

² عطا الله ياسين، أثر إلغاء القروض الاستهلاكية على البنوك الإسلامية في الجزائر، مرجع سابق، ص: 48-49.

2.1. أثره على الإنتاج: بما أن هذا القرض يؤدي إلى رفع الاستهلاك العائلي وبالأخص السلع المنتجة محليا مما يؤدي إلى الطلب على السلع بكمية كثيرة وبالتالي زيادة الإنتاج والبيع وهذا ما يؤدي بالمؤسسات الإنتاجية على التطور.

3.1. أثره على المؤسسات المالية والبنوك: تلعب البنوك والمؤسسات المالية دور الوسيط بين البائع والمشتري وبالتالي تقوم بعملية الاقراض وهذا لإقتناء السلع المراد تمويلها، حيث يجبر الزبون على فتح حسابه البنكي لدى البنك مما يؤدي إلى ارتفاع عدد الزبائن بصورة سريعة.

2. أثر منح القروض الاستهلاكية على اقتصاد الكلي

سيكون للقروض الاستهلاكية الدور الكبير في النشاط الاقتصادي نظرا لما تؤثره على عدة عوامل منها تأثيرها على العائلات وذلك بزيادة عدد الطالبين المستهلكين على السلع، ومنه لجوئها إلى البنوك لطلب القروض لتمويلها بالرغم من الفوارق في الدخول الشهرية التي يحصل عليها الأفراد وهذه الزيادة في الطلب ينجر عنها كذلك الرفع التدريجي للإنتاج بالنسبة للمؤسسات المنتجة لهذه السلع الاستهلاكية، وبالتالي تحقيق المنافسة بين المنتجين مما يساعد حتما على إنتعاش وازدهار الاقتصاد الوطني في المستقبل ومنه تنوع الأسواق بالسلع المحلية مما يدفع المؤسسات للاستثمار في عدة مجالات وقد يكون هنالك استثمارات أجنبية.

المطلب الثالث: إستراتيجية البنوك لتطوير قروض الاستهلاكية

تعتبر القروض الاستهلاكية من المنتجات الحديثة في الجزائر وكأي منتج جديد قامت المنظومة المصرفية بإنتهاج سياسات تسويقية وإستراتيجية ملائمة وواضحة لبعثه وتطويره ومن بينها :¹

أولا: إستراتيجية تجهيز الأفراد

تعتبر المؤسسات المصرفية القروض الاستهلاكية محالا حيويا قابل للتطوير مستقبلا بسبب ندرة الاستثمارات الكبرى التي تتطلب أموالا ضخمة، وبالتالي عمدت إلى إعادة النظر في إستراتيجياتها تجاه هذا القرض من خلال عدة سياسات أهمها:

1. سياسة المنتج: وهي أول إستراتيجية إعتمدتها البنوك لدخول سوق القروض الاستهلاكية و بدأت بالترويج لهذا المنتج البنكي الجديد وكثفت مجهوداتها للتعريف به و إبراز محاسنه، كما عملت البنوك إلى تحقيق أسعار الفائدة لجلب أكبر عدد ممكن من الزبائن.

¹ Rapport de group luchinque ,**crédit a la consommation** ,ministre de commerce ,Alger,1997 ,p:12.

2. سياسة ربح الزبائن: لاحظت البنوك أن سلوك الزبائن تغير في السنوات الأخيرة بسبب الأوضاع الاقتصادية السائدة، بحيث أصبح يلقي الإهتمام الأكبر بطريق الاستهلاك وأصبح لا يتأثر كثيرا بالعروض المقدمة له (أسعار الفائدة)، وحاولت البنوك الاستفادة من هذه الوضعية فمعنى هذا أن يسعى كل بنك للتأكد من أنه الرقم الأول بالنسبة للزبائن أي أن يعمل ما بوسعه من أجل إرضاء المستهلك لكي لا يلجأ إلى بنك آخر فيما يخص تجهيزاته.

3. إدراج قروض الاستهلاك ضمن علاقة تقارب: إن البنوك لاحظت بأنها لا تؤثر إيجابيا على المستهلك ولا على السياسات التي تتعلق بنسب الفائدة لأنها أصبحت تقدم نفس المنتج واستنتجت أن العامل الوحيد الذي يمكن أن يؤثر على المستهلك هو نوعية الخدمة والتسهيلات التي تقدمها في هذا المجال. وللبنوك أهمية أو خاصية هامة وهي سعة الشبكة وكالاتها المتمركزة في الأحياء وإن هذه الميزة تلعب دورا كبيرا في التسيير الجوّاري لهذه القروض وشبكة الوكالات تعطي للمسيرين ما لا تستطيع أي تقنية إعطاءه، وهذا فيما يخص المعرفة الجيدة للزبون، وإمكانية التسيير الجوّاري للأخطار الناتجة عن منح القروض وذلك بتفصيل المعاملات الشخصية في مجال القروض ودراسة المسائل حالة بحالة.

4. التنسيق على احتياجات الافراد للقروض: هذه الإستراتيجية الجديدة التي تسعى البنوك لتطويرها بحيث أن الهدف الأساسي للبنك ليس فقط تحقيق عملية القرض مع عميل، و إنما ربط علاقة دائمة مع هذا العميل تعد عملية مراقبة الزبون و سلوكاته المالية، للإحتياجات من الأخطار التي تنجر عنه ومحاولة مساعدته لتجنب مشاكل العجز المالي هي جملة من المساعي التي تقوم بها البنوك تجاه العميل الجديد مما يولد لدى العميل إحساس بالثقة والأمان تجاه البنك وبهذه الطريقة يكون البنك قد كسب عميلا جديدا يلبي حاجاته المستقبلية من القروض.

ثانيا: إستراتيجية البنوك الجزائرية

إن السياسات المتبعة تختلف من بنك إلى آخر ويعود ذلك أساسا لأهداف استهلاكية المسطر للبنك، فهناك من البنوك من دخل بقوة ميدان قروض الاستهلاك مثل الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط (CNEP) وهناك من جعلها كالقروض الأخرى.

وهناك من يرى أن دخول هذه الأسواق ليس ضروريا لأسباب موضوعية وعموما فإن السياسات المتبعة في هذا المجال تقريبا نفسها عند أغلب البنوك التجارية، ويعود ذلك إلى سبب رئيسي وهو أن قروض الاستهلاك جاءت تطبيقا لسياسة محددة وتطبيقاتها في الميدان جاءت وفق برنامج مسطر وتمثل في المراحل التالية:

- 1. سياسة المنتج:** اعتبرت أغلب البنوك القروض الاستهلاكية منتجاً جديداً في الجزائر فتعريفه وتطويره والإشهار به أمر طبيعي مشغلة في ذلك تجارب بعض الدول في هذا المجال.
- 2. سياسة السعر:** رغم أن النسب الفائدة المطبقة على القروض الاستهلاكية تتراوح بين 8 % و 13 % إلا أن البنوك لها حرية التنافس، ضمن هذا المجال وتحدد أساساً هذه النسبة بالعلاقة الموجودة بين تكاليف هذا المنتج وواقع أسعار المواد الاستهلاكية في السوق.
- 3. سياسة التوزيع:** تمثلت هذه السياسة في تحريك كل طاقاتها الهيكلية والوكالات البحث هذا المنتج وتطويره وبالتالي تحقيق أكبر تغطية ممكنة في هذا المجال، تمثلت هذه السياسة في حملة دعائية كبيرة واعتمدت فيها على كل الوسائل المتاحة السمعية والبصرية والمقروءة مثل التلفاز والراديو والجرائد والمجلات وعلى مستوى وكالات البنوك.

المطلب الرابع: إلغاء القروض الاستهلاكية

حظرت الجزائر على البنوك العاملة في البلاد منح قروض استهلاكية للمواطنين، في محاولة للحد من الاستيراد وذلك في ظل تراجع قيمة صادرات البلاد من النفط والغاز جراء الأزمة المالية العالمية، وشهد الإقراض الاستهلاكي في الجزائر مؤخراً نمواً حيث تنشط البنوك الأجنبية في هذا القطاع أكثر من البنوك المحلية التي تمتلك الدولة معظمها ويخضع النظام المصرفي للوائح مشددة وتخشى الجزائر من تفاقم فاتورة الاستيراد في ظل تراجع قيمة الصادرات التي تشكل الطاقة 97 % من إجماليها.

أولاً: النص القانوني للقرار إلغاء القروض الاستهلاكية

قررت الحكومة في إطار قانونها المالي التكميلي لسنة 2009، وقف عملية منح القروض للأفراد عد تلك المتعلقة بالقروض العقارية، كما هو منصوص عليه في المادة 75 وهو ما يعني وقف جميع صيغ القروض الإستهلاكية وعلى رأسها تلك الموجهة لإقتناء السيارات بحيث ألزمت الحكومة جميع البنوك التوجه نحو القروض العقارية فقط دون غيرها من القروض الموجهة للأفراد والتي تنص عليه المادة أنه (لا يرخّص للبنوك بمنح القروض للأفراد إلا في إطار القروض العقارية) على أن تحدد كيفية تطبيق هذه المادة عند الحاجة عن طريق التنظيم.¹

ثانياً: أسباب إلغاء القروض الاستهلاكية

لقد اتخذت الحكومة الجزائرية جملة من الإجراءات تصب أغلبها في خانة حماية الاقتصاد الوطني كان آخرها توقيف أو منع القروض الاستهلاكية لعدة أسباب نذكر منها:²

¹ الجريدة الرسمية، العدد 45، الصادرة بتاريخ: 2009/07/30.

² كريم جودي، قانون المالية التكميلي 2009، بوابة الوزير الأول، تاريخ الإطلاع، 2015/04/01 <http://www.premier-ministre.gov.dz>

- ✓ إرتفاع نسبة مديونية العائلات لتصل مستويات خطيرة.
- ✓ إرتفاع نسبة إستيراد السيارات حيث بلغت هذه الواردات سنة 2008 سواء فيما يخص السيارات النفعية أو السياحية حوالي 9 ملايين دولار.
- ✓ إرتفاع واردات الجزائر بشكل رهيب، لتصبح في السداسي الأول من سنة 2008 (20.9) مليار دولار.
- ✓ تضرر البنوك الوطنية، من جراء منحها للقروض الاستهلاكية التي يتكون جزء كبير من محفظتها من هذه القروض الاستهلاكية.
- ✓ عجز 45% من متحصلي القروض الإستهلاكية عن الوفاء بمسئولياتهم ولو في تواريخها المحددة.
- ✓ تراجع مداخل النفط ب 50 % بفعل الأزمة المالية العالمية.
- ✓ القيام بحماية الأسر من الإفراط في المديونية والأخطار التي تترتب عنها.
- ✓ تشجيع الاستثمارات في السوق الوطني.
- ✓ غياب الإنتاج الوطني الذي يدعم الصناعات المحلية، ويطورها بالشكل الذي يجعلها تقضي ولو جزئيا عن الإستيراد و الصناعات الأجنبية.

خلاصة الفصل:

انتهجت الجزائر سياسة القروض الاستهلاكية بهدف تشجيع الاستهلاك وتطوير المنتجات المحلية التي كانت تمثل نسبة قليلة من السوق الوطنية بغية دفع عجلة التنمية الاقتصادية الأمام وتحسين المستوى المعيشي للفرد الجزائري من خلال رفع لقدرته الشرائية والتمويلية لاقتناء مستلزمات حياته المختلفة. و رغم المخاطر التي تصاحب القروض الاستهلاكية، إلا أن البنوك عملت على تطويرها وتوسع في منحها مما جعل الأفراد يقبلون على البنوك من أجل الاستفادة من هذه القروض خاصة في شراء السيارات فأدى ذلك إلى حدوث اختلال في الاقتصاد الوطني، وخاصة ارتفاع فاتورة الاستيراد ما يوضح لنا العلاقة الطردية بين القروض الاستهلاكية والواردات ونخرج من الفصل التالي بالنقاط التالية :

- ✓ القروض الاستهلاكية منتج بنكي جديد في الجزائر.
- ✓ القروض الاستهلاكية تساهم في رفع من القدرة الشرائية للمواطنين.
- ✓ تم إلغاء القروض الاستهلاكية سنة 2009، لأنه سبب في تفاقم فاتورة الواردات في الجزائر.

الفصل الثاني: دراسة نظرية حول الواردات في
الجزائر

تمهيد:

يجمع الإقتصاديون في التأكيد على أن التجارة الخارجية تشكل الرهان الرئيسي لكل إقتصاد، وأن صحة التنمية و إستقرارها مرتبط بـصحة التجارة الخارجية خاصة في وقتنا الحالي ونحن نعيش عصر العولمة، لذلك كرسّت الجزائر مجهودات جبارة من أجل إحداث تغييرات إقتصادية وإجتماعية عميقة من خلال إصلاح سياستها التجارية إلى إنهاء العزلة التجارية لإنتاجها المحلي في الأسواق العالمية وتحسين كفاءة حصصها التصديرية و الإستيرادية في إطار من الحرص كي لا يتضرر القطاع الإنتاجي ويتم الحفاظ على التوازن المالي للدولة. وبناء على ما سبق ستمحور دراسة هذا الفصل على المباحث التالية:

- ❖ المبحث الأول: ماهية التجارة الخارجية.
- ❖ المبحث الثاني: واقع الواردات في الجزائر.
- ❖ المبحث الثالث: العوامل المؤثرة في الواردات.

المبحث الأول: ماهية التجارة الخارجية

تلعب التجارة الخارجية دورا هاما في معظم الاقتصاديات الدولية حيث توفر للاقتصاد ما تحتاج إليه من سلع وخدمات غير متوفرة محليا، من خلال نشاط الإستيراد وفي نفس الوقت تمكنه من التخلص من ما لديه من فائض من السلع والخدمات المختلفة من خلال نشاط التصدير. ومن خلال مبحثنا هذا سنحاول إعطاء نظرة عامة ومختصرة عن التجارة الدولية، وذلك بالتطرق إلى مفهومها وأهميتها ونظريتها وشروطها وأنواع سياستها.

المطلب الأول: مفهوم وأهمية التجارة الخارجية

أولا: مفهوم التجارة الخارجية

التجارة الخارجية هي أحد فروع علم الإقتصاد التي تختص بدراسة المعاملات الاقتصادية الدولية، ممثلة في حركات السلع والخدمات ورؤوس الأموال بين الدول المختلفة فضلا عن سياسات التجارية التي تطبقها دول العالم للتأثير في حركات السلع و الخدمات رؤوس الأموال بين الدول المختلفة.¹

ويطلق الاقتصاديون مصطلح التجارة الخارجية في مفهومها الضيق على الحركات الدولية للسلع والخدمات (الصادرات والواردات)، لتشمل في مفهومها الواسع كل من حركة السلع والخدمات وكذا الهجرة الدولية للأفراد ورؤوس الأموال أو ما يطلق عليها بمصطلح التجارة الدولية.² حيث تتمثل الصادرات في مجموع قيم السلع والخدمات التي تقوم الدولة ببيعها إلى الخارج، أما الواردات هي السلع والموارد التي تشتري من الخارج.

التجارة الخارجية أو ما يعرف بالتبادل الدولي، هو مجال تنافس أنظمة الإنتاج لمختلف الدول حيث يتم تقييم الفعالية الإنتاجية ومن خلالها يتحدد النمو الاقتصادي.³

ومنه نستنتج أن التجارة الخارجية هي أحد صور التبادل التجاري التي تتعدي حدود الجغرافية للدولة، وهي عبارة عن إنتقال السلع والخدمات وما شابه ذلك مما يؤدي إلى حركة كبيرة لرؤوس الأموال.

¹ السيد محمد أحمد السري، التجارة الخارجية، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2009، ص:8.

² سامي عفيف حاتم، التجارة الخارجية بين التأطير والتنظيم، ج1، الدار المصرية اللبنانية، لبنان، 1993، ص:36.

³ جلطي غالم، ترقية الصادرات الجزائرية خارج المحروقات بين التطلعات المستقبلية و عقبات الواقع، رسالة ماجستير (غير منشورة)، جامعة الجزائر، 2000، ص:5.

ثانيا: أهمية التجارة الخارجية

للتجارة الدولية دورا أساسيا في الحياة الاقتصادية، الاجتماعية وحتى السياسية، وعلى أساس هذا الدور يتم تحديد الملامح الأساسية للدولة، ويتمثل الدور الهام للتجارة الخارجية في المجالات التالية :

1. المجال الاقتصادي

حيث تساهم التجارة الخارجية في هذا المجال ب:¹

1.1. النمو الاقتصادي*: تحقق التجارة الخارجية نموا اقتصاديا عن طريق اتباع سياسات تجارية متحررة تمكنها من الاستفادة من التجارة كقطاع قائد للتنمية، وتعمل التجارة الخارجية في هذه الحالة على المساهمة في زيادة تنمية قطاعات الإنتاج المختلفة، عن طريق تنمية قطاعات التصدير أولا ثم إنتقال آثار ذلك لبقية قطاعات الاقتصاد القومي.

2.1. الدخل القومي*: تؤثر التجارة الخارجية بصورة مباشرة في تركيب الدخل القومي، فالظاهر أن صادرات البلد تعود عليه بدخل إضافي فهي تعني زيادة الطلب على إنتاجه، وبالتالي تجلب له دخلا إضافيا من الخارج فمن هذه الناحية يعتبر التصدير كاستهلاك، حيث كلاهما يجز طلبا على السلع، أما الواردات فهي لا تعود على البلد بدخل مباشر، بل تنقص الدخل المعد للتصرف فيه والموجود بصورة مباشرة من خلال استيراد السلع والتي تدخل في البنية التحتية للإقتصاد، ومن هنا يعتبر الاستيراد كالإدخار فهو إبعاد لجزء من الدخل عن التداول وهكذا يمكن تصور معادلة الدخل القومي كما يلي:

الدخل القومي = الإنفاق المحلي (الاستهلاك المحلي + الاستثمار المحلي) + الإنفاق الحكومي + الصادرات - الواردات.

2. المجال الاجتماعي والسياسي

تحقق التجارة الخارجية في المجال الاجتماعي والسياسي ما يلي:²

1.2. المجال الاجتماعي: تتمثل مزايا التجارة الخارجية على مستوى الاجتماعي في ما يلي :

أ- زيادة رفاهية المجتمع من خلال زيادة الاختيارات فيما يخص الاستهلاك.

ب- تحقيق التغيرات الضرورية في البنية الاجتماعية نتيجة التغير في البنية الاقتصادية.

ت- إمكانية الحصول على أفضل تقنيات المعلوماتية بأسعار رخيصة.

¹ بلقلة إبراهيم، آليات تنوع وتنمية الصادرات خارج المحروقات وأثرها على النمو الاقتصادي، رسالة ماجستير(منشور)، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف 2009، ص:9.

² نورة الشرع، سياسات إصلاح التجارة الخارجية وأثرها على الاقتصاد الجزائري، رسالة ماجستير(منشورة)، المركز الجامعي غرداية، 2010، ص:10.

*النمو الاقتصادي: هو الزيادة المستمرة في الدخل الفردي الحقيقي الناتج عن الزيادة في الإنتاج الوطني.

*الدخل القومي: هو مجموعة الدخل المكتسب لبلد ما خلال فترة زمنية معينة.

ث - التأثير المستمر للتجارة الخارجية على نمط الحياة اليومية.

2.2. المجال السياسي: تسعى التجارة الخارجية في المجال السياسي إلى تحقيق ما يلي:

أ - إقامة العلاقات الودية مع الدول المتعامل معها.

ب - العولمة السياسية تساهم في إزالة الحدود وتقصير المسافات ومنه الاستفادة من التكنولوجيا الحديثة ومسالك التجارة الخارجية العابرة للحدود.

ت - تعزيز البنية الدفاعية للدول وذلك باستيراد أحسن ما توصلت إليه التكنولوجيا.

وتختلف أهمية التجارة الخارجية من دولة إلى أخرى حسب مستوى تقدمها الاقتصادي و مدى توافر عناصر الإنتاج لديها حيث تنخفض أهمية التجارة الخارجية في الدول كبيرة الحجم ذات الإمكانيات الضخمة مثل و.م.أ، لأنها تتمكن من إنتاج الجانب الأكبر من احتياجاتها محليا بسبب اتساع مساحتها جغرافيا ووفرة العديد من عناصر الإنتاج لديها، ومن ثم تقل درجة اعتمادها على الخارج، ولكن يمكنها رفع مستوى رفاهية أفرادها من خلال الحصول على كمية أكبر من السلع التي ينتجها غيرها من الدول بتكلفة أقل نسبيا.¹

المطلب الثاني: نظريات المفسرة لقيام التجارة الخارجية

1. النظريات الكلاسيكية في التجارة الخارجية

1.1. التكاليف المطلقة (أدم سميث): تعتمد هذه النظرية على حرية الدولة و الفرد في ممارسة نشاطهما الاقتصادي الخارجي، باعتبار أن هناك فروقا مطلقة واضحة بين دولة وأخرى فيما وهبته الطبيعة لكل فالتجارة الدولية بين الدول تحمل فائض إنتاج الأولى إلى الثانية حيث يقل أو ينعدم مثل هذا النوع من الإنتاج في الثانية لأن هناك فروقا مطلقة بين الدولتين، فوظيفة التجارة الدولية هي إبراز التخصص الدولي في السلع التي تستطيع إنتاجها بأقل التكاليف وعندئذ وفي ظل حرية التجارة يتم التغلب على ضيق السوق المحلي الحيوي لتعريف الفائض عن حاجة الاستهلاك المحلي وتستفيد كل من الدوليتين المصدرة والمستوردة.²

2.1. نظرية النفقات النسبية (ريكاردو): قامت هذه النظرية على عدة الأسس نذكرها بإختصار، فلقد فرض ريكاردو أن المنافسة التامة لا بد وأن تكون متوفرة كذلك فرض حرية وسهولة إنتقال العمال من منطقة لآخرى وأخيرا فرض أن أجر العامل وحده هو الذي يؤلف تكاليف الإنتاج وأن الفرق بين رأس المال والعمل

¹ السيد محمد أحمد السري، التجارة الخارجية، مرجع سابق، ص: 10.

² صلاح الدين نامق، تطور التجارة الدولية منذ عهد التجارين إلى السوق الأوروبية المشتركة، مكتبة عين شمين، القاهرة، 1974، ص: 94.

* النفقة النسبية: هي عبارة عن النسبة بين نفقتين مطلقتين.

ثابت (بمعنى أنه إذا كان إنتاج سلعة ما يحتاج إلى 5 عمال وآلة لمدة يوم وإنتاج سلعة أخرى يحتاج إلى 10 عمال وألّتين لمدة يوم، فلا بد وأن يكون ثمن السلعة الثانية ضعف الأولى أي الثمنين يتناسبان مع العمل المبذول في إنتاجها).¹ وتقوم النظرية على عدة فرضيات :

أ- أن التبادل يتم على أساس المقايضة بمعنى عدم وجود أداة نقدية.

ب- أنه يقتصر البحث على دولتين لا تنتجان إلا سلعتين.

ت- لا توجد نفقات نقل أول رسوم جمركية.

3.1. نظرية القيم الدولية (جورج ستيوارت ميل): كان لهذه النظرية دور كبير في تحليل قانون النفقات النسبية

في علاقته بنسبة التبادل في التجارة الدولية وفي إبراز أهمية الطلب في كل من البلدين في تحديد النقطة التي تستقر عندها نسبة التبادل الدولية فوفقا لهذه النظرية الذي يحدد التبادل الدولي هو الطلب المتبادل من جانب كل دولة على منتجات الدولة الأخرى ومعدل التبادل الذي يحقق التوازن في التجارة الدولية هو ذلك المعدل الذي يجعل قيمة صادرات و واردات كل دولة متساوية، ويتوقف تحديد هذا المعدل عند ستيوارت ميل على قوة طلب الدولة على ناتج الدولة الأخرى و مرونة هذا الطلب.²

2. النظرية الحديثة في التجارة الخارجية

1.2. نظرية تكلفة الفرصة البديلة (هابرلر): تقوم هذه النظرية على افتراض أنه إذا كان لدينا سلعتين، فإن

تكلفة الفرصة البديلة هي عبارة عن مقدار ما نضحي به من أحد السلع مقابل الحصول على وحدة إضافية من السلعة الأخرى دون الحاجة إلى إفتراض أي إفتراضات خاصة بشأن عنصر العمل والذي يستخدم كأى عنصر إنتاجي آخر في تكلفة الفرصة البديلة لأحد السلع فإنها تتمتع بميزة نسبية في إنتاجها وعليه تقوم بتخصص في إنتاجها.³

2.2. نظرية هكشر و أولين: تنص النظرية على ضرورة تماثل دالة الإنتاج الواحدة، بمعنى أن إنتاج سلعة معينة

في دولة ما يحتاج إلى عمل وفير ورأس مال قليل، هذه السلعة لا يمكن إنتاجها في دولة أخرى برأس مال وفير وعمل قليل، حقيقة أن النظرية قررت أنه بالإمكان تغيير أسلوب إنتاج السلعة الواحدة ولكن في حدود ضيقة إلا أن هذا الافتراض لا يتفق مع الواقع وعلى الأخص في ظل التقدم الدولي الذي يشهده العالم حاليا.⁴

¹ أشرف أحمد المعدل، التجارة الدولية، ط1، مؤسسة رؤية، 2006، ص: 14-15.

² زينب حسن عوض الله، الاقتصاد الدولي، الدار الجامعية، الإسكندرية، 1998، ص: 36.

³ محمد سيد عابد، التجارة الدولية، مكتبة الإشعاع الفنية، الإسكندرية، 2001، ص: 62-63.

⁴ سامي خليل، الاقتصاد الدولي، ج1، دار النهضة العربية، القاهرة، 2001، ص: 204.

وتقوم هذه النظرية على الفرضيات التالية:¹

- أ- وجود دولتين وسلعتين متجانستين وعنصر إنتاج متجانسين مستواهما المبدئي ثابت ويفترض أن يكون مختلفا نسبيا بين الدول.
- ب- المستوى الفني (التكنولوجيا) متماثل في الدولتين ولهما نفس دالة الإنتاج.
- ت- يتصف الإنتاج بثبات عوائد الحجم للسلعتين في كل دولة.
- ث- كثافة عناصر الإنتاج مختلفة للسلعتين وتساوي تركيز عناصر إنتاج كل سلعة لجميع الأسعار النسبية.
- ج- تساوي الأذواق و التفضيلات في الدولتين، ويتم استهلاك السلعتين بنفس الكميات النسبية عند أي سعر معطى وعند جميع مستويات الدخل.
- ح- سيادة المنافسة التامة بين الدولتين.
- خ- حرية انتقال عوامل الإنتاج داخل الدولة الواحدة وعدم القدرة على الانتقال بين الدولتين.
- د- عدم وجود تكاليف النقل.
- ذ- عدم وجود سياسات تقيد حركة السلع بين الدولتين كالتعريفة الجمركية.

المطلب الثالث: السياسة التجارية

أولا: مفهوم السياسة التجارية

تعرف السياسة التجارية على أنها مجموعة الإجراءات التي تتخذها الحكومة في نطاق علاقاتها التجارية الدولية بقصد تحقيق أهداف معينة، والهدف الأسمى الذي تسعى إليه عادة هو تنمية الاقتصاد القومي إلى أقصى حد مستطاع من خلال تعظيم العائد من التعامل مع الخارجي، ولكنها قد ترمي إلى تحقيق أهداف أخرى كتحقيق العمالة الكاملة وثبيت سعر الصرف (حسب الظروف الاقتصادية التي تمر به).²

وتعرف أيضا على أنها مجموعة القواعد والأساليب والأدوات والإجراءات والتدابير التي تقوم بها الدولة في مجال التجارة الدولية لتعظيم العوائد من التعامل مع باقي الدول العالم في إطار تحقيق هدف التوازن الخارجي ضمن منظومة تحقيق الأهداف الاقتصادية الأخرى للمجتمع خلال فترة زمنية معينة.³

ومنه نستنتج أن السياسة التجارية هي مجموعة من الضوابط التي تضعها الدولة من أجل تنظيم مبادلاتها التجارية الدولية وذلك بهدف تحقيق مجموعة من الأهداف الاقتصادية الخاصة بها.

¹ خالد محمد السواعي، التجارة الدولية النظرية و تطبيقاته، ط1، عالم الكتب الحديث، الأردن، 2010، ص:185.

² فيروز سلطاني، دور السياسات التجارية في تفعيل الاتفاقات التجارية الإقليمية والدولية، رسالة ماجستير(منشورة)، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2013، ص:53.

³ عبد المطلب عبد الحميد، السياسات الاقتصادية، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2000، ص:124.

ثانيا: العوامل المؤثرة في سياسة التجارية

تتأثر سياسة التجارة الدولية عند تحديدها بمجموعة من العوامل الأساسية، نذكر أهمها وهي:¹

1. مستوى التنمية الاقتصادية

إن مستوى التنمية الاقتصادية الذي تبلغه دولة ما، يعد من أهم محددات السياسة التجارية المتبعة فجمود الاقتصاد واحتلاله موقعا متأخرا في سلم التقدم الاقتصادي يجعله أكثر حرصا على وضع سياسة أكثر تعقيدا للتجارة الخارجية، بعكس الحال بالنسبة لاقتصاد آخر بلغ مرحلة متقدمة من النمو والتطور الاقتصادي، إذ يميل هذا الاقتصاد إلى وضع سياسة للتجارة تتسم بمرونة عالية، نظرا لأنه يكون قد وصل إلى تكوين قاعدة اقتصادية قوية وقادرة على التنافس في السوق العالمية، أو على الأقل ليست بحاجة كبيرة إلى تدعيمها.

2. الأوضاع الاقتصادية السائدة:

تتأثر السياسات التجارية عادة بالأوضاع السائدة في الاقتصاد المحلي والعالمي كما يلي:

1.2. على مستوى الاقتصاد المحلي: فإن ارتفاع صناعاتها المحلية مثلا وإشتداد حاجتها للسلع الرأسمالية و الوسيطة والمواد الخام يحتم على الدولة إتباع سياسة للتجارة الخارجية أكثر ملائمة قصد توفير هذه المستلزمات أو محاولة الارتقاء ببدائل لها محلية كما أن الطلب المحلي الاستهلاكي يلعب دورا هاما على مختلف المنتجات في تحديدها من حيث الكم، خاصة في ظل إنخفاض مرونته ودرجة أهميته وضرورته في السوق.

2.2. على المستوى الدولي: فإن تغيير الطلب بالزيادة مثلا من شأنه تشجيع الدولة على إتباع سياسة من شأنها زيادة حجم الصادرات من ناحية، وضغط استهلاكها المحلي من ناحية أخرى.

3. أساليب السياسة التجارية:

تعتمد الدولة في تنظيم تجارتها الخارجية، على مجموعة من الأدوات وهي تنقسم إلى 3 أنواع نذكر منها ما يلي:

1.3. الأساليب السعرية: وهي أكثر الأساليب إستخداما في مجال التجارة الخارجية.

أ- الرسوم الجمركية: هي ضريبة تفرضها الدولة على السلع عندما تجتاز حدودها سواء كانت صادرات أو واردات، فالرسم إذن ضريبة على إنتقال السلع من الدولة و إليها، و ظاهر أن الرسم ينقسم إلى رسم على الصادرات و رسم على الواردات فالرسوم الجمركية تمثل وسيلة للسياسة التجارية و موردا ماليا للدولة

¹ فيروز سلطاني، دور السياسات التجارية في تفعيل الاتفاقات التجارية الإقليمية والدولية، مرجع سابق، ص:54.

ففرض ضرائب جمركية على الصادرات من أجل منع خروج بعض السلع والموارد الأولية الضرورية للصناعات الوطنية أو للسوق المحلي.¹

ب- إعانات التصدير: وتتمثل في تقديم الدولة مزايا نقدية أو عينية للمصدرين حتى يتمكنوا من تصدير سلع معينة، فهذا النظام محاولة لكسب الأسواق في الخارج، عن طريق تمكين المنتجين أو المصدرين المحليين من البيع في الخارج.²

ت- الإغراق: وهو أحد الوسائل التي تتبعها الدولة أو المشروعات الاحتكارية للتمييز بين الأسعار السائدة في الداخل وتلك السائدة في الخارج حيث تكون الأخيرة منخفضة عن الثمن الداخلي للسلعة مضافا إليه نفقات النقل و غيرها من النفقات المرتبطة بانتقال السلعة من السوق الوطنية إلى الأسواق الأجنبية.³

ث- تخفيض سعر الصرف: تعتبر هذه الأداة من الوسائل غير المباشرة لحماية التجارة بحيث تقوم الدولة بالسيطرة على كل مصادر العملة الأجنبية، ووضع القيود المباشرة على عمليات البيع وشراء العملات الأجنبية، كما أن تخفيض العملة يجعل أسعار الصادرات مرتفعة مما يدفع المستوردين إلى تقليل أو التخلي على الاستيراد.⁴

2.3. الوسائل الكمية: تسمى بالوسائل الكمية لأنها تؤثر في كمية أو حجم التبادل التجاري للدولة مع الخارج وهي:⁵

- أ- نظام الحصص: ويمثل نظام الحصص الإستيراد في تحديد قدر مادي معين فقط من السلعة سيسمح بدخوله البلد خلال الفترة الزمنية عادة سنة، مما سيتتبع حماية المنتجات المحلية من التعرض للمنافسة الأجنبية، ونلاحظ أن نظام حصص الإستيراد يعزل الإنتاج المحلي عن المنافسة الأجنبية.
- ب- تراخيص الإستيراد: تعتبر من أساليب تقييد عمليات التجارة الخارجية، وتستطيع الدولة أن تحد الواردات عن طريق التشدد في شروط منح الترخيص الإستيراد.

¹ محمد مدحت عزمي، الواردات والصادرات والتعريف الجمركية، ط1، مكتبة الإشعاع الفنية، الإسكندرية، 2002، ص:19.

² عادل أحمد حشيش، مجدي محمود شهاب، أساسيات الاقتصاد الدولي، منشورات الحلبي الحقوقية، لبنان، 2003، ص:265.

³ زينب حسين عوض الله، الاقتصاد الدولي، مرجع سابق، ص:291.

⁴ نورة الشرح، سياسات إصلاح التجارة الخارجية وأثرها على الاقتصاد الجزائري، مرجع سابق، ص:20.

⁵ كامل بكري، الاقتصاد الدولي التجارة الخارجية والتمويل، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2002، ص:103.

3.3. الأساليب التنظيمية: وهي من بين الأساليب التي تستخدمها الدولة لتحكم في التجارة الخارجية.

أ- المعاهدات التجارية: تعقد المعاهدات التجارية بين معظم الدول لتنظيم مسائل إقتصادية عديدة كشؤون الملاحة وتنظيم الإزدواج الدولى في الضرائب إلا أن أهم المعاهدات هي تلك التي تنظم التعريفات الجمركية أى تنظم أمور الصادرات والواردات، وكثيرا ما تحتوي المعاهدات التجارية شرطا يعرف بامتياز الرعايا.¹

ب- التكتلات الاقتصادية: هو عبارة عن توحيد سياسة المفاوضات التجارية الخارجية فتمكن الدولة من الوصول إلى شروط أحسن في الحصول على سلعها وفي تصريف فائض إنتاجها وذلك من خلال إزالة العوائق الجمركية التي تؤدي بدورها إلى تنويع الصادرات وإقامة علاقات تجارية جديدة.²

ت- إتفاقات الدفع: عادة ما تكون مقترنة بالإتفاقات التجارية وقد تكون منفصلة عنها، وتنطوي على تنظيم كيفية تسوية الحقوق والالتزامات المالية بين دولتين، لذلك يغلب على بنودها مسائل كتحديد عملة التعامل، كيفية تسوية الالتزامات أي من خلال فتح حساب العملات المحلية أو الدولية، تحديد سعر الصرف، تحديد العمليات الداخلة في التبادل... إلخ، هذه السياسة تنتشر بين الدول التي تتبع سياسة تجارية حمائية كالتكتلات الإقليمية، لذلك فهي في تقلص مستمر مع الاتجاه نحو تحرير التجارة الخارجية.³

المطلب الرابع: تطور التجارة الخارجية في الجزائر

يعتبر الاقتصاد الوطني من بين أهم القطاعات الحساسة في الدولة حيث مر بعدة مراحل تماشيا مع المستجدات الاقتصادية مروراً باقتصاد السوق إلى الوقت الراهن، حيث نجد أن التجارة الخارجية كان لها دور فعال في مختلف العمليات التجارية على المستوى الدولي مروراً بتطوير صادراتها ووارداتها وتبيان تحركات مختلف البضائع والسلع والعمليات المصاحبة لها. وتتمثل أهم هذه المراحل في ما يلي:⁴

1. المرحلة الأولى (1998-1990): عرف الاقتصاد الوطني الجزائري تحولات جوهرية حيث عرفت

مرحلة اقتصاد السوق عدة اتفاقيات مع صندوق النقد الدولي للتعديل الهيكلي، وبدأت الإصلاحات في سنة

¹ أشرف أحمد العدل، التجارة الخارجية، مرجع سابق، ص: 123.

² محمد عبد العزيز عجمية، الاقتصاد الدولي دراسة نظرية وتطبيقية، مطبعة الإشعاع الفنية، الإسكندرية، 2000، ص: 148.

³ فيروز سلطاني، دور السياسات التجارية في تفعيل الإتفاقات التجارية الإقليمية والدولية، مرجع سابق، ص: 79.

⁴ قادري محسن، عمليات تمويل التجارة الخارجية في ظل التحول إلى اقتصاد السوق، رسالة ماستر (منشورة)، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2014، ص: 10-11.

1988 كدفعة أولى منها استقلالية المؤسسات وتحقيق اللامركزية مما شكل تراجعاً عن الخيار الاشتراكي وبدأ الإصلاح المؤسسي لنظام التخطيط وتشجيع الاستثمار الأجنبي وإعادة تنظيم التجارة الداخلية والخارجية.

2. المرحلة الثانية (1990-1999): بدأت الدفعة الثانية من الإصلاحات في أبريل 1991 بتوقيع اتفاق مع صندوق النقد الدولي الذي إشتطت إجراءات تعميق الإصلاحات الاقتصادية في مقابل القروض الممنوحة، وبالفعل قد شهدت تلك الفترة إصدار نصوص جديدة تسمح بتكييف المنظومة القانونية مع التحولات الاقتصادية الجديدة مثل المرسوم التشريعي 12/93 المتعلق بترقية الاستثمارات والرسوم التشريعي 08/93 المتعلق بمراجعة القانون التجاري وإدخال أدوات جديدة في التجارة. وتميزة هذه المرحلة بظهور الإختلالات المالية الداخلية و الخارجية يمكن تجسيدها في أربع صور رئيسية الإختلالات المالية الخارجية عجز الميزانية التضخم، العسر المالي. بالإضافة لقيام الجزائر بعدة مفاوضات من أجل دخول للمنظمة العالمية التجارة.

3. المرحلة الثالثة: تميزت هذه المرحلة بتصحيح الهيكل حيث انتقلت المديونية الخارجية من 32.2 مليار دولار إلى 16 مليار دولار سنة 2005 بالموازنة مع ذلك إعتمد الجزائر سياسة تحريرية ووضع آلية تشريعية جديدة موجهة لدعم الاستثمار الخاص الوطني وفتح مجال أمام رؤوس الأموال الأجنبية.

المبحث الثاني: واقع الواردات في الجزائر

إن إعطاء التجارة الخارجية بصفة عامة، والواردات بصفة خاصة مكانتها وتجسيد سياسة استيرادية ملائمة مع السياسة الاقتصادية ضرورية لنجاح عملية التنمية وبعث النمو الاقتصادي من حيث كونها أداة هامة وتمويل العملية الإنتاجية بالمواد الأولية وتجهيزات الإنتاج.

المطلب الأول: السياسة الاستيرادية في الجزائر

عرفت السياسة الاستيرادية في الجزائر عدة تغيرات، فبعد الاحتكار التام خلال السبعينيات والثمانينات أخذت إتجاه مغاير في بداية التسعينات وهذا سعيا لمواكبة التحولات العالمية، وإتباع إديولوجية اقتصاد السوق.

أولا: إحتكار الدولة لعمليات الاستيراد(1970-1993)

يوجد مظهرين أساسيين مظهر تنظيمي و إداري، وهذا ضمن أهداف عمليات إحتكار الاستيراد التي حددها المخطط الرباعي الأول، وتحديد شروط استيراد السلع ضمن إطار البرنامج العام للاستيراد(PGI) إبتداء من صدور الأمر 12-74 عام 1974، أين أخذ احتكار الدولة لعمليات الاستيراد طابعه الرسمي ثم الانتقال من برنامج التراخيص الإجمالية للاستيراد(AGI) إلى إنشاء ميزانية العملة الصحية السنوية، وكانت مظاهر الاحتكار كالتالي:¹

1. المظهر التنظيمي والإداري للاحتكار

إبتداء من منتصف عام 1971 م، عقب إلتقاء الدولة الجزائرية إلى تأميم القطاعات الاقتصادية منها التجارة الخارجية ثم إحتكار عمليات الإستيراد إلى المؤسسات العمومية على المستوى التنظيمي تبرز لنا العلاقة بين وظيفة الاستيراد ووظيفتي الإنتاج والتوزيع للمؤسسات العمومية ففي الفرع الواحد يمكن أن نجد مؤسسة واحدة تقوم بوظائف الاستيراد والإنتاج والتوزيع، كما قد تتولى وظيفتي الإنتاج والتوزيع مؤسستين مختلفتين تماما.

فقد حولت هذه المؤسسات العمومية إحتكار استيراد منتجات ومواد فروع هذه المنتجات مثل Sonacome SNS, SNNGA, SNNC, أين تداخل توزيع الإحتكار بين إحتكارات الاستيراد المرتبطة بالإنتاج وأخرى مرتبطة بالتوزيع لمنتجات متماثلة ومتجانسة يتم استيرادها من الخارج، وعليه يتم اللجوء إلى المتعاملين الأجانب بصورة فردية من قبل كل مؤسسة إحتكارية، مما يضعف القدرة التفاوضية، وبالمقابل يدعم كفة

¹ منى مسغوني، علاقة سياسة الواردات بالنمو الداخلي للاقتصاد الوطني، رسالة ماجستير(منشورة)، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2005، ص:125.

المتعامل الأجنبي، إذ ينعكس هذا الوضع على تباين أسعار المنتجات المستوردة في السوق الوطنية بحسب طبيعة الاحتكار عند الاستيراد.

إن توكيل الإحتكار عمليات الاستيراد للمؤسسات العمومية يهدف إلى:

أ- التحكم في تنظيم وضبط أحسن للتدفقات التجارية للدولة الجزائرية من الخارج بفضل تعميم صفة الدولة على التجارة الخارجية.

ب- تسهيل برمجة المشتريات من الخارج عن طريق مؤسسات الإحتكار العمومية.

2. التراخيص الإجمالية للاستيراد:

وفقا لشروط استيراد السلع، توجد 3 أصناف من السلع التي يمكن استيرادها:

1.2. الصنف الأول: السلع والبضائع خاضعة لنظام الحصص.

2.2. الصنف الثاني: السلع الحرة.

3.2. الصنف الثالث: السلع المستوردة في إطار التراخيص الإجمالية. للاستيراد ويوجد 3 أشكال لتراخيص

الإجمالية للاستيراد الممنوحة للقطاع العام نصت عليها النصوص التشريعية الصادرة عام 1974 هي كالتالي:

أ- الرخصة الإجمالية للاستيراد الاحتكارية: يكون للمؤسسة التي أسند إليها إحتكار السلع، الحق في استيراد السلع سواء للاستهلاك النهائي أو الاستهلاك الإنتاجي و الإستثماري.

ب- الرخصة الإجمالية للاستيراد الخاصة بالنشاط: هي رخص تسلم للمؤسسات العمومية الإنتاجية والخدمية غير الحائزة على الإحتكار.

ت- الرخصة الإجمالية للاستيراد الخاصة بالأهداف المخططة: تتحصل عليها المؤسسات العمومية غير المحتكرة، لأجل تسهيل عملية الحصول على الموارد الضرورية من أجل تنفيذ المشاريع المخططة.

كان الإستيراد في الجزائر يطغى عليه طابع الإحتكاري وذلك بين سنوات السبعينات إلى بداية التسعينات حيث شهد الاقتصاد الوطني في هذه المرحلة تذبذب كبير من ناحية المبدلات التجارية خاصة عند إنخفاض المفاجئ لأسعار البترول سنة 1986 مما جعل الدولة تفرض قيود شديدة على عملية الاستيراد وهذا انعكس على الواردات التي إنخفضت بنسبة 43% و ظهرت في هذه الفترة عديد من الإصلاحات في النظام العام للاستيراد.

ثانيا: سياسة تحرير لعمليات الاستيراد منذ 1994

منذ شهر أفريل 1994، وضعت الجزائر قيد التنفيذ برنامجا لتحرير تجارتها الخارجية، يعتمد هذا البرنامج على المبدأ العام لحرية الاستيراد لكل العملاء الاقتصاديين، حيث يتضمن الوجه الجديد لسياسة الاستيراد، يتم استيراد السلع والبضائع من طرف كل عميل اقتصادي يملك سجلا تجاريا وهذا على أساس معانية بنكية مسبقة وضرورية منذ سبتمبر، 1994 أصبح العميل الاقتصادي يمس حتى الحرفيين وإن لم يكونوا بالضرورة مسجلين ضمن السجل التجاري.¹

المطلب الثاني: هيكل السلعي للواردات في الجزائر

سنتناول في هاذ المبحث التطور الهيكلي للواردات في الجزائر من سنة 2000 حتى 2009. يتميز الهيكل السلعي للواردات الجزائرية بالثبات النسبي لمكوناته حيث نجد أن تجهيزات الصناعية تحتل المرتبة الأولى في قائمة الواردات ثم تليها المواد الغذائية و سلع نصف مصنعة.² وما يمكن ملاحظته في هذا الجدول هو السيطرة المستمرة للواردات الغذائية حيث بلغت في سنة 2000 ما قيمته 181777.3 م دج وهو ما يمثل 26.3% من الواردات السلعية آنذاك ثم شهدت الواردات نوع من التذبذب في سنوات 2002 إلى 2007 مسجلتا النسب تتراوح بين 24% إلى 18.8% لترتفع مجددا لتصل إلى 20.4% سنة 2009 لتعاود الانخفاض مرة أخرى سنة 2009 بقيمة 4264212 م دج بنسبة 15.6%. أما بالنسبة لتجهيزات الصناعية تمثل أكبر بند في هيكل الواردات حيث نلاحظ أنها بالارتفاع مستمر بمعدلات كبيرة حيث بلغت نسبة 38.9%، 41.5%، 39.7% خلال السنوات 2004، 2005، 2006 على التوالي بقيمة 512.186.2 م دج، 620.175.1 م دج، 619.446.4 م دج وهي قيم كبيرة جدا. وتجدر الإشارة إلى أنه ينبغي أخذ نتائج تطوير مواد التجهيز، ففي سنة 2001 مثلا معظم مواد التجهيز وجهت إلى قطاع المحروقات . أما بالنسبة للسلع نصف المصنعة فهي أيضا تحتل حيزا كبيرا من الواردات السلعية الجزائرية حيث نجدها جد مرتفعة مسجلتا النسب التالية 19.9%، 20%، 23% خلال السنوات 2004، 2005، 2006 على التوالي بما قيمته 262.313 م دج، 299.932.8 م دج، 358.387.2 م دج.

1 منى مسغوني، علاقة سياسة الواردات بالنمو الداخلي للاقتصاد الوطني، مرجع سابق، ص: 130.

2 عبد الكامل بالحبيب، أثر تحرير التجارة الخارجية على ميزان المدفوعات، رسالة ماجستير (منشورة)، المركز الجامعي، غرداية، 2011، ص: 155.

ورغم كون الجزائر بلد منتج للطاقة إلا أننا نجدها تخصص ما يقارب 1% من وارداتها السلعية لطاقة والزيوت حيث في سنوات 2004، 2005، 2006 استوردت الجزائر ما قيمته 12.082.5 م دج 15.536.5 م دج 17.748.4 م دج على التوالي بالنسب 0.9%، 1%، 1.1% حيث تعيد الجزائر استيراد بعض المنتجات الطاقوية على شكل مستخرجات نفطية كـ بعض أنواع الزيوت والشحوم وبعض أنواع الوقود.

المواد الأولية تحتل نسبة صغيرة جدا في هيكل الواردات السلعية الجزائرية، وتميزت هذه النسبة بالتذبذب رغم ارتفاع قيمتها، حيث كانت نسبتها 3.9%، 3.1%، 3.3% سنوات 2004، 2005، 2006 بقيمة 51.471.3 م دج، 47.002 م دج، 52.448.7 م دج على التوالي وهي نسب صغيرة جدا إذ تبرز ميل الاقتصاد الجزائري إلى استيراد السلع جاهزة، وهذا أيضا يمكن أن يكون مؤشرا آخر على التبعية إلى الخارج.

أما بالنسبة للتجهيزات الفلاحية فإن نسبة استيرادها كانت 0.9%، 0.4% خلال سنوات 2004، 2006 على التوالي وبالقيم 11.999.9 م دج 6.968.2 م دج.

وخلال السنوات 2007، 2008، 2009 حافظ الهيكل السلعي للواردات الجزائرية على بنيتها أو تركيبته رغم النمو الكبير في حجم هذه الواردات. ونلاحظ أنه منذ قيام الجزائر بتحرير قطاع التجارة الخارجية والاستيراد في النمو مستمر، وخاصة ما تعلق منه بالموارد الغذائية والسلع الاستهلاكية.

الفصل الثاني : دراسة نظرية حول الواردات في الجزائر

الجدول رقم (1-2): تطور الهيكل السلي الواردات الجزائرية من 2000-2009

الوحدة : مليون دج

التعيين/السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009
مواد غذائية ومشتروبات	181777.3 %26.3	184024.2 %24	218391.4 %22.8	207283.7 %19.7	259428.6 %19.7	263207.8 %17.6	276026.2 %17.7	331075.3 %18.8	554939.5 %20.4	426421.2 %15.6
طاقة و زيوت	9725 %1.4	10707.9 %1.3	11551.7 %1.2	8795 %0.8	12082.5 %0.9	15536.5 %1	17748.4 %1.1	21652.8 %1.2	42353.6 %1.5	39929.2 %1.4
مواد أولية	18386.6 %2.6	29268.1 %3.8	41569.2 %4.3	49996.2 %4.7	51471.3 %3.9	47002 %3.1	52448.7 %3.3	88549.6 %5.0	98089.6 %3.6	87349.8 %3.2
سلع مصنعة	13810.4 %2	7462.6 %0.9	3119.6 %0.3	3350.6 %0.3	4711.9 %0.3	8101.1 %0.5	8779 %0.5	-	-	-
سلع نصف مصنعة	124573 %18	143896.6 %18.8	186183.1 %19.4	221100.7 %21.1	262313 %19.9	299932.8 %20	358387.2 %23	474826.4 %17.4	651605.5 %24.0	739309.5 %27.1
تجهيزات فلاحية	6395.7 %0.9	11983.7 %1.5	11812.6 %1.2	9958.5 %0.9	11999.9 %0.9	11723.1 %0.7	6968.2 %0.4	9757.1 %0.5	6121.7 %0.2	17019.0 %0.6
تجهيزات صناعية	230963.6 %33.4	264818.3 %34.6	352501.7 %36.8	383509.4 %36.6	512186.5 %38.9	620175.1 %41.5	619446.4 %39.7	670036.5 %38.0	1098632.2 %40.5	1101145.8 %40.4
الصادرات خارج المحروقات	104794 %15.1	112701 %14.7	131910.5 %13.7	163447.3 %15.6	200206.1 %15.2	227966.4 %15.2	218736.9 %14	250745.7 %14.2	358475.5 %13.2	446931.3 %16.4
المجموع	690. 425	764. 862	957. 039	1.047.441	1.314. 99	1.493.644	1.558.540	1.760.967	2.709.921	2.720.135

المصدر: الديوان الوطني للإحصائيات

المطلب الثالث: التوزيع الجغرافي للواردات الجزائرية

يبين لنا الجدول أهم الشركاء التجاريين الذين تستورد منهم الجزائر حيث نلاحظ أن الاتحاد الأوروبي يحتل الصدارة حيث أن الجزائر استوردت ما قيمته 352.398م دج سنة 2000 لتضاعف حجم الواردات في سنة 2004 ليصل إلى 620.252م دج، وتزايد استيراد الجزائر من الاتحاد الأوروبي بمستويات قياسية إذ بلغ 1497.010م دج سنة 2009.

أما دول آسيا ظهرت في المرتبة الثانية لتبين أيضا أنها شريك آخر للجزائر في هذا المجال لتصل قيمة استيراد إلى مبلغ 637.861م دج سنة 2009.

وجاءت كل من أمريكا الشمالية ودول المغرب العربي في المرتب الوسطى لتحل الدول إفريقيا آخر المراتب.

الجدول رقم(2-2): التوزيع الجغرافي للواردات الجزائرية

الوحدة: مليون دج

التوزيع الجغرافي	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009
الاتحاد الأوروبي	352.39	406.45	470.62	531.10	620.25	662.00	702.07	795.354	1267.12	1497.01
الأمريكا الشمالية	105.02	99.169	119.41	78.129	97.795	115.98	122.97	116.191	221.235	176.130
المغرب العربي	437.21	726.52	149.54	181.58	281.75	209.60	29.191	-	-	34.761
دول افريقيا	1.748	2.238	4.667	10.582	12.014	10.369	14.362	-	-	253.919
دول آسيا	677.53	20.352	106.41	115.16	171.54	211.51	243.24	229.509	598.43	637.861

المصدر: الديوان الوطني للإحصائيات

المطلب الرابع: آثار السياسة التجارية على الواردات في الجزائر

تهدف السياسات التجارية خاصة سياسة الاستيراد إلى تحقيق تبادل المنافع لدولة مع الخارج ولهذا السياسات آثار مباشرة على الواردات نذكر منها:¹

✓ عند خضوع المنتجات المستوردة لضريبة ترتفع أسعارها، وهذا ما يجعل المنتجين المحليين للمواد المنافسة يرفعون أسعارهم، وهذا ما يعرف بحماية المنتجات المحلية من المنتجات المنافسة والحفاظ على حصتها السوقية.

¹ منى مسغوني، علاقة سياسة الواردات بالنمو الداخلي للاقتصاد الوطني، مرجع سابق، ص: 135.

- ✓ الضرائب على الواردات يقلل من تشجيع الاستيراد.
- ✓ الضرائب على الاستيراد تشكل إيرادات للدولة .
- ✓ يهدف تطبيق الضرائب لكل منتج مستورد إلى معرفة أي نوع من الواردات التي لها ضريبة مرتفعة عن الأخرى، وأهمية الضرائب كمصدر للإيرادات الجمركية للدولة.

المبحث الثالث: العوامل المؤثرة في الواردات

في الغالب يتم الاستعانة بعدة عوامل أو معايير للحكم على أي ظاهرة اقتصادية، ومن أجل معرفة أسباب ارتفاع أو انخفاض حجم الواردات يجب تعرف على محدداتها.

المطلب الأول: محددات الواردات في الجزائر

على المستوى النظري، تحفل النظرية الاقتصادية بزخم كبير من الأدبيات ذات الصلة بدراسة وتحليل سلوك الطلب على الواردات التي تحددها مجموعة من العوامل نذكر منها ما يلي:¹

أولاً: الدخل الفردي الحقيقي

يعرف الدخل الفردي الحقيقي على أنه مجموعة دخول الأفراد المجتمع خلال فترة زمنية عادة ما تكون السنة، ووفقاً للإلتجاهات الحديثة في الفكر الاقتصادي حول محددات الطلب على الواردات يؤكد أغلب الإقتصاديين أهمية عامل الدخل الفردي كمحدد رئيس للواردات في الإقتصاديات المفتوحة، وأن إرتباطه بالواردات في أغلب الأحوال يكون طردياً، ويعلل الإقتصاديون أهمية الدخل في تحديد الواردات، بأن الفرضية التقليدية لدالة الطلب على الواردات، مبنية على أسس النظرية الجزئية، وتحديدًا نظرية طلب المستهلك القائمة على هدف تعظيم المنفعة.

وفي مايلي نستعرض معدل نمو الدخل الفردي الحقيقي في الجزائر حيث يلاحظ أن المعظم النسب في الفترة الممتدة من سنة 1990-1997 هي نسب سالبة مما وهذا أن المستوى المعيشي للأفراد متدني وهذا ما يؤدي إلى ارتفاع معدلات الفقر في البلاد، أما بالنسبة الفترة الممتدة من 2000-2009 فنلمس أنا هناك تحسن كبير في معدل نمو الدخل الفردي هذا أدى إلى تطوير نمط الاستهلاك حيث يؤدي هذا إلى زيادة الطلب المحلي للمختلف السلع، مما قد يزيد من حجم الواردات للدولة.

¹ جار النبي بابو، محددات الطلب على الواردات في إطار نماذج الأنبة، المجلة العلمية، العدد7، جامعة بخت الرضا، السودان، 2013، ص: 3-5.

الجدول رقم (2-3): معدل الدخل الفردي الحقيقي في الجزائر في الفترة الممتدة: 1990-2009

السنوات	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998	1999
معدل نمو الدخل الفردي %	-1.7	-3.6	-0.6	-4.3	-3	1.8	2.3	-0.5	3.6	1.7
السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009
معدل نمو الدخل الفردي %	0.7	1.1	3.2	5.3	3.6	3.5	0.5	1.4	0.9	0.9

المصدر: الديوان الوطني للإحصائيات

ثانيا: نسبة أسعار الواردات إلى الرقم القياسي لأسعار الاستهلاك

الرقم القياسي لأسعار الاستهلاك هو مقدار التغير الشهري للأسعار لسلعة محددة من البضائع الاستهلاكية والتي تشمل الغذاء والملبس والنقل. ومنه فإن طلب المستهلك على الواردات يتأثر بالدخل وبأسعار الواردات نفسها وأسعار السلع الأخرى، فإن أسعار الواردات تعتبر أيضا من المحددات الهامة في دالة الطلب على الواردات فإن إرتفاع سعر الواردات يصاحبه إنخفاض في الطلب عليها، ويعمل ذلك بثلاثة أسباب:

1. **أثر الإحلال في الاستهلاك:** أي إنتقال الطلب على البدائل المحلية من السلع مما يؤدي إلى إنخفاض الواردات.

2. **أثر الدخل:** أي أن إرتفاع أسعار الواردات يقود إلى إنخفاض الدخل الحقيقي وبالتالي إنخفاض الواردات.

3. **أثر الإنتاج:** حيث أن إرتفاع أسعار الواردات يؤدي إلى جذب الموارد من القطاعات الأخرى إلى قطاع الواردات التنافسي الأمر الذي يقود إلى إنخفاض إجمالي الواردات.

أما بالنسبة أسعار السلع الاستهلاكية في الجزائر من سنة 1990 إلى سنة 2009 فقد تميزت بالتذبذب حيث نلاحظ في سنة 1990 أنها بلغت 16.7% حيث كانت في ارتفاع مستمر لتبلغ 29.78% سنة 1996، لتشهد بعد ذلك انخفاضا شديدا ابتداء من سنة 1998 إلى 2009.

الجدول رقم (2-4): نسبة أسعار الواردات إلى الرقم القياسي لأسعار الاستهلاك: 1990-2009

السنوات	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998	1999
معدل الأسعار	16.7	22.8	31.7	20.5	29.05	29.05	29.78	18.69	5.73	4.64
السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009
معدل الأسعار	0.43	3.5	2.2	3.5	4.6	1.9	1.8	3.9	4.4	5.7

المصدر: الديوان الوطني للإحصائيات

ثالثا: معدل سعر الصرف

سعر الصرف معرف بسعر الوحدة من العملة الأجنبية مقابل الوحدات من العملة المحلية.

وفي ظل ثبات الأسعار المحلية، فإن المتوقع أن سياسة تحرير التجارة تقود تدريجيا إلى زيادة الدخل الحقيقي دون إحداث إختلال في ميزان المدفوعات، وفي ظل هذه الفرضية فإن ذلك لا يؤدي بالضرورة إلى إرتفاع الواردات ورغم من ذلك فإن الدول النامية غالبا ما تقوم بإخفاض قيمة عملاتها مما يؤدي ظاهريا إلى خفض تكاليف وارداتها مما يؤدي إلى إنخفاض أسعار الواردات نسبة إلى الأسعار المحلية وعلى ذلك فإن سياسة تحرير التجارة في الغالب تؤدي إلى إرتفاع في مستوى الواردات، حيث يمكن أن نقول هناك علاقة طردية بين معدل سعر الصرف و حجم الواردات

أما بالنسبة لمعدل الصرف في الجزائر فإنه يتميز بالارتفاع المستمر حيث نلاحظ أنه من سنة 1990 انتقل معدل سعر الصرف الدينار من 10 دج/\$ إلى 17.7 دج/\$ سنة 1991، وإستمر سعر الصرف بالارتفاع ليصل أعلى مستوياته سنة 2002 حيث بلغ 79.68 دج/\$ ليشهد بعد ذلك انخفاض طفيف في السنوات 2007، 2008، 2009.

الجدول رقم (2-5) : معدل سعر الصرف في الجزائر للفترة الممتدة من 1990-2009

الوحدة: ادينار/دولار

السنوات	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998	1999
معدل سعر الصرف	10	17.7	21.8	23.4	35.1	47.6	54.7	57.7	58.8	66.6
السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009
معدل سعر الصرف	75.25	77.26	79.68	77.39	72.06	73.35	72.64	69.37	72.63	74.39

المصدر: الديوان الوطني للإحصائيات

رابعاً: معدل تغطية الصادرات للواردات

وهي عبارة عن نسبة الصادرات (X) إلى الواردات من السلع (M) والتي تحسب كالتالي :

$$TC=(X/M)*100$$

هذا المعدل يبين مدى قدرة الإيرادات الآتية من الصادرات على تغطية المدفوعات الناتجة عن الواردات، فإذا كان هذا المعدل أصغر من 100 فهذا يعني أن قيمة الصادرات لا تغطي، قيمة الواردات ولذا يجب على البلد البحث عن موارد أخرى لتمويل وارداتها.¹ وهذا مايدل على وجود علاقة طردية حيث كلما زادت نسبة تغطيت الصادرات للواردات كلما ارتفع حجم الواردات.

الجدول رقم(2-6): معدل تغطية الصادرات للواردات في الجزائر للفترة الممتدة: 2009-1990

الوحدة: مليار دولار

1999	1998	1997	1996	1995	1994	1993	1992	1991	1990	السنوات
137	109	160	147	95	89	114	128	274	166	معدل التغطية %
2009	2008	2007	2006	2005	2004	2003	2002	2001	2000	السنوات
115	201	217	255	226	175	182	157	192	240	معدل التغطية %

المصدر: معطيات الجمارك الجزائرية مستخرجة من تقرير المركز الوطني للإعلام والإحصاء والوكالة الوطنية لترقية التجارة الخارجية.

المطلب الثاني: آليات تخفيض حجم الواردات في الجزائر

إن تضخم فاتورة الواردات ليس بالشيء الإيجابي على الاقتصاد الوطني، وقد يؤدي إلى اختلالات على مستوى ميزان المدفوعات للدولة، لذلك تسعى الحكومة جاهدة مع تنسيق مع عدة قطاعات لوضع آليات لتخفيض من حجم الواردات ومن بينها نجد:

أولاً: تنشيط القطاعات

تنشيط القطاعات التصديرية وبقية القطاعات التي تعتمد عليها الدولة وذلك لأن السلع المصدرة أو أي سلع أخرى تعتمد على قطاعات التكميلية أخرى.²

¹ أحمد بن عبد الكريم، محمد بن عبد الله، مبادئ الاقتصاد الكلي مفاهيم وأساسيات 102 قصد، ط2، السعودية، 2010، ص:37.

² صبحي حسون، أياد حماد، أثر تخفيض سعر الصرف على بعض المتغيرات الاقتصادية مع التركيز على انتقال رؤوس الأموال في بلدان مختارة، مجلة جامعة الأنبار العدد 7

العراق، 2011، ص: 91.

ثانيا: تخفيض سعر الصرف

تخفيض سعر الصرف حيث كلما ينخفض سعر الصرف تنخفض قيمة الدينار الجزائري، ويترتب على ذلك أن يتنازل المواطن على قدر أكبر من عمالاتهم المحلية للحصول على وحدة واحدة من العملة الأجنبية.¹ ويجدر الإشارة أن سياسة تخفيض الدينار لا تتمشى مع الاقتصاد الجزائري لأنه ليس إقتصاد مصدر للسلع وهذه الأداة تعود بالسلب على المؤسسات الوطنية التي لن يكون بإمكانها المنافسة، كما أنها تؤثر على القدرة الشرائية للمواطن.

ثالثا: تشجيع الاستثمار الوطني

تشجيع الاستثمار الوطني في جميع القطاعات خاصة في قطاع تصنيع الأدوية.

رابعا: تقوية المنافسة

تشجيع التنافسية بين المؤسسات وإزالة قيود البيروقراطية والقيام بإصلاحات عميقة في الاقتصاد الوطني.²

خامسا: تكثيف الرقابة

تعزيز الرقابة على صعيد تمويل التجارة الخارجية من خلال تخفيض سقف الواردات.³ بالإضافة إلى التنسيق مع البنوك الوطنية لترشيد منح القروض الاستهلاكية.

المطلب الثالث: أثار زيادة حجم الواردات على الاقتصاد الوطني

إن وضعية الإنفتاح التي يعيشها الإقتصاد الجزائري لها أثار متباينة وخاصة بعد أن ألغت الجزائر جميع القيود الكمية على الواردات وخفضت بشكل ملحوظ الرسوم الجمركية وخاصة خلال فترة تطبيق برنامج التعديل الهيكلي، وتسعى حاليا إلى إلغاء معظم القيود الجمركية لقانون المالية 2002، الأمر الذي زاد من الواردات السلعية، إذ ارتفع عدد الشركات المستوردة إلى أكثر من 45 ألف شركة.

أولا: أثار تدفق الواردات على الاقتصاد الوطني

مع قرب استكمال الترتيبات للانضمام إلى OMC*، سوف تلتزم الجزائر بالمعدلات المحددة بالنسبة للبلدان النامية سواء تلك المتعلقة بالسلع الصناعية أو الزراعية، وهذا يعني تزايد تدفق الواردات السلعية المتنوعة في ظل

¹ عطاء الله بن طيرش، أثر تغير سعر الصرف على تحرير التجارة الخارجية، رسالة ماجستير (منشورة)، المركز الجامعي بقراداية، 2011، ص: 148.

² محمد سيدمو، مراجعة تسعيرة الدينار، مقال جريدة الخبر، تاريخ الإطلاع: 26 مارس 2015. <http://www.elkhabar.com>

³ فضيلة بودريش، كبح الواردات يحتاج إلى إنتاج محلي منافس، مقال جريدة الشعب اليومية، تاريخ الإطلاع: 26 مارس 2015. <http://www.ech-chaab.com>

* OMC المنظمة العالمية للتجارة تأسست سنة 1995 تحدف إلى إيجاد حلول للمشاكل المواجهة لتجار العالمية.

أوضاع اقتصادية داخلية لا تساعد على تطور الأنشطة الإنتاجية الأساسية، الأمر الذي يؤدي إلى قيام منافسة غير متوازنة يترتب عنها تأثير سلبي على مختلف المؤسسات الإنتاجية المؤسسات اضطرت بعضها إلى الإغلاق.¹

ثانيا: آثار تدفق الواردات على ميزانية الدولة

- ✓ الاعتماد على الاسواق الخارجية وفجوة الموارد المحلية.
- ✓ الخسائر الناجمة عن ارتفاع أسعار السلع الغذائية.
- ✓ العجز المزمع في ميزان المدفوعات وضيق السوق المحلي.
- ✓ الخسائر الناجمة عن إلغاء القيود الكمية على الواردات وانعكاساته المتعلقة بزيادة تدفق الواردات وخلق جو من المنافسة القوية التي لا تستطيع معظم المؤسسات الإنتاجية الصمود أمامها.

المطلب الرابع: علاقة الواردات بالقروض الاستهلاكية في الجزائر

يتميز الشعب الجزائري بنزعة إستهلاكية حادة تقابلها محدودية في الدخل عند أغلبية الأفراد وضعف القدرة الشرائية أمام الإرتفاع المستمر في المنتجات المعروضة في السوق الوطنية والتي تغطي عليها المنتجات الأجنبية المستوردة من الخارج لأن حسب المعطيات الأخيرة لوزارة الصناعة فإن الصناعة الوطنية لم تعد تمثل أكثر من 5 % من الناتج الداخلي الخام* مما حول الجزائر إلى دولة بدون صناعة، مما جعل الأفراد يتوجهن إلى المؤسسات المالية لطلب القروض الاستهلاكية التي هي موجهة في الأصل لذوي الدخل البسيط وهي عبارة عن منح تسهيلات للأفراد تمكنهم من تلبية احتياجاتهم من سلع الأساسية والكمالية والترفيهية أيضا، وتركزت القروض الاستهلاكية في الجزائر بوجه الخاص لإقتناء السيارات والسلع المعمرة حيث بلغ حجم هذه القروض سنة 2009 الى ما يعادل 250 مليار دينار في حين بلغت القروض الموجهة لاقتناء السيارات 100 مليار دينار وباقي كان مقسم بين قروض موجهة للمواد الغذائية و بالإضافة الجانب العقاري . حيث وصلت قيمة السيارات المستوردة في الجزائر سنة 2009 الى ما يقارب 2191 مليون دينار اما بالنسبة لفاتورة الموارد الغذائية فقد وصلت 279 مليون دولار.

هذا النوع من القروض سمح بتفجير الواردات وقتل الصناعة الوطنية حيث أصبحت تستورد ما يعادل 30% من الناتج الداخلي الخام لذلك اتخذت الحكومة الجزائرية عدة اجراءات لتوقيف القروض الاستهلاكية.² ومن

¹ حديجة خالدي، أثر الانفتاح التجاري على الاقتصاد الجزائري، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، العدد 2، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، ماي 2005، ص: 89.

² ليلي شرفاوي، ارتفاع واردات الجزائر من سيارات، مقال، تاريخ الاطلاع: 2015/04/2. <http://www.djazairess.com>

*الناتج الداخلي الخام: هو مؤشر إقتصادي لقياس الإنتاج المحلي في دولة معينة خلال مدة محددة.

هنا يمكن أن العلاقة بين القروض الاستهلاكية والواردات هي علاقة طردية حيث كلما زاد توسع البنوك في منح هذا النوع من القروض زاد الطلب المحلي على مختلف السلع المعمرة وغير معمرة وبمأن مختلف هذه السلع مستوردة من الخارج فهذا يزيد من حجم الواردات ومما يؤثر في بعض الأحيان على الميزان التجاري حيث تصبح نسبة تغطية الصادرات للواردات ضعيفة علاقة طردية لذلك الجزائر إتخذت عدت إجراءات لتخفيض من فاتورة الواردات ومن بينها كانت أولها توجيه القروض الاستهلاكية نحو قطاع العقارات. ومن خلال الجداول التالية يمكن أن نستنتج العلاقة الطردية بين القروض الاستهلاكية والواردات.

الجدول رقم (2-7): معدل نمو الواردات للفترة الممتدة من: 1990-2009

السنوات	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998	1999
معدل نمو الواردات %	24.9	23.6	23.9	23.1	26.1	29	23.9	21.3	22.5	23.7
السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009
معدل نمو الواردات %	21.4	22	25.6	23.9	25.6	24.9	21.9	24.9	28.7	36

المصدر: معطيات الجمارك الجزائرية مستخرجة من تقرير المركز الوطني للإعلام والإحصاء والوكالة الوطنية لترقية التجارة الخارجية.

الجدول رقم (2-8): معدل القروض الاستهلاكية في الجزائر للفترة الممتدة من 2002 إلى 2009

السنوات	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009
معدل القروض الاستهلاكية %	58.5	54.6	60.6	57.5	35	42.2	52.2	54

المصدر: تقرير بنك الجزائر

حيث نلاحظ أن معدل نمو الواردات يتميز بالتذبذب نسبيا من سنة 1990 إلى سنة 2002 حيث كانت النسب على التوالي 24.9%، 23.6%، 23.9%، 23.1%، 26.1%، 29%، 23.9%، 21.3%، 22.5%، 23.7%، 21.4%، 22% أما في سنة 2002 ومع بداية تعامل البنوك بالقروض الاستهلاكية حيث كان معدل القروض الممنوح لسنة 2002 58.5% نلاحظ أن حجم الواردات ارتفع نسبيا حيث بلغ 25.6% مقارنة مع سنة 2001، أما في سنة 2003 انخفض معدل القروض الاستهلاكية 54.6% في مقابل انخفاض معدل الواردات 23.9% أما بالنسبة لسنوات 2004، 2005، 2006، 2007، 2008، 2009 فكان معدل القروض الاستهلاكية على التوالي 60.6%، 57.5%، 35%، 42.2%، 52.2%، 54% لتكون نسبة الواردات مرتفعا طرديا مع حجم معدل القروض الاستهلاكية حيث بلغت 25.6%، 24.9%، 21.9%، 24.9%، 28.7%، 36%.

خلاصة الفصل:

سعت الجزائر وكغيرها من الدول النامية إلى أن تصنع اقتصادها وتغير هيكلها لإحداث النمو الاقتصادي، و في سبيل ذلك إختارت العديد من إستراتيجيات ترمي إلى تحفيز و توسيع الإنتاج المحلي قصد إنتاج المواد التي كانت تستورد من قبل وذلك من خلال إعتمادها على الحماية الجمركية وحصص الاستيراد وذلك للمحافظة على المنتج الوطني ولكن بعد ذلك توجهت نحو الانفتاح الاقتصادي وتحرير التجارة الخارجية عن طريق محاولتها لدخول إلى منظمة التجارة العالمية، مما أثر بالسلب عن فاتورة واردتها التي شهدت ارتفاعا رهيبا في الفترة، مما أدى بالحكومة إلى تدخل ومن بين اجراءات المتخذة إلغاء القروض الاستهلاكية التي تعتبر من الأسباب التي ساهمت في ارتفاع الواردات، ومنه يمكن أن نخرج بالنتائج التالي:

- ✓ الجزائر بذلت مجهود جبارة من أجل تحرير التجارة الخارجية.
- ✓ هناك العديد من محددات الواردات في الجزائر (الدخل الفردي الحقيقي، نسبة أسعار الواردات إلى الرقم القياسي لأسعار الاستهلاك، معدل سعر الصرف.....).
- ✓ يمكن أن نحكم على العلاقة بين الواردات والقروض الاستهلاكية هي علاقة طردية وهو ما سنحاول إثباته في الفصل الموالي.

الفصل الثالث: دراسة قياسية لأثر القروض
الاستهلاكية على الواردات في الجزائر

تمهيد:

بعد التطرق إلى الدراسة النظرية في الفصلين السابقين توصلنا إلى عدة متغيرات في الدراسة ومن أجل معرفة إذا كانت هناك علاقة بين هذه المتغيرات وما هو شكل هذه العلاقة ؟ حيث سنتطرق في هذا الفصل إلى الجانب النظري للاقتصاد القياسي، بدأ بتحليل الانحدار الخطي البسيط والذي هو عبارة عن تعيين طبيعة وقوة العلاقة بين متغيرين أو عدمها، بالإضافة إلى تحليل الانحدار الخطي المتعدد واختبارات المعنوية و الدلالة، ثم التطرق للدراسة القياسية للمتغيرات حيث تم الاستعانة بأسلوب EVIEWS لتحديد أفضل النتائج الممكنة لقياس و تحديد اثر القروض الاستهلاكية على تطور حجم الواردات، ونعتقد هذه الطريقة هي الأكثر ملائمة لتحقيق أهداف الدراسة، حيث سيتم تقسيم هذا الفصل كما يلي:

❖ المبحث الأول: عرض منهجية الاقتصاد القياسي.

❖ المبحث الثاني: محاولة بناء نموذج قياسي يوضح أثر القروض الاستهلاكية على تطور حجم الواردات.

المبحث الأول: عرض منهجية الاقتصاد القياسي

إن أغلبية العلاقات التي تقدمها لنا النظرية الاقتصادية، يمكن صياغتها في صورة نماذج رياضية تقدر من واقع البيانات الفعلية، وهذا يمكننا من وضع تنبؤات على الأثار الكمية على أحد المتغيرات الاقتصادية التي يمكن أن تترتب على التغير في أحد أو بعض المتغيرات الاقتصادية الأخرى.

المطلب الأول: مفاهيم أساسية حول الاقتصاد القياسي

أولاً: مفهوم الاقتصاد القياسي

كهلقد استخدام لفظ الاقتصاد القياسي لأول مرة عام 1926 من طرف الاقتصادي رانجي فراش ويعتبر كرنو، أبو الاقتصاد القياسي، حيث استخدام التحليل الكمي في أبحاثه بطريقة منظمة.¹

كهلختص الاقتصاد القياسي بتطبيق النظرية الاقتصادية، والرياضيات، والأساليب الإحصائية في اختبار الفروض، والتقدير، والتنبؤ بالظواهر الاقتصادية.²

ثانياً: أهداف الاقتصاد القياسي

توجد عدة أهداف للاقتصاد القياسي نذكر منها:³

1. تحليل واختبار النظريات الاقتصادية المختلفة:

لا يمكن اعتبار النظرية الاقتصادية صحيحة ومقبولة ما لم تجتاز اختباراً كمياً عددياً يوضح قوة النموذج ويفسر قوة العلاقة بين المتغيرات الاقتصادية.

2. رسم السياسات واتخاذ القرارات:

يوفر الاقتصاد القياسي قيم عددية لمعاملات المتغيرات الاقتصادية، مثل الميل الحدي للاستهلاك والادخار والاستثمار، بما يساعد متخذ القرار على رسم السياسات الاقتصادية.

3. التنبؤ بقيم المتغيرات الاقتصادية في المستقبل:

يمكن التنبؤ بسلوك الظواهر الاقتصادية من خلال توفير القيم العددية لمعاملات المتغيرات الاقتصادية، فمثلاً من خلال التعرف على الميل الحدي للاستهلاك، فإنه يمكن التنبؤ بمستوى الطلب الكلي ومعدل التضخم المتوقع.

¹ أحمد بن أحمد، النمذجة القياسية للاستهلاك الوطني للطاقة الكهربائية في الجزائر، رسالة ماجستير (منشورة)، جامعة الجزائر، 2008، ص: 59.

² دومينيك سالفاتور، ملخصات شوم، نظريات ومسائل في الإحصاء والاقتصاد القياسي، ط 4، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1997، ص: 7.

³ عبدالله بن عبد الرحمن الشبل، الاقتصاد القياسي (قصد 416)، رسالة ماجستير، جامعة الملك سعود، السعودية، 2015، ص: 7.

المطلب الثاني: منهج البحث في الاقتصاد القياسي

ويمكن تحديد المنهجية الاقتصادية القياسية بالخطوات التالية:¹

أولاً: مرحلة تعيين النموذج:

تعد مرحلة صياغة النموذج من أهم مراحل بناء النموذج وأصعبها، وذلك من خلال ما تتطلبه من تحديد للمتغيرات التي يجب أن يشتمل عليها النموذج أو التي يجب استبعادها منه، ويتم صياغة النموذج انطلاقاً من الفرضيات التي توفرها النظرية الاقتصادية عن العوامل التي تتحكم في الظاهرة وعلاقات التأثير فيما بينها (المستقل والتابع).

بعد ذلك تحدد العلاقة الرياضية التي تربط بين المتغير التابع والمتغيرات المفسرة في شكل علاقة دالية عامة أو معادلة أو مجموعة معادلات $y = f(x_1, x_2, \dots, x_n)$ ، بحيث يرمز لكل عنصر أو عامل بمتغير.

ثانياً: مرحلة تقدير معلمات النموذج

في هذه المرحلة يتم معالجة المعلومات المتوفرة عن المجتمع العينة رياضياً وإحصائياً لاستخراج قيم المعلمات والمتغير العشوائي والتي تتفق منطقياً مع الفروض الاقتصادية ومنها نحصل على الصياغة الرقمية للنموذج باستخدام عدة تقنيات نذكر منها طريقة المربعات الصغرى (moindres carrés ordinaires) وطريقة المعقولة العظمى (maximum de vraisemblance).

ثالثاً: مرحلة تقييم المقدرات

بعد عملية تقدير معلمات النموذج، تأتي المرحلة الموالية وهي تقييم تلك المعلمات ونقصد بها تحديد ما إذا كانت قيم هذه المعلمات لها مدلول أو معنى من الناحية الاقتصادية، ومن الناحية الإحصائية.

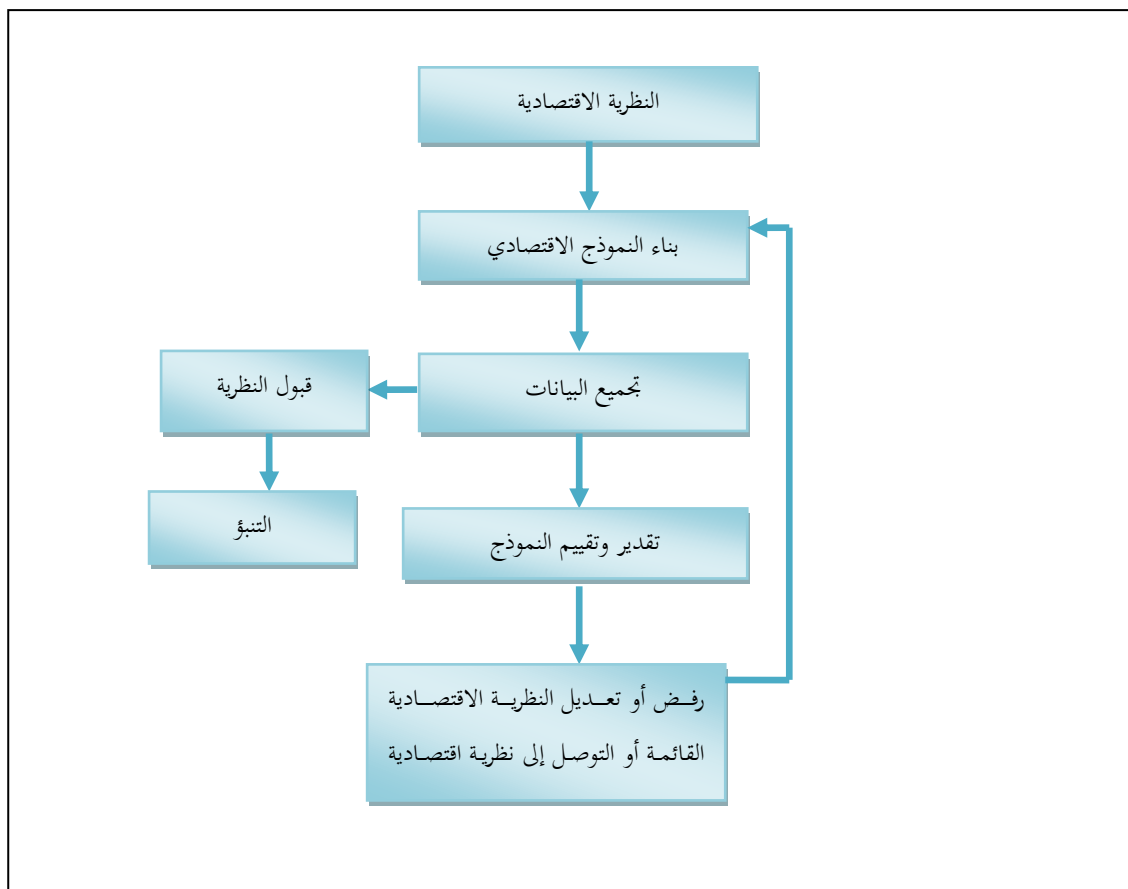
رابعاً: مرحلة تقييم القوة التنبؤية للنموذج

بعد التأكد من جودة الأداء العام للنموذج المقدر، يتم تطبيق النتائج التي تم التوصل لها على الواقع و استخدامها في عملية التنبؤ.

ويمكن توضيح منهجية البحث في الاقتصاد القياسي كما هو مبين في الشكل:

1 سليم عقون، قياس أثر المتغيرات الاقتصادية على معدل البطالة، رسالة ماجستير (منشورة)، جامعة فرحات عباس، سطيف، 2010، ص: 95.

الشكل رقم(3-1): منهجية البحث في الاقتصاد القياسي



المصدر: سليم عقون، قياس أثر المتغيرات الاقتصادية على معدل البطالة، مرجع سابق، ص:96.

المطلب الثالث: تحليل نموذج الانحدار الخطي البسيط

أولاً: معادلة وفرضيات النموذج

1. معادلة الانحدار الخطي البسيط

العلاقة الموجودة بين المتغير المفسر Y والمتغير المفسر X ، هذه العلاقة تسمح بشرح قيم مأخوذة من طرف X

$$Y_i = \alpha + \beta X_i + \varepsilon_i \quad (1)$$

حيث:

Y_i : المتغير التابع

X_i : المتغير المستقل (أو المفسر)

ε_i : الخطأ (المتغير العشوائي)

¹ عبد النور موساوي، يوسف بركان، الإحصاء ج1، دار العلوم للنشر و التوزيع، ، عناية، 2009، ص:100.

2. فرضيات النموذج:

يعتبر الخطأ ε_i متغير عشوائي حيث يخضع للفرضيات الأساسية:¹

1.2. التوزيع الاحتمالي للمتغير العشوائي: هو التوزيع التوزيع الطبيعي $\varepsilon_i \rightarrow N(0, \delta_i)$ مع العلم أن قيمة

$$E(\varepsilon_i) = 0$$

2.2. تجانس تباين الخطأ: أي تباين أو تشتت البواقي أو المتغير العشوائي متجانس وثابت من أجل كل القيم

$$v(\varepsilon_i) = \delta^2$$

3.2. عدم وجود ارتباط ذاتي بين البواقي أو بين الأخطاء: معناه أن التباين المشترك بين البواقي يساوي 0 إذا

$$COV(\varepsilon_i, \varepsilon_j) = 0 \quad \forall i \neq j$$

4.2. عدم وجود ارتباط بين المتغير المستقل والمتغير العشوائي: معناه أن التباين المشترك بينهما يساوي 0

$$CV(\varepsilon, x_i) = 0$$

3. تقدير المعاملات بطريقة المربعات الصغرى:

تتمثل طريقة المربعات الصغرى في إيجاد قيم تقديرية للمعاملات وهذا عن طريق تصغير مجموع مربعات

الأخطاء أي:²

$$\text{Min} \sum_{i=1}^n e_i^2 = \text{Min} \sum_{i=1}^n (y_i - \hat{\beta}_{x_i} - \hat{\alpha})^2$$

حيث:

$\hat{\alpha}$: القيمة المقدرة لـ α .

$\hat{\beta}$: القيمة المقدرة لـ β .

$e_i = (y_i - \hat{y}_i)$ البواقي.

$\hat{y}_i$: النموذج المقدر.

¹ جيلالي جلاطو، الإحصاء التطبيقي، ط1، دار الخلدونية لنشر والتوزيع، الجزائر، 2007، ص:17.

² أحمد بن أحمد، النمذجة القياسية للاستهلاك الوطني للطاقة الكهربائية في الجزائر، مرجع سابق، ص:61.

حيث: $\hat{\beta}$ تحسب بالقانون التالي :

$$\hat{\beta} = \frac{\sum_{i=1}^n (x_i - \bar{x})(y_i - \bar{y})}{\sum_{i=1}^n (x_i - \bar{x})^2} = \frac{\sum_{i=1}^n x_i y_i - n\bar{x}\bar{y}}{\sum_{i=1}^n x_i^2 - n\bar{x}^2} = \frac{\text{cov}(x_i, y_i)}{v(x_i)}$$

$$\hat{\alpha} = \bar{y} - \hat{\beta}\bar{x}$$

4. حساب معامل الارتباط الخطي (r):

المهدف من حساب معامل الارتباط الخطي (r) هو معرفة درجة الارتباط بين المتغيرات (x) و (y) وهو محصور بين $[-1, +1]$.¹

إن الارتباط يختص في البحث على العلاقة الارتباطية بين ظاهرتين فقط أحدهما تكون الظاهرة الناتجة (y) الثانية الظاهرة المسببة (x).²

$$r = \frac{\sum_{i=1}^n (x_i - \bar{x})(y_i - \bar{y})}{\sqrt{\sum_{i=1}^n (x_i - \bar{x})^2 \sum_{i=1}^n (y_i - \bar{y})^2}} = \frac{\text{cov}(x_i, y_i)}{\sqrt{v(x)v(y)}}$$

✓ إذا كان: $r=1$: هناك ارتباط كلي موجب بين (x) و (y).

✓ إذا كان: $r=-1$: هناك ارتباط كلي سالب بين (x) و (y).

✓ إذا كان: $r=0$: لا يوجد ارتباط بين (x) و (y).

5. معامل التحديد (R^2)

هذا المعامل يقيس جودة النموذج، أي يوضح نسبة انحرافات قيم (y) الملي الموضحة في النموذج بالنسبة للانحرافات الكلية، وهو عدد موجب محصور في المجال $[0, 1]$ ويرمز له بالرمز (R^2)، حيث هو مربع معامل

$$R^2 = 1 - \left(\frac{\sum_{i=1}^n e_i^2}{\sum_{i=1}^n (y_i - \bar{y})^2} \right) \quad \text{الارتباط الخطي (r):}^3$$

¹ محمد كلاس، محاضرات في الإحصاء التطبيقي، ديوان المطبوعات الجامعية، 1993، ص: 144.

² عبد النور موساوي، يوسف بركان، الإحصاء، ج1، مرجع سابق، ص: 108.

³ أحمد بن أحمد، النمذجة القياسية للاستهلاك الوطني للطاقة الكهربائية في الجزائر، مرجع سابق، ص: 62.

6. إختبارات المعنوية أو الدلالية بالنسبة للنموذج البسيط

تعتبر العلاقة بين المتغير المستقل (X) والمتغير التابع (Y) وذلك بوضع الفرضية H_0 ، التي تنص على عدم وجود علاقة بينهما، فتكون الفرضية H_1 عكس H_0 ويكون شكل الاختبار:¹

$$\begin{cases} H_0: \beta_1 = 0 \\ H_1: \beta_1 \neq 0 \end{cases}$$

ولإختبار صحة إحدى الفرضيتين H_0 أو H_1 نستخدم إختبار ستيودنت (T) أو إختبار فيشر (F).

1.6. إختبار ستيودنت (Student): ويتم هذا الإختبار بحساب الإحصائية التالية:

أ- شكل الاختبار:

$$T_c = \left| \frac{\hat{\beta} - \beta}{\delta_{\hat{\beta}}} \right| \text{ حيث } \delta_{\hat{\beta}} = \delta_{\varepsilon} (x^t x)^{-1} \text{ الانحراف المعياري للمقدرة } \hat{\beta}.$$

حيث $\hat{\beta}$ القيمة المقدرة لـ β . و $\delta_{\hat{\beta}}$: الانحراف المعياري لـ $\hat{\beta}$ ، وبما أن الفرضية H_0 تنص على انعدام β فإن

$$T_c = \left| \frac{\hat{\beta}}{\delta_{\hat{\beta}}} \right| \text{ قيمة (T) تصبح:}$$

ويتم قبول أو رفض H_0 بمقارنة قيمة (T) المحصل عليها من القيمة الجدولة عند درجة الحرية $(n - k)$ حيث:

K: هو عدد الوسائط في هذه الحالة، و n: هو عدد المشاهدات.

ب- قرار الاختبار

✓ $T_c > T_t$: فإننا نرفض H_0 : إذن $\hat{\beta} \neq 0$ ومنه المتغير له معنى (تأثير) في النموذج لأن $\hat{\beta}$ معنوي.

✓ $T_c < T_t$: فإننا نرفض H_0 : إذن $\hat{\beta} = 0$ ومنه المتغير ليس له معنى في لأن $\hat{\beta}$ غير معنوي.

حيث T_t تمثل القيمة الجدولة عند درجة الحرية $(n - k)$ وبدرجة معنوية $\alpha\%$.

¹ أحمد بن أحمد، مرجع سابق، ص: 62.

2.6. إختبار فيشر (Fisher):

يوضح لنا هذا الاختبار دلالة النموذج بصورة عامة، وكذلك حساب نسبة الانحرافات الموضحة إلى الانحرافات غير الموضحة بواسطة النموذج:

أ- شكل الاختبار:

$$\begin{cases} H_0: \hat{\alpha} = \hat{\beta} = 0 \\ H_1: \hat{\alpha} \neq \hat{\beta} \neq 0 \end{cases}$$

ويتم الاختبار بحساب الإحصائية :

$$F((K-1)(n-k)) = \frac{\sum_{i=1}^n (\hat{y}_i - \bar{y})^2 / (k-1)}{\sum_{i=1}^n e_i^2 / (n-k)} = \frac{SCE/1}{SCR/(n-2)}$$

حيث k : هو عدد الوسائط ($k=2$ في حالة الانحدار الخطي البسيط)، n : عدد المشاهدات.

نقوم بمقارنة القيمة (F_c) مع القيمة (F_t) عند درجة الحرية ($1.n - 2$) بمعنوية $\alpha = 5\%$.

ب- قرار الاختبار:

✓ إذا كان $F_t < F_c$ فإننا نرفض H_0 : أي أن المتغيرات X تؤثر (أي تفسر) Y .

✓ إذا كان $F_t > F_c$ فإننا نرفض H_0 : أي أن المتغيرات X لا تؤثر (أي تفسر) Y .

المطلب الرابع: تحليل نموذج الانحدار الخطي المتعدد

أولاً: تقديم النموذج

اتضح مما سبق أن الانحدار البسيط يركز على دراسة العلاقة بين متغيرين أحدهما المتغير المستقل X والآخر المتغير التابع Y ، غير أن واقع الحياة الاقتصادية والاجتماعية مبني بشكل عام على تأثر أية ظاهرة بأكثر من متغير مستقل، لذلك لابد من توسيع نموذج الانحدار السابق لشمول على انحدار للمتغير التابع Y ، مع العديد من المتغيرات المستقلة $X_1, X_2, \dots, X_k$ ويسمى هذا النموذج بنموذج الانحدار الخطي المتعدد أو العام.¹

حيث تصبح معادلة الانحدار:

$$y_i = \beta_1 + \beta_2 x_{2t} + \beta_3 x_{3t} + \dots + \beta_k x_{kt} + \varepsilon_t$$

¹ سليم عقون، قياس أثر المتغيرات الاقتصادية على معدل البطالة، مرجع سابق، ص: 105.

لشرح أكثر هذه المعادلة يمكن أن نكتبها على شكل جملة معادلات لكافة قيم (t) وتكون على الشكل التالي:

$$y_1 = \beta_1 + \beta_2 x_{21} + \beta_3 x_{31} + \dots + \beta_k x_{k1} + \varepsilon_1$$

$$y_2 = \beta_1 + \beta_2 x_{22} + \beta_3 x_{32} + \dots + \beta_k x_{k2} + \varepsilon_2$$

.....

$$y_i = \beta_1 + \beta_2 x_{2i} + \beta_3 x_{3i} + \dots + \beta_k x_{ki} + \varepsilon_i$$

.....

$$y_n = \beta_1 + \beta_2 x_{2n} + \beta_3 x_{3n} + \dots + \beta_k x_{kn} + \varepsilon_n$$

ويمكن كتابة النموذج على الشكل التالي:

$$\begin{pmatrix} y_1 \\ y_2 \\ \vdots \\ y_i \\ \vdots \\ y_n \end{pmatrix} = \begin{pmatrix} 1 & x_{21} & x_{31} & \dots & x_{k1} \\ 1 & x_{22} & x_{32} & \dots & x_{k2} \\ \vdots & \vdots & \vdots & \ddots & \vdots \\ 1 & x_{2i} & x_{3i} & \dots & x_{ki} \\ \vdots & \vdots & \vdots & \ddots & \vdots \\ 1 & x_{2n} & x_{3n} & \dots & x_{kn} \end{pmatrix} \begin{pmatrix} \beta_1 \\ \beta_2 \\ \vdots \\ \beta_i \\ \vdots \\ \beta_n \end{pmatrix} + \begin{pmatrix} \varepsilon_1 \\ \varepsilon_2 \\ \vdots \\ \varepsilon_i \\ \vdots \\ \varepsilon_n \end{pmatrix}$$

ثانيا: تقدير المعالم بطريقة المربعات الصغرى

تقدر المعالم بطريقة المربعات الصغرى على الشكل التالي:¹

لدينا النموذج الخطي العام: $y = XB + \varepsilon$

حيث: $\hat{Y} = X\hat{B}$

كما في النموذج الخطي البسيط نصغر مجموع مربعات الخطأ.

$$\hat{\beta} = (X^t X)^{-1} X^t y$$

و بإشتقاق المعادلة بالنسبة لـ: $\hat{B}$ نحصل على قيمة هذه الأخيرة:

¹ جيلالي جلاطو، الإحصاء التطبيقي، مرجع سابق، ص: 83.

$$\begin{aligned}\sum_{i=1}^n e_i^2 &= e' e = (y - \hat{y})'(y - \hat{y}) \\ &= (y - X\hat{B})(y - X\hat{B}) \\ &= y'y - y'X\hat{B} - \hat{B}'X'y + \hat{B}'X'X\hat{B} \\ &= y'y - 2\hat{B}'X'y + \hat{B}'(X'X)\hat{B}\end{aligned}$$

ثالثا: حساب معامل الارتباط R^2

يعتبر معامل التحديد R^2 من أهم المعاملات التي تقيس علاقة الارتباط بين متغيرين، ووجود مثل هذه العلاقة يعني ضمنا أن أحد هذين المتغيرين يعتمد في تغيره أو في حدوثه على المتغير الآخر، فهو مقياس يوضح نسبة التغير في المتغير التابع y الذي سببها التغير في المتغير المستقل x أي يشرح نسبة الانحرافات الكلية أو المتغيرات التي تحدث في المتغير التابع y ، و المشروحة بواسطة تغيرات المتغير المستقل x .¹

$$R^2 = 1 - \frac{SCR}{SCT} = \frac{SCE}{SCT}$$

$$\sum_{i=1}^n e_i^2 = e' e = y'y - \hat{B}'x'y$$

$$SCT = SCE + SCR$$

$$R^2 = \frac{SCR}{SCT} = \frac{\hat{B}'x'y}{y'y}$$

كما يحسب معامل التحديد المصحح $\hat{R}^2$ بالعلاقة التالية:

$$\bar{R}^2 = 1 - \left(1 - R^2\right) \left[\frac{n-1}{n-k}\right]$$

رابعا: اختبارات المعنوية أو الدلالة بالنسبة للنموذج الخطي المتعدد

$$y_i = \beta_1 + \beta_2 x_{2t} + \beta_3 x_{3t} + \dots + \beta_k x_{kt} + \varepsilon_t$$

ويعطي بالعلاقة التالية: $y_i = \beta_1 + \beta_2 x_{2t} + \beta_3 x_{3t} + \dots + \beta_k x_{kt} + \varepsilon_t$ يعبر عن العلاقة بين المتغيرات المستقلة (X) والمتغير التابع (Y) بنفس الطريقة التي رأيناها في النموذج الخطي البسيط بحيث:²

¹ سليم عقون، قياس أثر المتغيرات الاقتصادية على معدل البطالة، مرجع سابق، ص: 65.

² سليم عقون، مرجع سابق، ص: 66.

1. اختبار ستودنت:

1.1. شكل الاختبار:

$$\begin{cases} H_0: \beta_1 = \beta_2 = \dots \beta_k = 0 \\ H_1: \beta_1 = \beta_2 = \dots \beta_k \neq 0 \end{cases}$$

ويتم الاختبار بحساب الإحصائية:

$$T_C = \left| \hat{\beta}_i / \delta_{\hat{\beta}_i} \right| \text{ حيث}$$

ثم نقارن القيمة (T_C) مع القيمة المحدولة عند درجة الحرية ($n - k$) بمستوى معنوية $\alpha = 5\%$.

2.1. قرار الاختبار:

✓ إذا كان $T_C > T_T$ نرفض H_0 .

✓ إذا كان $T_C < T_T$ نقبل H_0 .

2. اختبار فيشر:

1.2. شكل الاختبار:

$$\begin{cases} H_0: \beta_1 = 0 \quad \forall i = 2, \dots, n, \\ H_1: \beta_1 \neq 0 \quad \forall i \neq 2, \dots, n, \end{cases}$$

ويحسب (F_C) بالعلاقة التالية:

$$F_c = \frac{R^2 / (K-1)}{(1-R^2) / (n-k)} \longrightarrow F(k-1, n-k)$$

✓ كان إذا $F_t > F_c$ فإننا نرفض فرضية العدم H_0 .

✓ إذا كان $F_t < F_c$ فإننا نقبل الفرضية H_0 .

خامسا: إختبار فرضية العدم الارتباط الذاتي بين الأخطاء

لتأكد من وجود أو عدم وجود ارتباط ذاتي للأخطاء نستعمل اختبار درين واتسن (Durbin-Watson) تعطى علاقته بالشكل التالي:¹

$$DW = \frac{\sum_{i=1}^n (e_t - e_{t-1})^2}{\sum_{i=1}^n e_t} = 2(1 - p)$$

$$p = \frac{\sum_{i=2}^n e_t - e_{t-1}}{\sum_{i=1}^n e_t}$$

حيث تسمى هذه القيمة بالقيمة المحسوبة حيث نقارنها مع قيمتين مجدولتين وذلك حسب الحالات التالية

$$\begin{cases} H_0: \rho = 0 \\ H_1: \rho \neq 0 \end{cases} \quad \text{للاختبار ونضع الفرضيتين التاليتين:}$$

1. الحالة الأولى: إذا كانت قيمة DW قريبة 2 فإنه لا يوجد ارتباط ذاتي وبالتالي نقبل بالفرضية الصفرية.

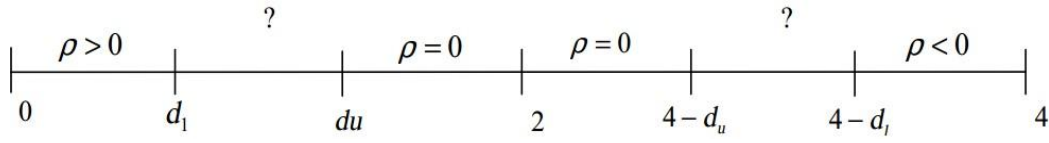
2. الحالة الثانية: إذا كانت قيمة ρ قريبة من الصفر فإنه يوجد ارتباط ذاتي موجب وبالتالي فإن معامل الارتباط الذاتي يكون قريب من الواحد.

3. الحالة الثالثة: إذا كانت قيمة DW قريبة من 4 فإنه يوجد ارتباط ذاتي سالب، وبالتالي فإن معامل الارتباط الذاتي يكون قريب من -1.

ويوضح الشكل التالي قيم d (القيم الجدولية للاختبار)، التي تشير إلى وجود أو عدم وجود الارتباط الذاتي من الدرجة الأولى الموجب أو السالب، أو التي تجعل نتيجة الاختبار غير محدد، وتوجد قيم كل الحدين الأعلى والأدنى d_1, d_u .

¹ جيلالي جلاطو، الإحصاء التطبيقي، مرجع سابق، ص: 105.

الشكل رقم (2-3): إختبار دربين واتسن DW



المصدر: جيلالي جلاطو، الإحصاء التطبيقي، مرجع سابق، ص: 105.

إذا كانت:

✓ $DW < d_1$ أو $DW > 4 - d_1$ ومنه نرفض H_0 .

✓ إذا كانت: $d_u < DW < 4 - d_u$ ومنه نقبل H_0 .

✓ إذا كانت: $4 - d_1 \leq DW \leq 4 - d_u$ أو $d_1 \leq DW \leq d_u$. تكون نتيجة الاختبار غير محدودة، ومن ثم يجب

إضافة بيانات أكثر.

المبحث الثاني: محاولة بناء نموذج قياسي يوضح أثر القروض الاستهلاكية على تطور حجم الواردات

بعد دراستنا في الجانب النظري لأهم الجوانب المتعلقة الواردات ولا سيما الجانب المتعلق بمحددات الواردات سوف نحاول في هذا الفصل التطبيقي دراسة النظريات والمتغيرات التي تحتويها معبر عنا بالمتغيرات الاقتصادية الكلية وسوف نبين بواسطة أدوات الاقتصاد القياسي كيف تؤثر هذه المتغيرات في حجم الواردات في الجزائر، وذلك باستخدام برنامج EVIEWS.

المطلب الأول: صياغة نموذج

إن الصياغة النظرية للنموذج، جاءت وبعد الإلمام بالجوانب النظرية المختلفة والمتمثلة في قياس حجم الواردات، في شكل دمج محددات النظرية الاقتصادية، ولتحديد الشكل العام لهذا النموذج، يفترض علينا إيجاد صيغة معينة للعلاقات الموجودة بين المتغيرات التي هي محل دراستنا. كم تستدعي دراسة ضرورة حصر عدد من المتغيرات المستقلة المفسرة له ، وذلك استنادا إلى النظرية الاقتصادي والمهدف هو معرفة أثر القروض الاستهلاكية على تطور حجم الواردات في الجزائر خلال الفترة 1990-2009.

سوف نستعمل الرموز التالية للمتغيرات في برنامج الاقتصاد القياسي Eviews:

✓IMP: معدلات نمو الواردات بالرمز.

✓PHR: معدلات الدخل الفردي الحقيقي.

✓TAUX: معدلات تغطية الصادرات للواردات.

✓TCH: معدلات سعر الصرف.

✓CPI: معدلات اسعار الواردات إلى الرقم القياسي لأسعار السلع المستهلكة.

✓PRET: معدلات القروض الاستهلاكية وهو متغير وهمي* وتأخذ القيمة (1-0)، وذلك لأن القروض

الاستهلاكية بداء تعامل بها في الجزائر من سنة 2002 إلى غاية 2009.

* المتغيرات الوهمية: هي متغيرات نوعية ليست لها قيم كمية ويكمن التعبير عنها بالقيمة صفر في حالة عدم وجود الصفة والقيمة واحد في حالة وجود الصفة، ويطلق عليه مثل: اللون، والجنس، والديانة، والحروب، والمنطقة.

وستكون المعادلة على الشكل التالي:

$$imp_t = C + \alpha_1 TAUX_t + \alpha_2 PRET_t + \alpha_3 CPI_t + \alpha_4 TCh_t + \alpha_5 PHR_t + \varepsilon_t$$

حيث: t يمثل الزمن .

المطلب الثاني: تقدير النموذج

هذا المطلب نتطرق إلى تقدير معادلة حجم الواردات كمتغيرة تابعة بدلالة المتغيرات الخارجية السالفة الذكر، من أجل حصول على النموذج حيث قومنا باختيار المتغيرات المفسرة، فيتم إقحام متغيرات جديدة مادامت لها معنوية في النموذج وحذف المتغيرات التي ليس لها معنوية أو تأثير

أولاً: صياغة النموذج

سنحاول صياغة معادلة النموذج على الشكل التالي:

الجدول رقم(3-1): نموذج يبين تقدير المعادلة

Dependent Variable: IMP Method: Least Squares Date: 05/20/15 Time: 13:00 Sample: 1990 2009 Included observations: 20				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	25.42619	4.712094	5.395943	0.0001
TAUX	-0.033856	0.014218	-2.381137	0.0320
PRET	5.004388	1.748514	2.862080	0.0125
CPI	0.086114	0.099524	0.865257	0.4015
TCH	0.040019	0.059016	0.678093	0.5088
PHR	-0.430716	0.407865	-1.056026	0.3088
R-squared	0.489703	Mean dependent var	24.80500	
Adjusted R-squared	0.307454	S.D. dependent var	3.364595	
S.E. of regression	2.799994	Akaike info criterion	5.140437	
Sum squared resid	109.7595	Schwarz criterion	5.439156	
Log likelihood	-45.40437	F-statistic	2.687001	
Durbin-Watson stat	1.188140	Prob(F-statistic)	0.066316	

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على برنامج Eviews

بعد حصولنا على النموذج اعتمادا على برنامج Eviews سوف نحاول معرفة المتغيرات المعنوية وغير معنوية ونحاول إزالتها، بالإضافة الى معرفة درجة ارتباط المتغيرات المستقلة و المتغير الثابت، وذلك من أجل الحصول عن نموذج مقبول ومعتبر عن الواقع.

✓ من الجدول رقم (3-1) يمكن صياغة العلاقة وفق الشكل التالي:

$$imp_t = 25.42 - 0.03TAUX_t + 5.00PRET_t + 0.08CPI_t + 0.04TCH_t - 0.43PHR_t$$

(5.39) (-2.38) (2.86) (0.86) (0.67) (-1.05)

$$R^2 = 0.48 \quad FC = 2.68 \quad D.W = 1.18 \quad n = 20$$

الجدول رقم(3-2): معاملات ارتباط المتغيرات المستقلة بالمتغير التابع

PHR	TCH	CPI	PRET	TAUX	المستقل / التابع
0.06	0.09	0.03	0.38	-0.34	Imp

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على برنامج Eviews.

- انظر للملحق رقم 3.

ثانيا: تحليل النموذج

يعتمد التحليل الإحصائي على أدوات القياس الاقتصادي كاختبار جودة النموذج، ومن خلال الاختبارات المعروفة سيتم تحديد لنا قبول أو رفض النموذج، أما التحليل النظري أو الاقتصادي فيكون عن طريق مقارنة النتائج الإحصائية بالنظرية الاقتصادية والتأكد إن كانت توافقها أو تتناقض معها .

1. تحليل الاقتصادي:

1.1. معدل تغطية الصادرات للواردات (TAUX): تدل الإشارة السالبة في معادلة الانحدار المتعدد المقدرة بالنسبة لمعامل هذا المتغير α_1 على أن العلاقة بين الواردات IMP و معدل تغطية الصادرات للواردات TAUX عكسية، ولا تتفق هذه النتيجة مع النظرية الاقتصادية، حيث أن الأثر الحدي يساوي -0.03 أي أن تغير TAUX بوحدة واحدة فإن IMP سوف ينخفض ب 0.03 ومنه هذا المتغير غير مقبول اقتصاديا.

2.1. القروض الاستهلاكية (PRET): تدل الإشارة الموجبة في معادلة الانحدار المتعدد المقدرة بالنسبة لمعامل هذا المتغير α_2 على أن العلاقة بين الواردات IMP و القروض الاستهلاكية PRET طردية، وهذا يتفق مع النظرية الاقتصادية، حيث أن إذا زاد PRET بوحدة واحدة فإن IMP سوف يزيد ب 5.00 ومنه هذا المتغير مقبول اقتصاديا.

3.1. أسعار الواردات إلى الرقم القياسي لأسعار السلع المستهلكة (CPI): تدل الإشارة الموجبة في معادلة الانحدار المتعدد المقدرة بالنسبة لمعامل هذا المتغير α_3 على أن العلاقة بين الواردات IMP و أسعار الواردات إلى الرقم القياسي لأسعار السلع المستهلكة CPI طردية ، وهذا لا يتفق مع النظرية الاقتصادية، حيث أن إذا زاد CPI وحدة واحدة فإن IMP سوف يزيد ب 0.08 ومنه هذا المتغير غير مقبول اقتصاديا.

4.1. معدلات سعر الصرف (TCH): تدل الإشارة الموجبة في معادلة الانحدار المتعدد المقدرة بالنسبة لمعامل هذا المتغير α_4 على أن العلاقة بين الواردات IMP و معدل سعر الصرف TCH طردية، وهذا يتفق مع النظرية الاقتصادية، حيث أن إذا زاد TCH بوحدة واحدة فإن IMP سوف يزيد ب 0.04 ومنه هذا المتغير مقبول اقتصاديا.

5.1. معدل الدخل الفردي الحقيقي (PHR): تدل الإشارة السالبة في معادلة الانحدار المتعدد المقدرة بالنسبة لمعامل هذا المتغير α_5 على أن العلاقة بين الواردات IMP و معدل الدخل الفردي الحقيقي PHR عكسية، وهذا لا يتوافق مع النظرية الاقتصادية، حيث أن الأثر الحدي يساوي -0.43 ، أي أن تغير بوحدة واحدة PHR فإن IMP سوف ينخفض ب 0.43 ومنه هذا المتغير غير مقبول اقتصاديا.

2. التحليل الإحصائي:

1.2. الحد الثابت C: إشارته موجبة وهو ولديه معنوية احصائية عند مستوى معنوية 5% ولدنا ادنى مستوى معنوية ل C يساوي Prob=0.0001، بالتالي فهو يؤثر على IMP.

2.2. معدل تغطيت الصادرات للواردات: لديه معنوية احصائية عند مستوى معنوية 5% حيث نجد أن ادنى مستوى معنوية Prob=0.03، وبالتالي هو يؤثر على IMP.

3.2. القروض الاستهلاكية: لديه معنوية احصائية عند مستوى معنوية 5% حيث نجد أن ادنى مستوى معنوية Prob=0.01، وبالتالي هو يؤثر على IMP.

4.2. أسعار الواردات إلى الرقم القياسي لأسعار السلع المستهلكة: ليس لديه معنوية احصائية عند مستوى

معنوية 5% حيث نجد أن ادنى مستوى معنوية Prob=0.40 وبالتالي هو لا يؤثر على IMP.

5.2. معدلات سعر الصرف: ليس لديه معنوية احصائية عند مستوى معنوية 5% حيث نجد أن ادنى

مستوى المعنوية Prob=0.50، وبالتالي هو لا يؤثر على IMP.

6.2. معدل الدخل الفردي الحقيقي: ليس لديه معنوية احصائية عند مستوى معنوية 5% حيث نجد أن

ادنى مستوى المعنوية Prob=0.30، وبالتالي هو لا يؤثر على IMP.

✓ وبما أن معامل التحديد R^2 يساوي 0.48 فإن النموذج غير مقبول لأن R^2 يجب أن تكون أكبر من

50 ومنه يجب تقدير نموذج جديد، وبما أن النموذج خطي متعدد، سوف نعتد في تقديره على طريقة

المربعات الصغرى العادية OSL.

ثالثا: تقدير نموذج

إن النموذج النهائي المتحصل عليه بعد إزالة المتغيرات التي ليس لها معنوية في النموذج وذلك بعد عدة محاولات

من إيجاد نموذج مقبول، وقصد تصميم النموذج المعبر عن الواقع حصلنا على الشكل التالي:

$$imp_t = 29.01 - 0.03TAUX_t + 3.85PRET_t$$

$$(14.21) \quad (-2.77) \quad (2.89)$$

$$R^2 = 0.78 \quad FC = 5.96 \quad D.W = 0.99 \quad n = 20$$

حيث النموذج سيكون على شكل التالي:

الجدول رقم(3-3): النموذج المقدر

Dependent Variable: IMP Method: Least Squares Date: 05/20/15 Time: 12:58 Sample: 1990 2009 Included observations: 20				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	29.01861	2.041245	14.21614	0.0000
TAUX	-0.034882	0.012549	-2.779648	0.0128
PRET	3.850632	1.328889	2.897632	0.0100
R-squared	0.783515	Mean dependent var	24.80500	
Adjusted R-squared	0.757567	S.D. dependent var	3.364595	
S.E. of regression	2.726233	Akaike info criterion	4.981199	
Sum squared resid	126.3498	Schwarz criterion	5.130559	
Log likelihood	-46.81199	F-statistic	5.969830	
Durbin-Watson stat	0.999728	Prob(F-statistic)	0.010867	

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على برنامج Eviews

المطلب الثالث: تحليل النموذج المقدر

يتميز النموذج النهائي المتحصل عليه ومن خلال متغيرة حجم الواردات بما يلي:

أولاً: تحليل الاقتصادي

1. معدل تغطية الصادرات للواردات (TAUX): تدل الإشارة السالبة في معادلة الانحدار المتعدد المقدرة

بالنسبة لمعامل هذا المتغير α_1 على أن العلاقة بين الواردات IMP و معدل تغطية الصادرات للواردات

TAUX عكسية، ولا تتفق هذه النتيجة مع النظرية الاقتصادية، حيث أن الأثر الحدي يساوي -0.03

أي أن تغير TAUX بوحدة واحدة فإن IMP سوف ينخفض ب 0.03 ومنه هذا المتغير غير مقبول

اقتصادياً.

2. القروض الاستهلاكية (PRET): تدل الإشارة الموجبة في معادلة الانحدار المتعدد المقدرة بالنسبة لمعامل

هذا المتغير α_2 على أن العلاقة بين الواردات IMP والقروض الاستهلاكية PRET طردية، وهذا يتفق

مع النظرية الاقتصادية، حيث أن إذا زاد PRET بوحدة واحدة فإن IMP سوف يزيد ب 3.85 ومنه

هذا المتغير مقبول اقتصادياً.

ثانيا التحليل الإحصائي

1. الحد الثابت C: إشارته موجبة وهو ولديه معنوية احصائية عند مستوى معنوية 5% اذن هو يؤثر IMP.
 2. معدل تغطية الصادرات للواردات: لديه معنوية احصائية عند مستوى معنوية 5% حيث نجد أن ادنى مستوى معنوية Prob=0.01 وبالتالي هو يؤثر على IMP.
 3. القروض الاستهلاكية: لديه معنوية احصائية عند مستوى معنوية 5% حيث نجد أن ادنى مستوى معنوية Prob=0.01، وبالتالي هو يؤثر على IMP.
- ✓ وبما أن معامل التحديد R^2 يساوي 0.78 فإن النموذج مقبول لأن R^2 اكبر من 50، اذن النموذج مقبول وأن القروض الاستهلاكية تؤثر في تطور حجم الواردات.

خلاصة الفصل

يعتبر هذا الفصل الجانب التطبيقي من الدراسة حيث عالج المبحث الأول منهجية الاقتصاد القياسي من خلال تعريفه و ابراز اهدافه و منهج البحث فيه، حيث تم التطرق إلى الانحدار الخطي البسيط " معادلة و فرضيات النموذج " و الانحدار الخطي المتعدد " تقديم النموذج ،... " أما المبحث الثاني فكان عبارة عن دراسة قياسية للموضوع للمتغيرات المؤثرة في حجم الواردات من خلال صياغة نموذج مقبول اقتصاديا حيث تحصلنا على النتائج التالية:

✓ أن معدل تغطية الصادرات للواردات يؤثر على حجم الواردات.

✓ أنا معدل القروض الاستهلاكية تؤثر على حجم القروض الواردات في الجزائر أن العلاقة بينها تعد علاقة طردية .

الخاتمة العامة

تعمل الجزائر على الخروج من دائرة التخلف، من أجل مسايرة التقدم ومواكبة التطور الحضاري الذي يعرفه العالم، وذلك من خلال تحسين سياساتها الاقتصادية حيث قامت ببذل جهود كبيرة بغية النهوض باقتصادها و بدأت التأثيرات الايجابية تظهر على الاقتصاد الجزائري في التسعينات حيث كان من ابرز التعديلات قانون النقد والقرض 10/90 ثم توالى بعده عدة مراسيم سمحت بدخول العديد من المنتجات البنكية لنظام المصرفي ومن بين هذه المنتجات القروض الاستهلاكية التي كانت محل دراستنا في الفصل الاول حيث تعرفنا أنها قروض تمنح للأفراد من أجل دعم قوتهم الشرائية، وسمح لهم باقتناء احتياجاتهم هذا من جهة، ومن جهة أخرى تعمل الجزائر على تحسين تجارتها الخارجية، حيث خضعت للمراقبة من طرف الدولة التي أنشأت شركة وطنية تقوم بصرف الصادرات إلى الخارج بالإضافة إلى إبرام العقود التجارية مع مختلف الدول، كما تقوم بإدخال أو منع بعض المواد إلى البلاد حسب المتطلبات الاقتصادية كما قامت بتحرير التجارة بفضل التشريعات الجديدة تلغي كل احتكارات وتفتح مجالا حرا لممارسة النشاط التجاري، لأنها تلعب دورا تاريخيا كمحرك للنمو والتنمية لذلك لابد من توافر بيئة اقتصادية عالمية مناسبة ونظام تجاري عالمي مساند لعملية التنمية وتحسين شروط التبادل الدولي.

ولكن عدم التوازن الذي شهده الاقتصاد الجزائري في ما يخص الارتفاع الواردات الذي تعتبر القروض الاستهلاكية سببا فيه ويرجع هذا إلى المنح المفرط للقروض الاستهلاكية مقابل ضعف المنتج والصناعة الوطنية، أجبر الحكومة بإعادة النظر في القروض الاستهلاكية.

حيث تناولنا في موضوع-أثر القروض الاستهلاكية على تطور حجم الواردات في الجزائر للفترة الممتدة من 1990 إلى 2009- إشكالية عامة ومجموعة من الفرضيات وللإجابة عليها قمنا بتقديم شرح من حيث المفاهيم وأنواع و إطار القانوني لكل من القروض الاستهلاكية والواردات، أما الفصل الأخير فكانت الدراسة التطبيقية لهذا البحث حيث تم استخدام الانحدار الخطي البسيط لمعرفة مدى تطور حجم الواردات قبل وبعد دخول القروض الاستهلاكية لنظام المصرفي، ومن خلال هذه الخاتمة سوف يتم عرض اختبار للفرضيات السابقة كذلك النتائج المتوصل إليها والتوصيات وكذا آفاق الدراسة .

اختبار الفرضيات:

✓ القروض الاستهلاكية تستخدم في الحصول على السلع للاستهلاك الشخصي أو لدفع مصروفات مفاجئة لا يمكن للدخل الحالي للمقترض من مواجهتها ويتم سدادها من دخل المقترض في المستقبل أو تصفية

لبعض ممتلكاته وتقديم ضمانات لها مثل تحويل الموظف لمراقبة على البنك، ضمان شخصي آخر أوراق مالية، رهن عقاري.

- ✓ إن كل من إستراتيجية تجهيز الأفراد و إستراتيجية البنوك الجزائرية ساهمت بشكل جيد في تقبل الجزائريين للقروض الاستهلاكية، حيث بلغ في سنة 2009 اجمالي القروض 250 مليار دينار.
- ✓ بعد الدراسة النظرية والتطبيقية توصلنا إلى صحة النظرية الاقتصادية التي تصبو إلى أن هناك علاقة طردية بين القروض الاستهلاكية و تطور حجم الواردات في الجزائر .

التوصيات والاقتراحات:

- ✓ محاولة وضع لجنة رقابية عن القروض الاستهلاكية، بغية تفادي الافراط في منح هذه القروض.
- ✓ توجيه القروض الاستهلاكية لاقتناء المنتجات المحلية.
- ✓ تشجيع الصناعة الوطنية، والاستثمار الوطني.
- ✓ الحفاظ على إستقرار العوامل المؤثرة في الواردات.

افاق الدراسة:

- ✓ نقترح على الباحثين استخدام طريقة أخرى لتحديد وقياس أثر القروض الاستهلاكية على تطور حجم الواردات في الجزائر.
- ✓ نقترح على الباحثين أيضا دراسة أثر القروض الاستهلاكية على القدرة الشرائية للأفراد في ظل تشجيع الصناعة الوطنية .
- ✓ محاولة البحث عن محددات آخر لطلب الواردات.



قائمة المراجع

قائمة المراجع

أولاً: المراجع بالعربية

الكتب:

1. أحمد بن عبد الكريم، محمد بن عبد الله، مبادئ الاقتصاد الكلي مفاهيم وأساسيات 102 قصد الطبعة الثانية، السعودية، 2010.
2. أحمد علي ديعم، اقتصاديات البنوك، دار النمر، مصر، 1989.
3. أسامة محمد الفولي، زينب عوض الله، اقتصاديات النقود والتمويل، دار الجامعة الجديدة، مصر 2005.
4. أشرف أحمد المعدلي، التجارة الدولية، مؤسسة رؤية، الطبعة الأولى، 2006.
5. السيد محمد أحمد السريتي، التجارة الخارجية، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2009.
6. بن عزوز بن علي، عبد الرزاق حبار، إدارة المخاطر، دار الوراق، الأردن، 2013.
7. جيلالي جلاطو، الاحصاء التطبيقي، دار الخلدونية لنشر والتوزيع، الطبعة الاولى، الجزائر، 2007.
8. خالد محمد السواعي، التجارة الدولية النظرية و تطبيقاته، عالم الكتب الحديث، الطبعة الاولى، الأردن 2010.
9. دومنيك سالقاتور، ملخصات شوم نظريات ومساائل في الاحصاء والاقتصاد القياسي، ديوان المطبوعات الجامعية، الطبعة الرابعة، الجزائر، 1997.
10. زينب حسن عوض الله، الاقتصاد الدولي، الدار الجامعية، الإسكندرية، 1998.
11. زياد رمضان، إدارة الاعمال المصرفية، دار صفاء لنشر والتوزيع، الطبعة السادسة، الأردن، 1997.
12. زياد رمضان، محفوط جودة، الاتجاهات المعاصرة في ادراة البنوك، دار وائل لنشر، الطبعة الثالثة الأردن 2006.
13. سامي خليل، الاقتصاد الدولي، دار النهضة العربية، الجزء الاولى، القاهرة، 2001.
14. سامي عفيف حاتم، التجارة الخارجية بين التأطير والتنظيم، الدار المصرية اللبنانية، الجزء الاولى لبنان 1993.

15. شاكِر القزويني، محاضرات في اقتصاد البنوك، ديوان المطبوعات الجامعية، الطبعة الثانية، الجزائر 1992.
16. صلاح الدين نامق، تطور التجارة الدولية منذ عهد التجاريين إلى السوق الأوروبية المشتركة، مكتبة عين شمين، القاهرة، 1974.
17. طارق عبد العال حماد، إدارة المخاطر، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2003.
18. طاهر لطرش، تقنيات البنوك، ديوان المطبوعات الجامعية، الطبعة الرابعة، الجزائر، 2005.
19. عادل أحمد حشيش، مجدي محمود شهاب، أساسيات الاقتصاد الدولي، منشورات الحلبي الحقوقية لبنان، 2003.
20. عبد الحق أبو عتروس، الوجيز في البنوك التجارية، المكتب العربي الحديث، الطبعة الثانية، الإسكندرية 1999 .
21. عبد الغفار حنفي، عبد السلام أبو قحف، تنظيم و إدارة البنوك ،المكتب العربي الحديث، الإسكندرية 2000.
22. عبد الغفار حنفي، عبد السلام أبو قحف، الإدارة الحديثة في البنوك التجارية، الدار الجامعية الإسكندرية، 2004.
23. عبد المطلب عبد الحميد، البنوك الشاملة عملياتها وإدارتها، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2002.
24. عبد النور موساوي، يوسف بركان، الإحصاء، دار العلوم للنشر والتوزيع، الجزء الاول، عنابة، 2009.
25. علاء نعيم عبد القادر، زياء محمد عرمان، عامر الخطيب، مفاهيم حديثة في إدارة البنوك، دار البداية ناشرون وموزعون، الطبعة الأولى، الأردن، 2009.
26. علي عبد الله شاهين، إدارة مخاطر التمويل و الاستثمار في المصارف، مؤتمر الاستثمار والتمويل في فلسطين، الجامعة الإسلامية، غزة، 8-9 ماي 2005.
27. كامل بكري، الإقتصاد الدولي التجارة الخارجية والتمويل، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2002.
28. محسن أحمد الخصيري، الائتمان المصرفي، مكتبة الإنجلو المصرية، القاهرة، 1987.
29. محمد سعيد أنوار سلطان، إدارة البنوك، دار الجامعية الجديدة، مصر، 2005.
30. محمد سيد عابد، التجارة الدولية، مكتبة الإشعاع الفنية، الإسكندرية، 2001.
31. محمد صالح الحناوي، عبد السلام عبد الفتاح، المؤسسات المالية البورصة والبنوك التجارية، الدار الجامعية، مصر، 1998.

32. محمد صالح القريشي، اقتصاديات النقود والبنوك والمؤسسات المالية، اثرء لنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، الأردن، 2009.

33. محمد عبد العزيز عجمية، الإقتصاد الدولي دراسة نظرية وتطبيقية، مطبعة الإشعاع الفنية الإسكندرية 2000.

34. محمد عبد الفتاح الصيرفي، إدارة البنوك، دار المنهاج لنشر والتوزيع، الطبعة الاولى، الأردن، 2006.

35. محمد كلاس، محاضرات في الاحصاء التطبيقي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1993.

36. محمد مدحت عزمى، الواردات والصادرات والتعريفية الجمركية، مكتبة الإشعاع الفنية، الطبعة الاولى الإسكندرية، 2002.

37. مصطفى رشدى شيحة، النقود والمصارف والائتمان، دار الجامعية الجديدة، مصر، 1999.

38. منير ابراهيم هندی، إدارة المصارف التجارية مدخل اتخاذ القرارات، المكتب العربي الحديث الإسكندرية، 2000.

39. منير ابراهيم هندی، إدارة البنوك التجارية مدخل اتخاذ القرارات، المكتب العربي الحديث، الطبعة الثالثة، 2002.

الرسائل والأطروحات:

40. أحمد بن احمد، النمذجة القياسية للاستهلاك الوطني للطاقة الكهربائية في الجزائر، رسالة ماجستير (منشورة)، جامعة الجزائر، 2008.

41. باكور حنان، الجهاز المصرفي الجزائري ومتطلبات العولمة المالية، رسالة ماستر، جامعة اكلي محند اولحاج، البويرة، 2014.

42. بلقلة براهيم، آليات تنويع وتنمية الصادرات خارج المحروقات وأثرها على النمو الاقتصادي، رسالة ماجستير (منشور)، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، 2009.

43. جلطي غالم، ترقية الصادرات الجزائرية خارج المحروقات بين التطلعات المستقبلية و عقبات الواقع، رسالة ماجستير (منشورة)، جامعة الجزائر، 2000.

44. سليم عقون، قياس أثر المتغيرات الاقتصادية على معدل البطالة، رسالة ماجستير (منشورة)، جامعة فرحات عباس، سطيف، 2010.

45. سليم مراح، الغاء القروض الاستهلاكية الموجهة لشراء السيارات وأثرها على البنوك التجارية، رسالة ماستر، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2011.

46. سماح ميهوب، الاتجاهات الحديثة للخدمات المصرفية، رسالة ماجستير (منشورة)، جامعة منتوري قسنطينة، 2005.
47. عادل هبال، إشكالية القروض المصرفية المتعثرة، رسالة ماجستير (منشورة)، جامعة الجزائر 3 2012.
48. عبد الكامل بالحبيب، أثر تحرير التجارة الخارجية على ميزان المدفوعات، رسالة ماجستير (منشورة)، المركز الجامعي، غرداية، 2011.
49. عبد الله بن عبد الرحمن الشبل، الاقتصاد القياسي (قصد 416)، رسالة ماجستير، جامعة الملك سعود، السعودية، 2015.
50. عطا الله بن طيرش، أثر تغيير سعر الصرف على تحرير التجارة، رسالة ماجستير (منشورة)، المركز الجامعي بغرداية، 2011.
51. عطا الله ياسين، أثر إلغاء القروض الاستهلاكية على البنوك الإسلامية في الجزائر، رسالة ماستر (غير منشورة)، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2011.
52. فيروز سلطاني، دور السياسات التجارية في تفعيل الاتفاقات التجارية الإقليمية والدولية، رسالة ماجستير (منشورة)، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2013.
53. كريمة بوسنة، البنوك الأجنبية كمصدر لتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالجزائر، رسالة ماجستير (منشورة)، جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان، 2011.
54. محسن قادري، عمليات تمويل التجارة الخارجية في ظل التحول إلى اقتصاد السوق، رسالة ماستر (منشورة)، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2014.
55. محمد داود عثمان، أثر مخفضات مخاطر الائتمان على قيمة البنوك، أطروحة دكتوراه، الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية، الأردن، 2008.
56. ميرفت علي أبو كمال، الإدارة الحديثة لمخاطر الائتمان في المصارف وفقا لمعايير الدولية بازل 2، رسالة ماجستير (منشورة)، الجامعة الإسلامية، غزة، 2007.
57. منى مسغوني، علاقة سياسة الواردات بالنمو الداخلي للاقتصاد الوطني، رسالة ماجستير (منشورة) جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2005.
58. نورة الشرع، سياسات إصلاح التجارة الخارجية وأثرها على الاقتصاد الجزائري، رسالة ماجستير (منشورة)، المركز الجامعي غرداية، 2010.

المؤسسات والقوانين:

59. مؤسسة النقد العربي السعودي، ضوابط التمويل الاستهلاكي، الإدارة العامة لمراقبة البنوك، السعودية
جوان 2014.

60. قانون 14 أبريل 1990. المتعلق بالنقد والقرض. المادتين 122-124.

61. الديوان الوطني للإحصائيات <http://www.ons.dz>

62. المركز الوطني للإعلام والإحصاء والوكالة الوطنية لترقية التجارة الخارجية
<http://www.mincommerce.gov.dz>

الملتقيات

63. أحمد بوسهمين، بلحاج فراحي، دور البنوك في تنمية المؤسسات المصغرة في منطقة بشار، ملتقى
المنظومة البنكية في ظل التحولات القانونية و الاقتصادية المركز الجامعي بشار، 24-25 أبريل 2006.

64. السنوسي محمد الزوام، مختار محمد إبراهيم، إدارة مخاطر الائتمان المصرفي في ظل الأزمة المالية
العالمية، مداخلة مؤتمر تداعيات الأزمة الاقتصادية العالمية على منظمات الأعمال، جامعة الزرقاء الخاصة
الأردن، نوفمبر، 2009.

65. علي عبد الله شاهين، إدارة مخاطر التمويل و الاستثمار في المصارف، مؤتمر الاستثمار والتمويل في
فلسطين، الجامعة الإسلامية، غزة، 8-9 ماي 2005.

الجرائد والمجلات

66. جار النبي بابو، محددات الطلب على الواردات في إطار نماذج الأنية، المجلة العلمية، العدد السابع
جامعة بخت الرضا، السودان، 2013.

67. خديجة خالدي، أثر الانفتاح التجاري على الاقتصاد الجزائري، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد
الثانية، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، ماي 2005.

68. شاكر القزويني، حمزة محمود، الطاهر لطرش، القروض المصرفية، مجلة اضاءات مالية ومصرفية، معهد
الدراسات المصرفية، العدد الحادي عشر، جوان 2011.

69. صبحي حسون، أياد حماد، أثر تخفيض سعر الصرف على بعض المتغيرات الاقتصادية مع التركيز
على انتقال رؤوس الأموال في بلدان مختارة، مجلة جامعة الأنبار، العدد السابع، العراق، 2011.

70. فضيلة بودريش، كبح الواردات يحتاج إلى إنتاج محلي منافس، مقال جريدة الشعب اليومية، 26
مارس 2015. <http://www.ech-chaab.com>

71. ليلى شرفاوي، ارتفاع واردات الجزائر من سيارات، مقال، تاريخ الاطلاع 2015/04/2.

<http://www.djazairess.com>

72. محمد سيدمو،مراجعة تسعيرة الدينار، مقال جريدة الخبر، تاريخ الإطلاع 26 مارس 2015.

<http://www.elkhabar.com>

73. محمد نجيب غزالي خياط، دالة الطلب على التمويل الاستهلاكي، مجلة جامعة الملك عبد العزيز
الاقتصاد والادارة، المملكة العربية السعودية.

74. عطاء الله بن طيرش، أثر تغير سعر الصرف على تحرير التجارة الخارجية،رسالة ماجستير(منشورة)
المركز الجامعي بقرادية، 2011.

ثانيا: المراجع بالفرنسية

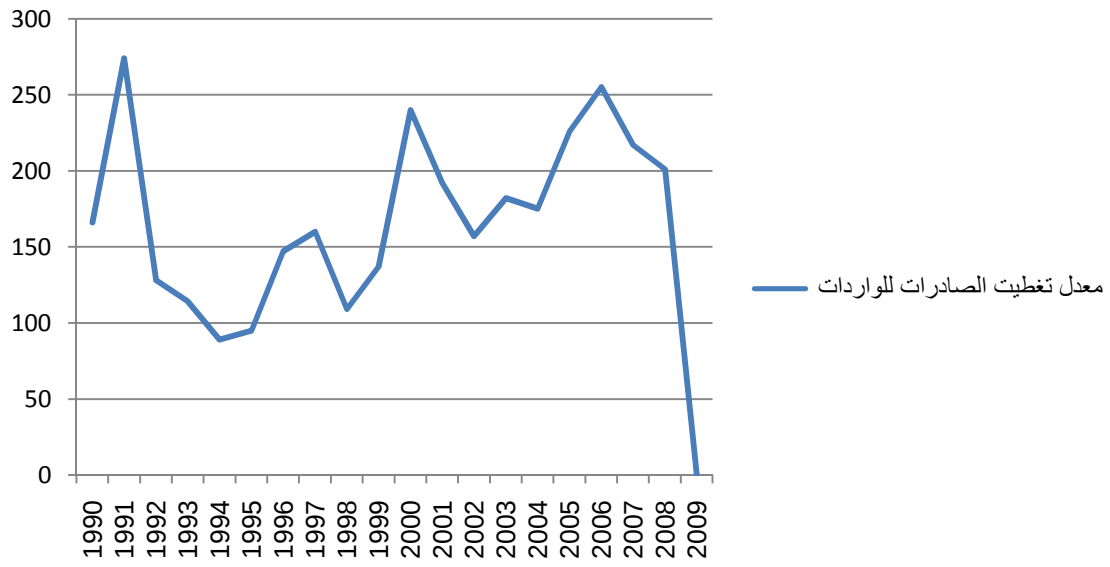
75.Christine chadozeau ,**le crédit à la consommation** ,FED ration
bancaire française ,PFEC ,paris ,september 2011.

76.Rapport sur **revenus bancaire** ,n°567 Alger ,février 1995.

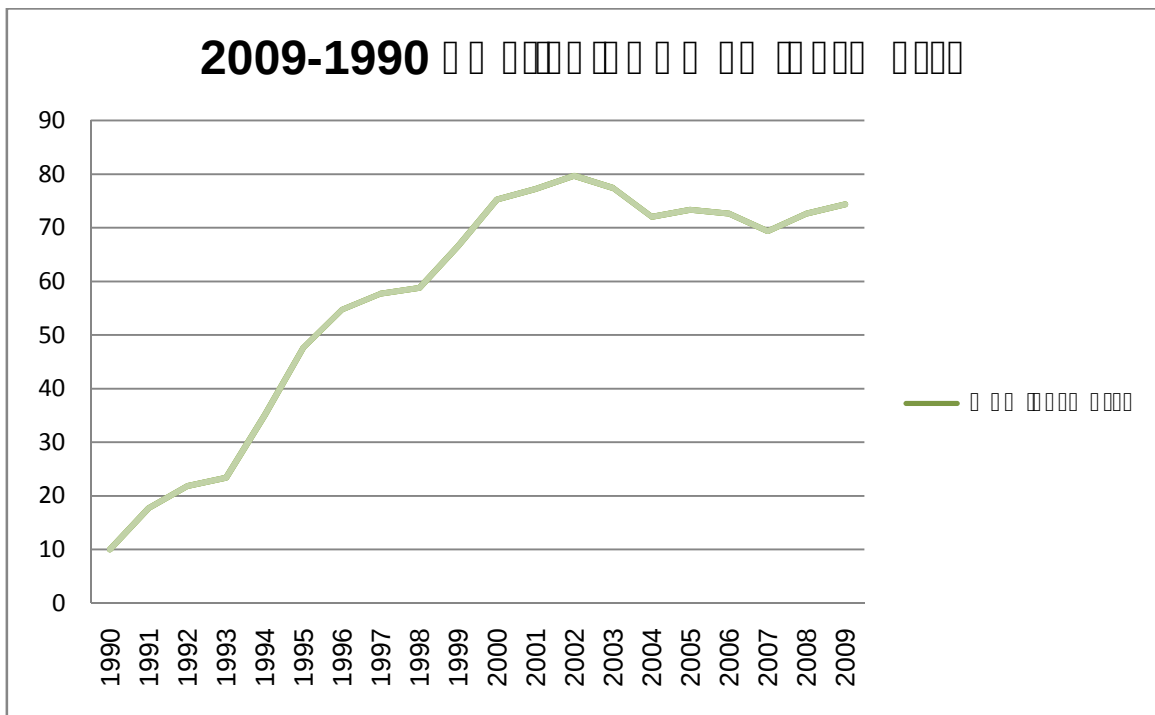
77. Rapport de group luchinque ,**crédit a la consommation**
ministre de commerce ,Alger,1997.

الملاحق

معدل تغطية الصادرات للواردات في الجزائر من 1990-2009

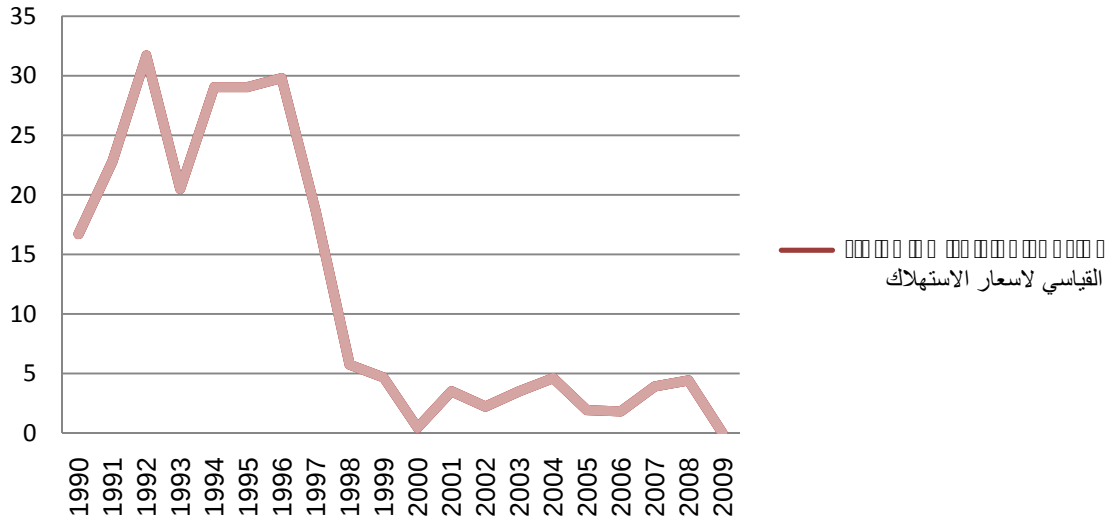


المصدر: معطيات الجمارك الجزائرية مستخرجة من تقرير المركز الوطني للإعلام والإحصاء والوكالة الوطنية لترقية التجارة الخارجية.

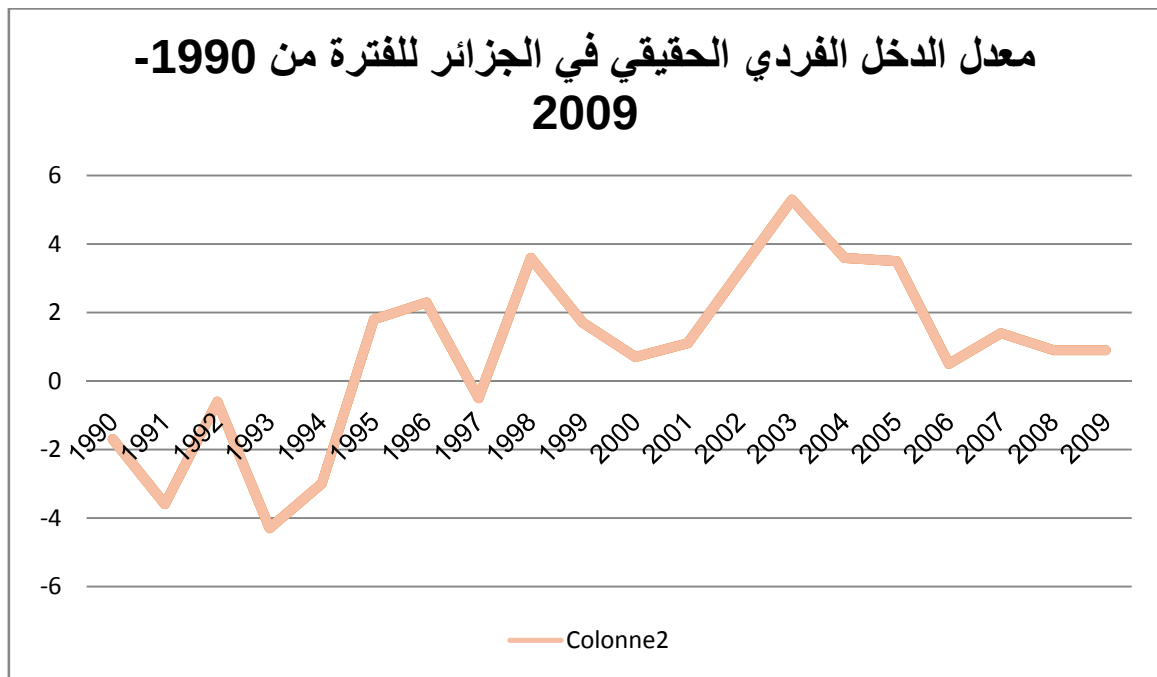


المصدر: الديوان الوطني للإحصائيات

نسبة أسعار الواردات إلى الرقم القياسي لأسعار الاستهلاك من 1990-2009



المصدر: الديوان الوطني للإحصائيات



المصدر: الديوان الوطني للإحصائيات